بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

رسالة دكتوراه بعنوان:

التماسك والانسجام عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"

Cohesion and Coherence According to: Abd' Al-Qahir Al-Jurjani in his Book: "Dalail Al-Ijaz"

بإشراف الأستاذ الدكتور

زياد الزعبي

إعداد الطالبة

فوزية عبد الله علي خريشا

2012م

© Arabic Digital Library Yarmouk University

التماسك والانسجام عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز"

إعداد

فوزية عبد الله علي خريشا

حاصل على درجة البكالوريوس في اللغة العربية

كلية الآداب – جامعة اليرموك ١٩٩٨م

حاصل على الماجستير تخصص اللغة العربية – اللغة والنحو

كلية الآداب – جامعة اليرموك ٢٠٠٥م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللّغة العربية تخصص اللّغة والنحو في جامعة اليرموك – اربد – الأردن

وافق عليها

أ. د. زياد صالح الزعبي ..... رئيسًا ومشرفًا

أ. د. نهاد ياسين الموسى ..... عضوًا

أ. د. يوسف حسين بكّار ..... عضوًا

أ. د. قاسم محمد المومني ..... عضوًا

أ.د. علي توفيق الحمد ..... عضوًا

٢٠١٢م – ١٤٣٣هـ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى من لأجلهم أسعى وأجتهد...

إلى زوجي وأولادي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور زياد الزعبي الذي أفادني من علمه وتوجيهاته، فأشكره على صبره وسعة صدره وحرصه الدائم على إنجاز هذا العمل على أتم وجه، وإنها لفرصة عظيمة أن تتشرف إطروحتي المتواضعة بأن يناقشها ويصحح عثراتها جلة من العلماء الأفاضل. وتزداد شرفاً بما تستمده من ملاحظاتهم وعلمهم النير. فأقدم شكري إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، والأستاذ الدكتور يوسف بكّار، والأستاذ الدكتور قاسم المومني، والأستاذ الدكتور علي الحمد. جزاهم الله عني كل خير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الموضوعات

الموضـوع	رقم الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس الموضوعات	ج
الملخص بالعربية	ز
المقدمة	ح
التمهيد	1
الفصل الأول:	15
■ **طبيعة الدراسة النصية المعاصرة وأهميتها**	16
■ **مراحل نشأتها**	18
■ **المفاهيم النظرية للمعايير النصية**	20
■ **التماسك:**	22
– **المستوى النحوي وأدواته:**	22
– ***الإحالة.***	23
– ***الحذف.***	24
– ***الاستبدال.***	26
– ***الوصل.***	27
– **المستوى المعجمي وأدواته:**	29
– ***التكرار.***	29

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضـوع	رقم الصفحة
– *التضام.*	30
■ **الانسجام:**	31
– **المستوى الدلالي:**	33
– *مبدأ الجمع (الإشراك).*	33
– *العلاقات.*	34
– *البنية الكلية.*	35
– **المستوى التداولي:**	36
– *السياق وخصائصه.*	36
– *المعرفة السابقة.*	37
الفصل الثاني:	38
■ **المعايير النصية في نظرية النظم.**	39
■ **مفهوم النص.**	44
■ **مفهوم التماسك.**	50
■ **مفهوم الانسجام.**	50
■ **التناص.**	59
■ **القصدية.**	64
■ **المقبولية.**	68
■ **الموقفية.**	70
■ **الإعلامية.**	72
منزلة نحو النص في نظرية النظم	77
الفصل الثالث:	78

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضـوع	رقم الصفحة
■ **التماسك.**	79
– **المستوى النحوي:**	83
– ***الإحالة.***	83
– ***الحذف.***	103
– ***الاستبدال.***	108
– ***الوصل.***	117
– **المستوى المعجمي:**	122
– ***التكرار.***	122
– تكرار لفظي.	123
– تكرار معنوي.	126
– ***التضام.***	129
– تضام نفسي.	129
– تضام عقلي.	130
الفصل الرابع:	132
■ **الانسجام.**	133
– **المستوى الدلالي:**	133
– ***مبدأ الجمع والإشراك.***	136
– ***الفصل.***	143
– ***الاستفهام المقدر.***	145
– ***البنية الكلية.***	146
– **المستوى التداولي:**	149
– ***السياق المقالي.***	149
– ***السياق المقامي.***	151

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضـوع	رقم الصفحة
– ***المتكلم.***	151
– ***المتلقي.***	153
– ***المبادئ التداولية في:***	155
– التقديم والتأخير.	155
– التعريف والتنكير.	158
– قصد المتكلم في تحديد الوظيفة النحوية.	160
– الاستفهام الإنكاري.	161
– الاستفهام المقدر.	162
– البنية الإيحائية.	162
الخاتمة	164
المصادر والمراجع	167
الملخص باللغة الإنجليزية	177

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخريشا، فوزية عبد الله، "التماسك والانسجام عند عبد القاهر الجرجاني في كتابة "دلائل الإعجاز"

المشرف: أ. د. زياد الزعبي

الملخص باللّغة العربية

هذه الدراسة تتعلق بموضوع الدراسات اللغوية النصية ضمن معياري "التماسك والانسجام" ومستويات كل منهما وأدواته، فقامت الدراسة، على النظر في طبيعة الدراسة النصيّة المعاصرة وأهميتها وعرض لمفاهيمها النظرية، ومن ثمَّ، البحث عن هذه المفاهيم والمعايير في فكر وتصور عبد القاهر في تحليله لنصوص شعرية ونثرية في كتابه "دلائل الإعجاز" والنظر في مدى اتفاق تحليلاته أو اختلافها مع التحليلات النصيّة المعاصرة.

فجاءت الدراسة للكشف عن تحقق معياري "التماسك والانسجام" وأدوات كل منهما في آراء عبد القاهر النحوية واللغوية وفق مستويات اللّغة الأربعة: المستوى النحوي، والمستوى المعجمي، والمستوى الدلالي، والمستوى التداولي. لتصل الدراسة إلى نتائج أهمها، مقاربة الجرجاني للنظرية النصية في مضمونها ومفاهيمها ومصطلحاتها، ليكون بذلك من أشهر العلماء القُدامى الذين سبقوا إلى جذور هذه النظرية بعدة قرون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي العربي الأمين، أما بعد، فقد شكلت قضية الربط بين الفكر اللغوي العربي القديم، والفكر اللغوي المعاصر سلسلةً متتابعة من الرؤى والتصورات اللغوية، بوصف اللغة نشاطاً إنسانياً، يمكن أن يتقاطع عبر الأجيال في مجالات متعددة، ذلك أن نواحي الحياة تفترض عملية استمداد بين ما أنتجه القدماء من أفكار ونظريات وما ينتجهُ الفكر اللغوي المعاصر، فغدا من الطبيعي أن يكون لأي نظرية محدثة جذور تصلها بالماضي.

وبتطور اللسانيات النصية الحديثة، فتحت آفاق جديدة لدراسة اللغة، دراسة متكاملة ضمن مستويات اللّغة: النحوية والمعجمية، والدلالية، والتداولية، والنظر إلى النص بوصفه النواة الأولى للتحليل اللغوي والنحوي، متجاوزين بذلك حدود الجملة، متحررين من قيود البنيوية والشكلية.

وفي محاولة للارتداد إلى الماضي، والبحث عن جذور وإسهامات، لهذه النظرية في تراثنا اللغوي العربي، كانت نظرية النظم بما تحملهُ من قضايا وأفكار لغوية ونحوية قيّمة خيرَ ممثل للنظرية النصية، إذ كانت نظرية النظم، وما زالت تزخر بالعديد من الأفكار الخصبة، التي تمدُّ فكرنا المعاصر بتصورات وقضايا لغوية هامة.

ولعل نقطة الالتقاء بين نظرية النظم والنظرية النصية، تبدأ من كون النص لا بدّ أن يمرّ بعملية نظميّة على المستوى الشكلي والدلالي ليحكم له بالنصية، وهذا هو المبدأ الذي قامت عليه نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، بل تجاوزت نظرية النظم هذين المستويين إلى النظر في المستوى الجمالي للنصوص، ليصل بالقارئ إلى النمط العالي من الكلام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أتى هذا التصور، حول نظرية النظم، من خلال منهج عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، والذي شكل منهجاً متكاملاً في دراسة اللّغة، إذ قام بتحليل نصوص كتابه مستخدماً اتجاهاته اللغوية المختلفة، بوصفه نحوياً وبلاغياً وناقداً، فجاءت تحليلاته وشروحه مزيجاً من هذه المستويات مما أدّى إلى أن تكون نظرته في اللغة نظرة شاملة ذات معايير وضوابط قارب بها تحليلات علم اللّغة النصي.

لذا أتت هذه الدراسة، بهدف البحث عن إسهامات عبد القاهر في مجال النصية. وهي بعنوان "التماسك والانسجام عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه، دلائل الإعجاز" من أجل النظر في هذين المعيارين ومستويات كل منهما في تصور عبد القاهر.

وإذا كان عبد القاهر، بعرضه للقضايا النحوية واللّغوية قد قارب التحليل النصي المعاصر، فالجدير بالذكر أنه في عرضه للمستويات اللغوية، لم يكن منظّماً لها في أبواب مستقلة، بل جاءت على امتداد كتابه، متناثرة متداخلة، فجاء الهدف الآخر لهذه الدراسة، في محاولة لتنظيم هذه المستويات في إطارها النحوي، والدلالي والتداولي كما هي في المنظور اللغوي النصي المعاصر.

فجاءت الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول وخاتمة.

في التمهيد، عرض لبعض الدراسات السابقة التي تناولت نظرية النظم، وعرض لفكر عبد القاهر اللغوي والنزعة التجديدية في نظرته للنحو، وكان التركيز على تلك الدراسات التي تشهد للجرجاني توافقاً والتقاءً مع التحليل النصي المعاصر.

أما الفصل الأول، فقد ضم "طبيعة الدراسة النصية المعاصرة وأهميتها، وفيه عرض للمفاهيم النظرية لمعايير علم اللّغة النصي مُتمثلة: بالتماسك ومستوييه، النحوي والمعجمي. والانسجام بمستوييه الدلالي والتداولي، وعناصر وأدوات كل منهما.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي الفصل الثاني، محاولة لتتبع تصورات عبد القاهر للمفاهيم والمصطلحات التي استخدمها، والكشف عن مدى مقاربته لمصطلحات ومفاهيم النظرية النصية الحديثة، في مفهوم النص، و "التماسك والانسجام" والمعايير الأخرى المُتمثلة، بالتناص، والقصدية، والمقبولية، والموقفية والإعلامية.

والفصل الثالث، يبحث في معيار "التماسك" ضمن تصور عبد القاهر للعلاقات التركيبية في الكلام وفي ترابط الألفاظ بعضها ببعض والذي أطلق عليه "التعليق" الحاصل بين الألفاظ والجمل، وفيه كذلك عرض لعناصر هذا المعيار في مستواه النحوي، كما حدّدتها اللسانيات النصية والمتمثلة بـ "الإحالة، والحذف، والاستبدال، والوصل، والمستوى المعجمي المتمثل بـ التكرار والتضام".

أمّا الفصل الرابع، ففيه بحث عن عناصر معيار "الانسجام" متمثلاً بالمستوى الدلالي ضمن "مبدأ الجمع، والفصل، والوصل، والاستفهام المقدر والبُنية الكلية". والنظر في تصور عبد القاهر لهذه العناصر وكما أرادها في كتابه. والمستوى التداولي والذي يعدُّ ضمن معيار الانسجام وفيه يُنظر في مفهومي السياقين المقالي والمقامي وتعالقهما على نحو يبحث عن رؤية الجرجاني لبناء الخطاب في ضوء، غرض المتكلم، وإحاطته بظروف المتلقي واستخدامه لمبادئ تداولية في سياق: التقديم والتأخير، وسياق التعريف والتنكير، وفي توجيه القصد للوظيفة النحوية، كذلك العناصر التداولية في كل من الاستفهام الإنكاري، والاستفهام المقدر والبنية الإيحائية في الكلام. وفي الخاتمة عرض لأهم نتائج هذه الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد:

النظم قبل عبد القاهر الجرجاني:

إن فكرة النظم في تعبيرها عن تنوع الأساليب لدى المتكلم أو المبدع هي فكرة قديمة تمتد جذورها زمانًا ومكانًا عبر فترات متلاحقة من تاريخ الأدب العربي، كذلك كانت فكرة النظم بلفظها ومعناها حاضره في كتابات أرسطو من خلال كتابه "فن الشعر" إذ يقول في حديثه عن المحاكاة: "أما الصنعة التي تحاكى باللّغة وحدها منثورها أو منظومها – ومن النظم ما يكون في جملة أعاريض مجتمعة، ومنه ما يكون في جنس واحد من الأعاريض – أما هذه الصنعة فلم يعرف لها اسم حتى الآن"[1]. وقد أشار محقق كتاب فن الشعر "أن فكرة النظم عند عبد القاهر والتي يربط من خلالها مفردات الجملة، هي فكرة شبيهة بفكرة "الوحدة" التي وردت عند أرسطو في كلامه عن التراجيديا"[2] كما أشار أرسطو إلى أهمية الربط بين الألفاظ في كتابه "الخطابة" في باب "في سلامة الأسلوب" بقوله: "وأما الألفاظ، فإن بدء ما يحتاج إليه فيها [...] ما قد يستعمل في الرباطات المنطقية إذا المتكلم حاذى بها على ما هي مُتهيئة أن تكون عليه الخطابة في التقديم والتأخر وما يبيّن بعضها"[3].

وثمة إشارة إلى "أن الهنود اهتموا بفكرة النظم في الكلام. وذلك من خلال ما ذكره الجاحظ عن الصحيفة الهندية، وما جاء فيها من أصول تتصل بالأسلوب، والخطيب وصفاته"[4].

أمّا إذا ما أردنا تتبع تاريخ فكرة النظم في الكتب العربيّة وفيما كتبه الأدباء واللغويون فنجده بدايةً فيما ذكره ابن المقفع (ت 142هـ)، إذ تتضح فكرته حول النظم من خلال حديثه عن صياغة

---

(1) أرسطو، فن الشعر، تحقيق شكري محمد عياد، ص3.

(2) المرجع نفسه، مقدمة المحقق، ص ك.

(3) أرسطو، الخطابة. تحقيق عبد الرحمن بدوي، ص198.

(4) المرجع نفسه، ص6. الضامن، حاتم، نظرية النظم، ص6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكلام إذ يقول: "فإذا خرج الناس من أن يكون لهم عمل أصيل وأن يقولوا قولًا بديعًا، فليعلم الواصفون المخبرون أن أحدهم وإن أحسن وأبلغ – ليس زائدًا على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتًا وزبرجدًا ومرجانًا، فنظمهُ قلائد [...] وجمع إلى كل لونٍ شبهتهُ وما يزيده بذلك حسنًا فسُمّي بذلك صائغًا رقيقًا"[1].

ولا شك أن فكرة النظم حاضرةٌ أيضًا في فكر وتصور معظم العلماء القدامى، وذلك عند حديثهم عن الأساليب اللغوية والقوانين النحوية، وفي نقدهم للنصوص والموازنة بينها، وإن غابت فكرة النظم بلفظها عند بعضهم، فهي حاضرةٌ بمضمونها.

إذ نجد سيبويه (ت 181هـ) قد تحدث عن معنى النظم وذلك في حديثه عن "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" إذ يقول فيه: "فمنهُ مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح"[2]. فتقسيم سيبويه الكلام إلى قبيح وحسن وكذب ومحال، ما هو إلّا تعبير عن الفرق بين النظم الصحيح والنظم الفاسد، مستندًا إلى القوانين اللغوية والنحوية في حكمه على التراكيب، فهو يقول: فأما المستقيم الحسن فقولك: "أتيتك أمس" و "سآتيك غدًا" وأمّا المحال، فإن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: "أتيتك غدًا وسآتيك أمسِ"[3]. وبهذا، نجد سيبويه يُعبّر عن الفساد في التركيب والاضطراب في الدلالة ويتابع توضيحه بقوله: وأمّا المستقيم الكذب: فقولك: "حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه"، وأمّا المستقيم القبيح: فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو: "قد زيدًا رأيتُ" و "كي زيدًا يأتيك وأشباه هذا"[4]. وهذا الكلام يعبر عن فكرة النظم بمضمونها الدقيق يؤكده حديثه عن

(1) ابن المقفع – الأدب الصغير، ص6–8.
(2) سيبويه، الكتاب، ج1 / ص25.
(3) المرجع نفسه، ج1 / ص25.
(4) المرجع نفسه، ج1 / ص26.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النوع الأخير وهو الكلام المغرق في الفساد، وهو ما أطلق عليه "المحال الكذب" بأن تقول: "سوف أشرب ماء البحر أمسِ"[1] لأنه فيه فسادًا في التركيب والدلالة.

أما إذا أتينا إلى أوّل من كتب في النظم كعلم له أسُسهُ ومعاييرهُ فنذكر "الجاحظ (ت 255هـ) الذي أشار بدايةْ في مقدمة كتابه "الحيوان" إلى كتاب في "نظم القرآن" وقد ذكره وهو يتحدث عن بعض مصنفاته إذ قال: "... وعبتُ كتابي في خلق القرآن: كما عبتُ كتابي في الرّد على المُشبّهه، وعبتُ في القول في أصول الفتيا والأحكام، كما عبتُ كتابي في الاحتجاج "لنظم القرآن وغريب تأليفه وبديع تركيبه"[2] وقد أشار إلى ذلك الباقلاني بقوله: "وقد صنف الجاحظ في نظم القرآن كتابًا لم يزد فيه..." [3] كذلك نجد الجاحظ في مصنفاته يتناول النظم وخصائصه وحدوثه في القرآن والشعر، ما يمكن أن يُقال فيه أنه مؤسس نظرية النظم، ودليل ذلك أن جميع من جاء بعد الجاحظ يشيرون إلى جهوده في هذه القضية. يقول في كتابه "البيان والتبيين": "أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء سهل المخارج فتعلم بذلك أنه قد أُفرغ إفراغًا واحدًا، وسبك سبكًا واحدًا فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان"[4].

والمُبرِّد (ت 286هـ) وهو نحوي يذكر أيضًا فكرة النظم وما ينبغي أن يكون عليه الكلام من تلاؤم بين اللفظ والمعنى، إذْ يقول في كتابه "البلاغة": "حق البلاغة إحاطة القول بالمعنى واختيار الكلام، وحسن النظم حتى تكون الكلمة مقاربة أُختها ومعاضدة شكلها"[5].

أمّا الرّماني (ت 386 هـ) ففي حديثه عن الإعجاز البياني للقرآن الكريم في كتابه "النكت في إعجاز القرآن" ما يُبيّن رأيه وجهوده في النظم. إذ "وقف وقفةً مطولة في رسالته ووضع بابًا بعنوان

---

(1) المرجع نفسه، ج1 / ص26.
(2) الجاحظ، الحيوان، ج1 / ص16.
(3) الباقلاني، في إعجاز القرآن، ص24.
(4) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1 / ص67.
(5) المبرد، البلاغة، تحقيق رمضان عبد التواب، ص59.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

"باب التلاؤم" حاول فيه أن يتصور نظم الكلام والتلاؤم بين لفظه وحروفه، كما جعل البلاغة وجهًا من وجوه الإعجاز السبعة عنده"[1].

وقد عبر الرماني عن معنى النظم في ثنايا حديثه عن البلاغة ويظهر هذا في قوله: "... حسن البيان في الكلام على مراتب، فأعلاها مرتبةً ما جمع أسباب الحسن في العبارة من تعديل النظم حتى يحسن في السمع ويسهل على اللسان وتتقبله النفس"[2]. ويقول في موضع آخر في تعريف البلاغة: "إنما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ"[3].

وجاء بعد ذلك الخطابي (ت 388هـ) إذ صنف رسالته "بيان إعجاز القرآن" ليُبيّن فكرة إعجاز القرآن من حيث نظمه يقول: "إنّما صار معجزًا لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مُضمنًا أصح المعاني [...] ولا ترى نظمًا أحسن تأليفًا وأشدّ تلاؤمًا وتشاكلًا من نظمه"[4].

وتبعهُ صاحب كتاب الصناعتين؛ الكتابة والشعر "أبو هلال العسكري" (ت 395 هـ) في حسن التأليف ودوره في التعبير الجميل، يقول: "وحسن الرّصف أن توضع الألفاظ في مواضعها وتمكن في أماكنها ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير والحذف والزيادة إلّا حذفًا لا يُفسد الكلام ولا يُعمّي المعنى، وتضم كل لفظة إلى شكلها، وتضاف إلى لفظها، وسوء الرّصف، تقديم ما ينبغي تأخيره منها وصرفها عن وجوهها وتغيير صيغتها ومخالفة الاستعمال في نظمها"[5].

كذلك إذا ما وصلنا إلى الباقلاني (403هـ) صاحب كتاب "إعجاز القرآن" والذي يُعدُّ "أول من ألّف في إعجاز القرآن، كتابًا مستقلًا وصل إلينا، وقصر فيه الحديث على وجوه الإعجاز التي

---

(1) جرار، شذى، الموازنة بين مذهبي الباقلاني والجرجاني في كتابيهما إعجاز القرآن، ودلائل الإعجاز ص29.
(2) الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ص107.
(3) المرجع نفسه، ص75.
(4) الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ص27.
(5) العسكري، أبو هلال، الصناعتين، ص167.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يراها، حيث قدّم وجوهًا ثلاثة للإعجاز وبذل في شرح وجه منها معظم صفحات كتابه، وهو وجه الإعجاز البياني، قائلًا بإعجاز النظم"[1].

وعن رأي الباقلاني في إعجاز النظم القرآني يقول: "إنه بديع النظم عجيب التأليف، مُتناه في البلاغة إلى الحدِّ الذي يُعْلم عجز الخلق عنه"[2] ويتابع "... وذلك أن نظم القرآن على تصرف وجوهه خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم، وله أسلوب يختصّ به ويميز في تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد"[3].

ثم يأتي القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت 415هـ) والذي ساهم في رسم معالم نظرية النظم بمعناها الدقيق بقوله: "اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة"[4] ثم يشرع بتفصيل مقولته هذه وشرحها في ثنايا كتابه مشيرًا إلى معنى الضم وتقييده بشروط خاصة رابطًا الفصاحة بالنظم فيكون بذلك مؤسسًا لمنهج معين في نظم الكلام، أخذه من بعده عبد القاهر أثناء "ردّه على "القاضي عبد الجبار" ومحاولته إبطال قولين له الأول قوله: "إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة". والثاني قوله: "إن المعاني لا يقع فيها تزايد وإذن فيجب أن يكون التزايد عنه بالألفاظ كما ذكرناه" إذ يرى محقق كتاب "دلائل الإعجاز" الدكتور محمود محمد شاكر أن كتاب الجرجاني يدور في مجمله في إبطال هذين القولين"[5].

---

(1) جرار، شذى، الموازنة بين مذهبي الباقلاني والجرجاني...، ص31.

(2) الباقلّاني، إعجاز القرآن، ص65.

(3) المرجع نفسه، ص66.

(4) القاضي عبد الجبار – أبو الحسن، المغني في أبواب التوحيد، ج16، ص197.

(5) انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، مقدمة المحقق، ص د.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بهذا تكون فكرة النظم سابقة لعبد القاهر الجرجاني بقرون منذ القرن الثاني الهجري[1]، فتشكلت عنده نظرية متكاملة بما أفاد ممن سبقهُ حتى أصبحت نظرية لغوية، حظيت باهتمام الدارسين من بعد.

عبد القاهر في دراسات المحدثين:

تناول كثير من الدارسين نظرية النظم عند الجرجاني، شرحاً وتوضيحاً واستنباطاً، وأُعيدت قراءتها بطرق مختلفة، وفي كل قراءة يظهر جانب خصب لهذه النظرية.

فالدارس المطلع على كتاب "دلائل الإعجاز" الذي جاء في مجمله توضيحًا لنظرية النظم، يجد مبادئ قيمة، غنية تتفقُ وما جاء في الدراسات النصية المعاصرة، بل إن عبد القاهر استعمل ألفاظاً، وتعابير تتفق مفاهيمها اتفاقاً يكاد يكون تاماً، مع مفاهيم كثيرة من مصطلحات علم النص، إذ لم يقف عند حدود القواعد التركيبية للجمل، بل تحدث عن النظم الذي يحمل في مضمونه طرق إنتاج النصوص، وفهمها، ضمن تحليله للعلاقات التي تضم الألفاظ والكلمات وما ينتج عنها من دلالة، وقد أكد هذا الاتجاه اللغوي الجديد، عند عبد القاهر غيرُ باحث أثناء تناولهم لجهوده وتصوراته اللغوية والنحوية، وهذه الدراسات كثيرة بحيث لا يستطيع البحث حصرها والوقوف على مجملها، ولكننا نشير إلى ما هو متعلق برؤيتنا في هذه الدراسة.

---

(1) هناك مصنفات قديمة أُلفت في نظم القرآن ولم تصل إليه:

- كتاب "إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه" / محمد بن يزيد الواسطي (ت 306هـ).
- كتاب "نظم القرآن" الحسن بن علي بن نصر الطوسي (ت 308هـ).
- كتاب "نظم القرآن" – الجرجاني، أبو علي الحسن بن يحيى بن نصر توفي أوائل القرن الرابع الهجري.
- كتاب "نظم القرآن"، عبد الله بن أبي داود السجستاني (ت 316هـ).
- كتاب "نظم القرآن"، أبو زيد البلخي، (ت 322هـ).
- كتاب "نظم القرآن"، ابن الأخشيد أحمد بن علي، (ت 326هـ).

انظر: الضامن، حاتم، نظرية النظم تاريخ وتطور، ص13–16.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يتحدث الدكتور "درويش الجندي" عن النزعة التجديدية عن الجرجاني بقوله: إن "نظرية النظم لدى عبد القاهر، دعوة صارخة إلى دراسة النحو على منهاج جديد، يقوم على الحس والذوق، وحسن التخيّر بدلاً من ذلك المنهاج التقليدي الذي يوجّه العناية إلى الإعراب"[1]. كما أكد الجندي أن عبد القاهر: "أثبت أن الكلام النفسي الذي يقوم على العلاقات بين معاني الكلمات هو الكلام الحق"[2].

وقد أشار أعلام النقد العربي الحديث للطرح النحوي الجديد عند عبد القاهر، فتحدث أحمد أمين عن الجرجاني "بأن من مميزاته أنه ربط النحو في المعاني، فنفث في النحو روحاً لم تكن معروفة من قبل، ولا جرى الناس عليه فيما بعد، وعنده أن لتركيب الكلام أو كما نسميه نحن اليوم الأسلوب شأناً كبيراً في تقريب المعنى أو إبعاده وحسن الوقع أو استهجانه)[3].

أشار الدكتور محمد مندور في كتابه النقد المنهجي عند العرب إلى منهج عبد القاهر بقوله: "مذهب عبد القاهر هو أصح وأحدث ما وصل إليه علم اللغة في أوروبا لأيامنا هذه، هو مذهب العالم السويسري الثبت فردناند دي سوسير... ولقد فطن عبد القاهر إلى أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل مجموعة من العلاقات"[4]، كما تحدث مندور في كتابه (في الميزان الجديد) عن منهج عبد القاهر الجرجاني بتفصيل أكثر إذ قال: "منهج عبد القاهر يستند على نظرية في اللغة، أرى ويرى معي كل من يمعن النظر، أنها تماشي ما وصل إليه علم اللسان الحديث من آراء،

---

(1) الجندي، درويش، نظرية النظم، ص122.

(2) المرجع نفسه، ص107.

(3) أمين، أحمد، النقد الأدبي، جزء 2 ص486.

(4) مندور، محمد، النقد المنهجي عند العرب، ص334.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونقطة البدء نجدها في آخر دلائل الإعجاز، حيث يقرر المؤلف ما يقرره علماء اليوم من أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل مجموعة من العلاقات"[1].

ويتابع مندور في موقع آخر بقوله: "وتسوق فكرة النظم عبد القاهر إلى تخطي الإعراب والجملة البسيطة إلى الجملة المركبة"[2] ويقول أيضاً: "إن عبد القاهر في هذه الملاحظات قد أحس بوجود الجمل المركبة التي تشمل عدة معانٍ بعضها قيود لبعض أو متممات. ويا ليت اللاحقين له ساروا في هذه السبيل، ولو أنهم فعلوا لاستقام فهمنا لممكنات لغتنا"[3] وعن الفكرة نفسها تحدث "عز الدين إسماعيل" حول نظرة الجرجاني إلى: "الربط بين اللفظ والمعنى والاهتمام بما بين السطح والمحتوى من علاقات بل ربما انتهى به الأمر إلى أن يجعل العلاقات التي تقوم بين عناصر السطح هي نفسها ذلك المحتوى"[4].

ويرى "أحمد دهمان": "أن عبد القاهر الجرجاني وحدّ بين اللفظ والمعنى، توحيداً يصل إلى درجة انصهار أحدهما بالآخر، ويرى أن نظرة الجرجاني إلى اللّغة أكثر شمولاً وعمقاً، فلم يقتصر على مجرد الدلالة العقلية للألفاظ، أو ما اكتسبته اللفظة من دلالة منطقية بحكم الوضع أو الاستعمال، ولم يلتفت إلى اللّغة معتبراً إيّاها مجرد قواعد وأحكام قائمة. لقد آمن أن اللّغة عبارة عن مجموع دلالات الألفاظ الداخلة في سياق ما والمتآزرة في سبيل تأدية المعنى"[5].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(1) مندور، محمد، في الميزان الجديد، ص185.

(2) المرجع نفسه، ص200.

(3) المرجع نفسه، ص201.

(4) دهمان، أحمد علي ، انظر الصورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، ص20.

(5) انظر المرجع نفسه، ص20.

فلا شك أن هذه الآراء تؤكد فكرة عبد القاهر عن ضرورة النظر إلى النحو نظرة جديدة، من خلال الربط بين التركيب والمعنى وعدم فصل الألفاظ عن دلالتها وضرورة توخي العلاقات الحاصلة بينها ضمن ما أطلق عليه "معاني النحو".

كما اتجهت بعض الدراسات الحديثة إلى الموازنة بين فكر عبد القاهر وتصوراته اللغوية، وأصحاب النظريات اللغوية المعاصرة إذ إن تقاطع الفكر اللغوي الجرجاني مع المحدثين ليس بالأمر الجديد، فقد تناول هذه القضية غير باحث، "وصنف بعضهم مؤلفات"[1]، وأبحاثًا بينوا من خلالها قيمة نظرية النظم العلمية في الدراسات اللغوية.

يقول وليد مراد: "أراد عبد القاهر أن يصل بالنظم إلى درجة الرقي والكمال، بجعل الألفاظ في مواضعها داخل التعبير اللغوي، لتأتي المعاني على حقيقتها دون زيادة أو نقصان، وهي نظرية الترابط التي ينادي بها رجال الفكر والفلسفة، وهي الرمزية الجمالية التي يعالجها أو يعترف بها اللغوي الأوروبي والعربي المعاصر، من أجل هذا كانت نظرية النظم ومن أجل هذا أولاها الدارسون واللغويون رعايتهم واهتمامهم"[2].

وقريب من هذا نجد علماء اللغة المعاصرين الذين اهتمّوا بالدراسات الأسلوبية يذكرون عبد القاهر وجهوده في هذا المجال، فقد تناول نصر حامد أبو زيد، تصور عبد القاهر للأسلوبية، في بحث مستقل وقال: "لا شك أن هناك الكثير مما يمكن أن يُقال عن مفهوم عبد القاهر للنظم أو

---

(1) انظر: هلال، محمد غنيمي، النقد الأدبي الحديث، ص291. حيث يذكر فيه نقاط التلاقي بين عبد القاهر و "بندتو كروتشه" في بعض الآراء النقدية لا سيّما المتعلق بفلسفة الجمال في النقد الحديث، وانظر كذلك، عبد الغفار، محمد عبد الرزاق، عبد القاهر الجرجاني في النقد العربي الحديث دراسة في إشكالية التأويل، ص26، 30.

(2) مراد، وليد محمد ، نظرية النظم وقيمتها العلمية، ص144.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الأسلوبية، فثَمَّ جوانب غنية خصبة تجلي هذا المفهوم وتكشفه، ولكن بسبب هذا الغنى والعمق في عبد القاهر لا يمكن لقراءة واحدة أن تكشف كل جوانبه"[1].

وبهذا الخصوص عقد "شوقي علي الزهرة" مقارنة بين الجرجاني وجون ميري من حيث جهود كل منهما في الأسلوبية، إذ يقول: "لقد لفت نظري، عند ترجمتي لكتاب جون ميري "The Problem of Style" الالتقاء الكثير في ميادين واضحة بين الناقدين، بل هناك أمور كثيرة متطابقة بينهما تمام التطابق ومع كل ذلك فإن جهود عبد القاهر ما فتئت تنتظر الكثير من الدراسات الخصبة... لذا قامت دراسات متعددة تُعقد فيها مقارنة بين الجرجاني وعلماء لغة معاصرين مثل "كروتشه" "كولردج" "تشومسكي"، بحثاً عن نقاط تلاقي بين الجرجاني وبينهم في تصورات لغوية مختلفة"[2].

أضف إلى ذلك العديد من الدراسات التي تناولت عبد القاهر في قضايا الدلالة والمعنى والبلاغة، إذ لا يخلو مصنف في الأدب واللغة قدم لجهود العلماء القدامى إلاّ وكان للجرجاني فيه النصيب الأوفر من العرض والتحليل[3].

أما موضوع هذا البحث، والذي يهتم بالنظر في تصور عبد القاهر للغة والنحو، كما يراها علم اللغة النصي، فلم يُدرس بنحو مستقل ومفصل، إذ لم تفرد له دراسة متخصصة، تبين فضل الشيخ وتصوراته للتحليل النصي إلاّ فيما ندر من إشارات، لا تتعدى بعض السطور أو بضع

---

(1) أبو زيد، نصر حامد ، مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية، مجلة فصول، مجلد 5، العدد الأول، 1984.

(2) الزهرة، شوقي علي ، الأسلوب بين عبد القاهر وجون ميري، ص6.

(3) انظر في ذلك مثلاً:

- عبد الجليل، منقور، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص147.
- مطلوب، أحمد، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص51 وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صفحات ذكرها أصحابها لتشهد للجرجاني رؤيته في هذا المجال، نبدأها بإشارة "كمال أبو ديب" غير المباشرة لبذور هذه الفكرة في حديثه عن الصورة وفاعليتها ضمن المستويين النفسي والدلالي... في أن "حيوية الصورة وقدرتها على الكشف والإثراء وتفجير بعد تلو بعد من الإيحاءات في الذات المتلقية ترتبطان "بالاتساق والانسجام" اللذين يتحققان بين هذين المستويين للصورة... وأن الناقد الأول الذي اكتنه هذه الطبيعة البنيوية للصورة هو ناقد عربي، عبد القاهر الجرجاني، وأن فقرنا أمام الفكر الغربي فقر معاصر، وأن نقلنا المباشر عنه في كثير من الأحيان يصبح مهزلة فكرية إذ أن ما ننقله عنه جزء أصيل من تراثنا الذي نجهله جهلاً مؤسياً"[1].

وفي ترجمته لكتاب "النص والخطاب والإجراء" أشار تمام حسان بقوله: "لا نكاد نجد في تراثنا العربي من يعنى بجانب الصياغة إلاّ عبد القاهر الجرجاني الذي اقترح للصياغة أربع مراحل، هي: النظم، البناء، الترتيب التعليق.... وإذا كان عبد القاهر قد استخدم هذا الإطار الفكري من مذهب الأشاعرة في مسألة الكلام النفسي، فلقد كان سابقاً بعدة قرون للدراسات اللغوية النفسية الحديثة التي تتناول إنتاج النص اللغوي والتي تصادف الكثير منها مذكوراً في هذا الكتاب"[2].

كذلك أشارت إلهام أبو غزالة في كتاب "مدخل إلى علم لغة النص" أن "علم لغة النص لم يظهر في الدراسات اللغوية عند القدماء من علماء اللغة العربية، ولكن في وسعنا القول بوجود إسهامات قيمة والتقاءات بالغة الأهمية مع الأفكار التي يقدمها المحدثون بهذا الشأن ومن أبرز الأمثلة على ذلك نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني... ونقصد بهذا نظرية النظم التي تدور

---

(1) أبو ديب، كمال، جدلية الخفاء والتجلي، دراسة بنيوية في الشعر، ص22.

(2) دي بو غراند ت، روبرت، ترجمة / تمام حسان، المقدمة، ص5.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فـي أكثرهـا حـول معيـار التضـام الـذي يُعنـى بدراسـة التبعيـات القواعديـة مـن حيـث علاقتهـا بالمفاهيم"[1].

وفي البحث عن إسهامات علماء البلاغة العربية في مجال النصية، عرض "محمد خطابي" لجهود عبد القاهر بوصفه أبرز العلماء الذين جاء فكرهم قريبًا من الفكر اللغوي النصي. من حيث نظرتهم للنص في إنتاجه وفهمه، يقول الخطابي: "ينصب جهدنا على محاولة الوصول إلى مجموع المبادئ التي تحكم وصف الجرجاني للفصل والوصل باعتباره إحدى التجليات السطحية / العميقة لانسجام النص واتساقه، هذا من أجل بلورة المبادئ العامة والخاصة، التي صاغها الجرجاني، سواء أتم ذلك بطريقة صريحة أم ضمنية"[2].

ومع اتساع الدراسات النصية لا سيّما العربية منها، أصبح هناك رغبة في الكشف والبحث عن جذور لهذه النظرية في التراث العربي. فتوالت الدراسات في هذا المجال. فقد ذكر "صبحي إبراهيم الفقي" إلى استخدام الجرجاني للمعيارين "التماسك والانسجام" بقوله: "نظر الجرجاني إلى القرآن الكريم نظرة كلية، باعتباره نصاً واحداً... فقد ذكر أموراً تتعلق بالتحليل النصي، أولها النظرة الكلية، باعتبار النص الوحدة الكبرى في التحليل، وثانيها ذكره لمصطلحات ذكرها علماء النص... وذكر التماسك الشكلي، والتماسك الدلالي، وهذان الجانبان هما كل ما يتعلق بالتحليل النصي"[3].

أيضاً ذكر "جميل عبد المجيد" في كتابه "بلاغة النص" أن "أول ما تحمده هذه الدراسة لنظرية النظم وتتمسك به هو فكرتها، الجوهرية المتمثلة في "الربط والتعالق بين أجزاء الكلم"[4].

---

(1) أبو غزالة، إلهام، خليل، علي، مدخل إلى علم لغة النص، ص7-8.

(2) خطابي، محمد، لسانيات الخطاب، ص100.

(3) الفقي، صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، ج1، ص126.

(4) انظر: عبد المجيد، جميل، كتاب بلاغة النص، ص28.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحول أهمية نظرية النظم في إظهار التماسك النصي قال "بشير أبرير" أن الجرجاني "استطاع أن يسبر أغوار... الظاهرة النصية وبناء على هذا يمكننا أن نذهب إلى أن نظرية النظم هي نظرية في الخطاب أو النص، وأن دلائل الإعجاز كتاب في تحليل النصوص وظواهر التبليغ اللغوي وإن جاز التعبير قلنا أن دلائل النص موجودة في دلائل الإعجاز"[1].

ومن الباحثين الذين اهتموا بالدراسات النصية. "محمد الشاوش" في بحثه "أصول تحليل الخطاب" في النظرية النحوية العربية، باحثاً عن نقاط التلاقي بين النظرية النصية، والنحو العربي، وقد ذكر الشاوش عبد القاهر الجرجاني بوصفه أحد العلماء الذين قاربوا اللسانيات النصية في معاييرهم وضوابطهم، يقول: "... وهذا المشروع الذي أشرنا إليه عند الجرجاني، تخطيط لا يضاهيه إخراج في استيعاب التصنيف النحوي للعلاقات الجملية، والظواهر التي تؤسسها وتقوم عليها لو أخرج عليه مؤلف في النحو لأغنى عن جميع ما وضع في نحو النص"[2]. وأيّد هذه الفكرة. "مسعود صحراوي في كتابه "التداولية عند العلماء العرب" إذْ يُصنّف عبد القاهر من "النحاة العرب الوظيفيين الذي ينادون "بمراعاة غرض المتكلم من كلامه بوصفه قرينة تداولية في فهم التركيب"[3].

وكذا نجد كل باحث أو دارس يحاول البحث عن مظاهر النظرية النصية عند العرب يذكر "نظرية النظم" بوصفها نموذجًا استوعب معايير علم النص ومصطلحاته وعناصره"[4].

فقد تناول إبراهيم خليل "قواعد التماسك النحوي عند عبد القاهر في ضوء علم النص" مشيراً إلى بعض آرائه في ترابط الجمل بعضها ببعض: يقول: "على الرغم من العناية الكبيرة التي حظي بها عبد القاهر الجرجاني من الدارسين المحدثين وعلى كثرة ما كتبوه عن كتابه "دلائل الإعجاز"

---

(1) إبرير، بشير، تعليمية النصوص بين النظرية والتطبيق، ص54.

(2) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب، ص210.

(3) انظر: صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ص201.

(4) انظر: خليل، إبراهيم، اللسانيات ونحو النص، ص213 وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونظرية النظم فيه إلاّ أن، أكثرهم – إن لم يكن كلهم – لا يشيرون إلى ما في آرائه من تمهيد مبكر وتوطئة متقدمة في الزمن لما أصبح معروفاً اليوم باسم قواعد التماسك النحوي ... أو ما يعرف بعلم النص"[1].

كما أيّد هذا الطرح غير باحثٍ حول رؤية الجرجاني للنصية ومعاييرها لا سيّما في منهجيته القائمة على "النظر في نصوص اللّغة والتي تقوم على هذا التقسيم؛ أي أن يبدأ دارس النص بنحو الجملة، فيثني بنحو ما فوق الجملة ثم يعرج على نحو النص، ليصل منه إلى نحو الأسلوب أو نحو الاختيار"[2] وفي هذا إشارة إلى أن أن الجرجاني نظر إلى "النظم" برؤيته الخاصة حينَ "أخذ الفكرة وطوّرها وجعلها علماً له مبادئ وأصول، وذلك بأن تجاوز فيها مفهوم الجملة إلى مفهوم النص، أو إلى منظومة الجمل التي تتفاعل وتترابط فيما بينها مكونة سياقاً لغوياً"[3].

وكانت طريقته في التحليل النصي بأن "يقدم لما يريد، ويُتبع التقدمة بالنص، ثم يأخذ في تحليله تحليلًا يُريك مواضع الحسّ في هذا النص ويأخذ بيدك فيضعها على المواضع التي يجد فيها الإجادة أو النقص ثم يستخلص ما يريد من القواعد، بعد طول الموازنة والنقاش"[4]. والهدف من ذلك أن "تبلغ دراسة الأدب درجة النضج وذلك من خلال إقامة رابطة بينها وبين المسائل النحوية المتعلقة بنظام الكلمات أو تركيب العبارات"[5].

لذا تبلورت لدى الباحثة الجرأة في إعادة قراءة نظرية النظم في "دلائل الإعجاز" جاهدة إلى الوقوف على تصور عبد القاهر للفكر اللغوي النصي المعاصر.

---

(1) خليل، إبراهيم، قواعد التماسك النحوي عند عبد القاهر الجرجاني في ضوء علم النص، ص621.

(2) انظر: أبو خرمة، عمر، نحو النص دراسة تطبيقية، ص23.

(3) انظر: النجار، ناديا، عناصر السبك بين القدماء والمحدثين، ص3.

(4) أبو علي، محمد بركات ، معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر، ص107–108.

(5) ناصف، مصطفى، النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، ص35.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

واشتمل عدة محاور

طبيعة الدراسة النصية المعاصرة وأهميتها.

مراحل نشأتها.

- المفاهيم النظرية للمعايير النصية.

- التماسك: ويضم مستويين:

1- المستوى النحوي وأدواته:

- الإحالة. - الحذف - الاستبدال - الوصل

2- المستوى المعجمي وأدواته:

- التكرار - التضام

- الانسجام: ويضم مستويين:

1- المستوى الدلالي وأدواته:

- مبدأ الجمع (الإشراك). - العلاقات - البنية الكلية

2- المستوى التداولي وأدواته:

- السياق وخصائصه. - المعرفة الخلفية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

طبيعة الدراسة النصية المعاصرة وأهميتها:

أنتجت الدراسات اللسانية الحديثة – في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي – نقلة في تحليل اللغة من دراسة الجملة إلى دراسة النص بوصفه بنية واحدة مترابطة وسُمي هذا العلم "علم لغة النص"؛ إذ حقق هذا العلم تطوراً في دراسة اللغة، مشكلاً قوّة جذب للدارسين، لحداثته وتحرره من قيود النحو التقليدي، الذي يقف، عند دراسة الجملة بوصفها أكبر وحدة لغوية.

وتأتي أهمية الدراسات النصية، في الحاجة إليها بعدما أصبحت دراسة اللغة على مستوى الجملة "ليس كافياً بكل مسائل الوصف اللغوي"[1]. فنظروا للجملة أنها قيمة جزئية في تكوين يُعد هو القيمة الكبرى، وبذلك لا تكون "القيم الجزئية ذات اعتبار كبير إلاّ بإشراكها في القيمة الكبرى المتكونة من ذلك التكوين الأكبر"[2]، فالجمل في النص الواحد تتآزر لإظهار المعنى الكلي له، في حين أن هذا لا يعني الاستغناء عن الجملة ونحوها ومناهج دراستها، بل هي امتداد للنص ونواة تكوينه الأولى، فكما كان – وعلى مدى أجيال طويلة – ما يُسمّى بـ (نحو الجملة) بضوابطه ومعاييره نشأ في الدراسات الحديثة ما يُسمّى بـ "نحو النص" بضوابطه ومعاييره الجديدة. ولا ينفصل هذا الأخير عن نحو الجملة وإنما هو مكمل له.

فحين قامت اللسانيات الغربية – قبل ظهور علم النص – بدراسة الجملة بوصفها أكبر وحدة لغوية "وانقسموا في ذلك مدارس واتجاهات"[3]، وجّه النصانيون انتقادهم لهؤلاء اللغويين الذين

---

(1) بحيري، سعيد، علم لغة النص، ص138.

(2) المرجع نفسه، ص140.

(3) انظر: سامون، جفري، في ذلك مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ص256.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تجاهلوا النص في تحليلاتهم، واقتصروا على تناول الجملة فقط. فكان الوصفيون في "نظرتهم التجزيئية للّغة يقومون بتفتيت أجزاء نماذجهم المثالية باصطناع وحدات صغرى، يفرعونها إلى مستويات ولكل مستوى من هذه الوحدات نظامٌ من التقابلات المشتركة كالوحدات الصوتية والصرفية، ورأوا أن العلاج الشامل للمعنى أمر مستحيل. في الوقت الذي بدأ به التوليديون دراسة اللغّة من الطرف الآخر وهو القواعد النحوية بوصفها مجموعة من الضوابط التي تحدد ما ينتمي وما لا ينتمي إلى اللّغة واعتمدوا على المنطق الصوري والرياضيات حتى وصلوا بعلمهم إلى الطابع القالبي الذي يتنافى مع زخم الاستعمال"[1].

لهذا قامت "أعنف الحملات من قبل علماء الاجتماع وعلماء النفس والكمبيوتر وغيرهم، معبرين بذلك عن عجز هذا العلم (نحو الجملة) عن تفسير ظواهر عدّة من مختلف المجالات"[2]. ونادوا بضرورة النظر إلى اللغّة ونصوصها في سياقاتها التي تجري فيها، وعدم النظر إليها بوصفها نتاجاً جاهزاً يهتم بالقواعد المجردة، كما طالبوا بتحليل اللّغة ودراستها من خلال التداخل المعرفي مع سائر العلوم كعلم الاجتماع، وعلم المنطق، وعلم النفس باعتبار أن هذه المعارف ساهمت في تشكل النصوص فجاءت لسانيات النص لتحقق هذا الهدف في دراسة اللّغة باعتبار سياقاتها المقامية والتكوين المعرفي والثقافي، والنظر إليها بكونها وسيلة للاتصال والتواصل، مع العلم أن نشوء هذه النظرية ليس استقلالاً عن النظريات السابقة "بل أن النصية مشتقة من تلك النظريات، وهي تضم مكوناتها الأساسية – الصوتية والصرفية والنحوية والأسلوبية، ولكن النصية تطلعت إلى ما وراء الجملة، فنتج عن تلك الرؤية ضرورة إدخال عناصر جديدة كانت معزولة"[3].

---

(1) انظر: دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ، ترجمة تمام حسّان، المقدمة، ص7.

(2) أبو غزالة، إلهام، مدخل إلى علم لغة النص، المقدمة، ص9.

(3) بحيري، سعيد، علم لغة النص، ص76.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فبإضافة معايير وعناصر جديدة لنحو الجملة تشكّلت النصيّة واعتمدت الجانب الاستعمالي للّغة مما أتاح مساحة أوسع لفهم النصوص وتفسيرها، فبعد أن كانت النظرة إلى اللّغة نظرة معيارية مجردة أصبح النظر إليها نظرة شمولية بغض النظر عن الامتداد الكمي أو الحجمي وعن كون النص جملة أو ما هو فوق ذلك أو دونه، فالأهمية في علم النص التركيز على الهدف الاتصالي الحادث بين المرسل والمتلقي.

مراحل نشأتها:

يمكن تلخيص نشأة النصية والدعوة لها في مراحل ثلاثة[1]:

- **المرحلة الأولى:** استمرت حتى أواخر الستينيات وفيها إشارات بسيطة، أنه ينبغي للنص أو الخطاب أن يكون أساساً للدراسات اللسانية. وأهم أعلام هذه المرحلة، هيلمسلف 1943 – هاريس 1952، فاينريش 1966.
- **المرحلة الثانية:** وفيها تلاقت آراء مجموعة من اللسانين لطرح فكرة "لسانيات ما وراء الجملة" أهم أعلامها – هايدوف 1966 فان ديك 1968، لكن النظرة ظلت مقيدة في حدود الجملة وتتابعها.
- **المرحلة الثالثة:** بدأت فيها ملامح النظرية بالوضوح والانتشار وفيها ثورات واضحة على لسانيات الجملة؛ وأعلنت اللسانيات الاجتماعية معارضتها للتجريدات القديمة غير المرتبطة بموقف في هذه المرحلة بدأ فيها اللغويون الانطلاق في دراسة اللّغة دراسة نصية وبدأ التأسيس لهذا العلم.

---

(1) انظر: دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص71.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبرز أعلام هذه المرحلة: دريسلر 1972، شمدت 1973، فان ديك 1972.

ولعل أنضج محاولة في لسانيات النص ما قام به كل من هاليدي ورقية حسن عام 1976 عندما صنفا كتاباً بعنوان "التماسك في اللّغة الإنجليزية" بيّنا فيه أهمية التماسك النصي وأدواته وعناصره.

والمحاولة الأخرى تلك التي قام بها كل من دريسلر / ودي بوجراند عام 1980 عندما صنفا "مقدمة في لسانيات النص". ووضعا من خلاله المعايير النصية ومفهوم كل منها في دراسة مفصلة مما أتاح بعدها للنصية الشيوع والانتشار.

وكأي نظرية جديدة واجهت لسانيات النص صعوبة في بعض قضاياها، تمثلت في تحديد النص ومعاييره وفي ما يكون الملفوظ نصاً، ويرى بعضهم أن هذه الصعوبة أتت من تعدد معايير هذا العلم ومداخله ومنطلقاته؛ إذ يتطلب الحكم على نصانية النص مراعاة عدة جوانب، منها: الوجود الفيزيائي للنص، وكون النص مُنجزاً في زمان ومكان، وكونه بنية تحكمه علاقات، وكونه مؤسسة اجتماعية حضارية[1].

لهذه الخصائص، لا بد من اختيار معايير وضوابط دقيقة، تحوي الجوانب الأساسية التي تصف الملفوظ بأنه نص، فجاءت المعايير السبعة التي اشترط كل من دريسلر / ودي بوجراند توفرها في أي تشكيلة لغوية، للحكم عليه بالنصية، والتي انطلقت من بعدها الدراسات معتمدةً هذه المعايير في دراسة اللغة وتحليلها. والتمييز من خلالها بين النص واللانص.

(1) انظر: الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص11.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المفاهيم النظرية للمعايير النصية[1]:

1) **السبك:** وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي، وتشتمل على هيئة نحوية من تراكيب، وجمل، وألفاظ كنائية، وحذف، وربط.

2) **الالتحام:** وهو يتطلب من الإجراءات ما تنشط به عناصر المعرفة لإيجاد الترابط المفهومي وتشتمل وسائل الالتحام على العناصر المنطقية كالسببية، والعموم، والخصوص، وما يتصل بالتجربة الإنسانية والمعرفة السابقة بالعالم.

3) **القصد:** ويتضمن موقف مُنشئ النص، بأن يكون النص متمتعاً بالسبك والالتحام من أجل تحقيق هدف معين، أي هو عمل مخطط له للوصول إلى غاية بعينها.

4) **القبول:** وهو يتضمن موقف مستقبل النص أزاء كون صورة من صور اللّغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام وفيه يكون الأمر متعلقاً بمتلقي النص ومدى تأثره واستجابته له.

5) **رعاية الموقف:** وهو ارتباط النص بموقف سائد يمكن استرجاعه ومقدار مناسبة النص للموقف، وقد يكون الموقف الذي يحمله النص مباشراً ويمكن إدراكه بسهولة، أو غير مباشر يمكن استنتاجه، وهذا المعيار يجب أن يكون مرتبطاً بوجود مرسل ومتلقٍ.

6) **التناص:** ويتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وهو يتعلق بالسياق الثقافي والاجتماعي. إذ تشكل النصوص السابقة خبرة لتكوين نصوص لاحقة.

---

(1) انظر هذه المعايير: دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، ص103 وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

7) **الإعلامية:** وهي المعلومات والوقائع التي تشكل محتوى النص. وفيه توقع المعلومات الواردة فيه، وكلما قل التوقع والاحتمال زادت كفاءة النص الإعلامية.

من هذه المعايير السبعة معياران لهما صلة وثيقة بالنص هما "السبك والالتحام" بل هما الأساس في تشكل النص وفي تكوين كل معيار من المعايير الأخرى، وقد نالا اهتماماً بالغاً عند علماء النصية؛ فتناولوا كلاً منهما بالدراسة والتحليل مؤكدين أن النصية مقدار ما يتوافر هذان المعياران فيه.

وقبل البدء بتحليل هذين المعيارين وعرض أدوات كل منهما، نُشير إلى قضية اختلاف المصطلح العربي في التعبير عنهما. فعلى الرغم من وجود شبه اتفاق بين الباحثين العرب في فهم مضمون هذين المعيارين فإن الخلاف واقع في المصطلح الذي أطلقه كل منهم أثناء ترجمته إلى العربية.

فالمصطلح (Cohesion)، الذي يهتم بإظهار الجوانب السطحية في النص من روابط وأدوات نحوية، تُرجم إلى العربية بألفاظ مختلفة منها: السبك والتماسك والاتساق والتضام والتناسق، الترابط.

أما المصطلح (Coherence)، الذي يهتم بالترابط المفهومي للنص من خلال إظهار العلاقات الدلالية والتداولية، فقد عُبر عنه بكل من "انسجام"، و"اتساق"، و"ترابط فكري"، و"التحام"، و"حَبْك"، و"تقارن".... وهذا الاختلاف في التسمية قد يؤدي إلى نوع من التشتت والخلط لدى الباحث العربي. وكان بالإمكان تجنب هذه المشكلة بتوحيد المصطلح المعبر عن كل منهما.

وفي هذه الدراسة اختير مصطلح "التماسك" تعبيراً عن المصطلح (Cohesion) و "الانسجام" تعبيراً عن المصطلح (Coherence) لقناعتنا بأن هذين المصطلحين هما أكثر البدائل

© Arabic Digital Library Yarmouk University

– بين المصطلحات السابقة – اتفاقاً وتعبيراً عما يمثله هذان المعياران من مفاهيم ومضامين وعناصر.

وفيما يأتي عرض لمفهوم كل من "التماسك" و"الانسجام"، وذكر لعناصر وأدوات كل منهما، وإيضاح لها.

التماسك:

وهو الترابط النصي القائم بين الكلمات والجمل داخل النص، وظهورها في المستوى السطحي، وقد "ركّز هاليدي ورقية حسن على هذا المعيار بوصفه أهم ما يحدد، إذا كانت مجموعة من الجمل تشكل نصاً يعتمد على علاقات الترابط النصي داخل الجمل، وفيما بينها مما يخلق بنية للنص بناءً يُميّزه عما لا يمثل نصاً"[1].

ويتمثل هذا المعيار في مستويين:

1– المستوى النحوي. 2– المستوى المعجمي.

وكل من هذين المستويين يضم أدوات لغوية لا بد من وجودها في أيّ نص.

1– المستوى النحوي: ويضم الأدوات الآتية:

– الإحالة بأنواعها – الاستبدال – الحذف – الوصل.

(1) يول، براون، تحليل الخطاب، ص299.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: الإحالة.

وهي: قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة بل تعود إلى عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء الخطاب، وتقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره – في مقام ما –وما هو مذكور بعد ذلك – في مقام آخر"[1]. وتكون آلية الربط من خلال الإحالات بمعرفة موضع الإحالة وربط أجزاء النص بعضها ببعض، وإرجاع الإحالات على ما تحيل عليه داخل النص، وبذلك تُعدّ الإحالة أهم عناصر التماسك الشكلي التي تربط أجزاء النص، وقد قسم النصانيون الإحالة قسمين:

1. إحالة نصية (داخلية).

وهذه إمّا إحالة قبلية أو بعدية.

- الإحالة القبلية: وهي التي يعود العنصر الإحالي فيها على عنصر سابق مذكور في النص، ويتمثل أكثرها في ضمائر الغائب في شتّى صورها إفراداً وتثنية وجمعاً. نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا ﴿٩٦﴾ ﴾ [الإسراء: 96]. فالضمير "الهاء" في "إنه" أحال إحالة قبلية إلى لفظ الجلالة (الله).
- الإحالة البعدية: وهي عودة العنصر الإحالي إلى مذكور بعده ومنه في العربية ضمير الشأن نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾ [الإخلاص: 1]. فالضمير "هو" أحال إحالة بعدية للفظ "الله"، ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [الجن: 19]. أحال ضمير الشأن "الهاء" في "أنه" إحالة بعدية إلى لاحق هو "عبد الله". وهذه الإحالات الداخلية بأنواعها

(1) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص118.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تسهم في تماسك النص. وبقدر ما يكون المدى في الإحالة داخل النص قصيراً تكون الإحالة منضبطة وأكثر إسهاماً في ترابطه.

2-إحالة مقامية:

"وتعود فيه الكنائيات لغير مذكور، على أمور تُستنبط من الموقف لا من عبارات تشترك معها في الإحالة في نفس النص أو الخطاب"[1]. وتعتمد الإحالة المقامية على سياق الموقف وتتمثل في ضمير المتكلم وضمير المخاطب اللذين يتطلب استعمالهما معرفة سابقة بالهوية بالنسبة لطرفي الاتصال نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: 1]. فالضمير (نا) في "إنّا" يحيل إلى لفظ الجلالة (الله) وهو المرسل. وضمير المخاطب (الكاف) في (أعطيناك) يحيل على الرسول – صلى الله عليه وسلم – وهو المتلقي.

ثانياً: الحذف.

يُعد الحذف من الوسائل التي تُسهم في تماسك النص كونه "علاقة تتم داخل النص، كما يُمثل العنصر المفترض فيه ذو علاقة قبلية أي أن العنصر المفترض يحيل إلى عنصر مذكور سابقاً"[2].

وقد أطلق عليه بعضهم "الإضمار" بلزوم أن ترد البنية بتمامها قبل ورود البنية المضمرة"[3]. نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ [التوبة: 3]. هنا يستلزم فهم النص أن يُتمم

(1) دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ص332.
(2) خطابي، محمد، لسانيات النص، ص21.
(3) أبو غزاله، إلهام، مدخل إلى علم لغة النص، ص101.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المسند إليه في التركيب الثاني وهو "رسوله" بالمسند من التركيب الأول وهو "بريء من المشركين" ويكون بالإمكان استرجاع البنية الكاملة في مثل هذه الحالات"[1].

وقد ترجم تمام حسان عملية الحذف عند روبرت دي بوجراند بأنه الاعتداد بالمبنى العدمي، أي أن البنيات السطحية في النصوص غير مكتملة.... ففي قوله تعالى: ﴿شهِد الله أنه لا إله إلاّ هو والملائكة وأُلُوا العلم﴾. في هذه الآية لا مفر من فهم "شهد الملائكة وشهد أولوا العلم" بدليل ما في آخر الآية من قوله تعالى: ﴿لا إله إلاّ هو العزيز الحكيم﴾. ولولا هذا الفهم لجعلنا الملائكة وأولي العلم آلهةً مع الله سبحانه وتعالى... فالنص وما يحيط به من عالم العقيدة والخطاب الديني يحول دون ذلك الفهم الخاطئ"[2].

وهذا مؤداه أن الحذف ليس أداة تسهم في تماسك النص على المستوى السطحي للنص وحسب، وإنما نجده عنصراً دلالياً يُسهم إلى حد كبير في انسجام النص، من حيث إنه يستند إلى مطالب الموقف وما يتوقعه السامع وما يملكه من ثقافة خاصة عن النص.

ويحتاج الحذف في بعض مواطنه إلى مهارة من المتلقي للكشف عنه عند ربط أجزاء النص، لأنه يستند إلى علامات دلالية خفية داخل النص، تعود إلى خبرات المتلقي وثقافته، كما هو الحال في النصوص الأدبية إذ يشكل الحذف فيها جمالية خاصة يحاول المبدع من خلالها إشراك القارئ وجعله يقدر العنصر المحذوف في النص فيشكل انسجاماً بين المبدع والمتلقي، وهذا ما تحدث عنه البلاغيون قديماً وقصّر في وصفه النصيّون حديثاً.

---

(1) أبو غزالة، مدخل إلى علم لغة النص، ص101.

(2) دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص34-35.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: الاستبدال.

وهو من الأدوات السطحية للنص ويعدُّ ركيزة مهمة في بنائه، إذ يُحدُّ الاستبدال بأنه "عملية تتم داخل النص وتقوم على تعويض عنصر في النص بعنصر آخر، وتتم العلاقة هنا في المستوى النحوي أو المعجمي سواء بين الكلمات أو العبارات"[1]. نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴿٦١﴾ قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٢﴾ قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴿٦٣﴾ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴿٦٤﴾﴾ [الإسراء: 61-64].

فقوله تعالى: "لمن خلقت طيناً" الاسم الموصول وصلته استبدال من آدم، والشيطان استبدال من إبليس.

وعلاقة الاستبدال تحتاج من القارئ، قدرة لمعرفة العلاقة بين المستبدل والمستبدل منه فهو " لا يُحدّ لمجرد تعويض صيغة محيلة إلى الوراء بسابقة لها، بل لا بد للاستبدال من أن يتم تحت شرط التساوي في الوظيفة النظمية"[2].

بمعنى أن الاستبدال يسهم في تماسك النص بأن يضمن علاقة الإحالة إلى عنصر سابق، وهذا بدوره يضمن استمرارية هذا العنصر في فضاء النص، ويشترك الاستبدال من حيث العلاقة بالإحالة بأنها تحيل إلى عنصر سابق، غير أن هناك فرقاً بينهما، فالإحالة تقع ضمن "علاقة

(1) خطابي، محمد، لسانيات النص، ص19.

(2) يول وبراون، تحليل الخطاب، ص243.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تطابق بين المحيل والمحال إليه، أما الاستبدال فهو علاقة تقابل تقضي إعادة التحديد والاستبعاد"[1].

والمقصود بالتقابل، ما يقع بين المستبدل والمستبدل منه من علاقة تضاد. نحو "فأسي جد مثلومة، يجب أن أقتني فأساً أخرى حادة"[2]. فالتقابل وقع بين "مثلومة" و "حادة" باستبدال فأس بأخرى أي استبعاد الفأس المثلومة وتبديلها بأخرى حادة.

وهذا يقودنا إلى فكرة علماء اللسانيات الاستبدالية، إذ نظروا إلى الاستبدال بأنه "إحالة عنصر ولفظ على سابق وهذا العنصر المحال لا بد فيه من تغيير يطرأ عليه"[3].

ومعنى هذا أن "الفأس" في الجملة السابقة ظلت مستمرة في فضاء النص من خلال عملية الاستبدال إلاّ أن هناك تطوراً وتغييراً طرأ على العنصر المستبدل بظهور صفات جديدة له. وهذا يعدّ إثراءً للنص وتجديداً لعناصره يمكن من خلاله جذب المتلقي نحو النص وتفعيل دوره في فهم العلاقات بين الألفاظ والجمل فيضمن للنص تماسكه.

رابعاً: الوصل.

"هو الطريقة التي يترابط بها اللاحق مع السابق بشكل منظم"[4]. فهذا يقتضي أن النص بوصفه كلمات وجملاً متتابعة يتطلب روابط تصل هذه الكلمات والجمل بعضها ببعض لتشكل نسيجاً في المستوى السطحي.

---

(1) خطابي، محمد، لسانيات النص، ص21.

(2) المرجع نفسه، ص21.

(3) يول وبراون، تحليل الخطاب، ص316.

(4) خطابي، محمد، لسانيات النص، ص23.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتمثل الوصل بأدوات نحوية متنوعة تُصنّفُ حسب المعاني والعلاقات التي تؤديها داخل النص، لهذا صنفت أدوات الوصل إلى أربعة أقسام[1].

1. الوصل الإضافي:

ويتم باستخدام أدوات مثل "الواو" و "أو" و "الفاء" و "ثم" ويندرج كذلك ضمن الوصل الإضافي علاقات أخرى مثل، التماثل الدلالي.. بواسطة تعابير من نوع، بالمثل وأعني، وكذلك، فضلاً عن ذلك.

2. الوصل العكسي:

ويعني عكس ما هو متوقع، وهو في العربية تُعبّر عنه الأدوات (بل)، (لكن)، (بيد أن)، غير أن... وقد أطلق عليها بعضهم "استدراك"[2]. وبعضهم سمّاه (وصل النقيض) إذ يربط بين شيئين لهما نفس المكانة ولكنهما يبدوان متدافعين أو غير متسقين في عالم النص"[3].

3. الوصل السببي:

ويعبّر عن علاقات منطقية لا تعتمد على أداة ربط بين عناصر النص، ويطلق عليه أيضاً "الربط الخطي المنطقي، وهو الربط الذي يعتمد نوع العلاقة في الجمع بين عنصرين متتابعين وهذه

(1) انظر: خطابي، محمد، لسانيات النص ، ص23.
(2) دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص246.
(3) أبو غزالة، مدخل إلى علم اللغة النص، ص107.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العلاقة أساسها السببية"[1]، كالنتيجة والسبب والشرط وقد سمّاه بعضهم (الإتباع)[2] أو (التفريغ)[3] إذ يشكّل علاقة قائمة في النص تربط بين شيئين تعتمد مكانة أحدهما على مكانة الآخر.

4. الربط الزمني:

ويجسد علاقة بين أطروحتي جملتين متتابعتين زمنياً[4]، وتعتمد الأزمنة المتوفرة في عالم الخطاب وتدل عليها الأفعال التامة والناقصة وكذلك ظروف الزمان وبعض البُنى التركيبية الأخرى في الجملة ولكن الأفعال تبقى أوفر تلك الوسائل دقة واستعمالاً[5].

2- المستوى المعجمي:

يقوم هذا المستوى ببناء النص ضمن علاقات تظهر بين عناصر معجمية ذات تقارب دلالي تسهم في تماسك النص ويضم هذا المستوى عناصر معينة:

أولاً: التكرار.

وهو "شكل من أشكال الاتساق يتطلب إعادة عنصر معجمي أو ورود مرادف له أو شبه مرادف"[6]. ويقوم التكرار على تقوية معاني المفردات في النص وتكثيفها ضمن سلسلة مترابطة. والمثال[7] الآتي يوضح حالات التكرار في النص.

---

(1) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص48.
(2) أبو غزالة، مدخل إلى علم اللغة، ص111.
(3) دي بو جراند، النص والخطاب، ص347.
(4) الخطابي، محمد، لسانيات النص، ص23-24.
(5) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص87.
(6) خطابي، لسانيات النص، ص24.
(7) أنظر المرجع نفسه، ص24.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

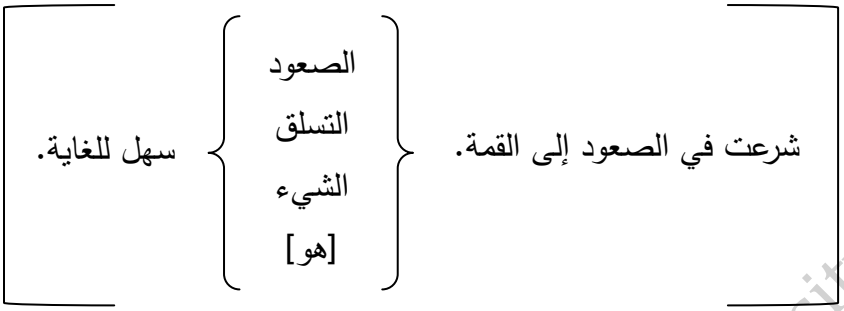

فالكلمة (الصعود) تعتبر إعادة لنفس الكلمة الواردة في الجملة الأولى و "التسلق" مرادف للصعود و "العمل" اسم مطلق يمكن أن يدرج فيه الصعود أو مسألة الصعود. و "الشيء كلمة عامة تندرج ضمنها أيضًا الكلمة "الصعود"...الخ.

ثانياً: التضام.

وهو توارد زوج من الكلمات بالفعل أو القوّة نظراً لارتباطها بحكم هذه العلاقة أو تلك"[1].

وهذا يعني أن التضام عملية ذهنية عند كل من المرسل والمتلقي أي بوجوب مقصدية متبناة من مبدع النص، وحدس المتلقي الذي يربط بين المفردات بعلاقات تجعلها مترابطة، وهذه العلاقات تتمثل في:

- التعارض (التضاد) مثل: بنت، ولد، حب، كره.
- القسم العام: تضمن عناصر من نفس القسم: كرسي، طاولة / وهما عنصران من اسم عام هو (التجهيز).
- وعلاقات أخرى مثل: الكل – والجزء. أو الجزء – الجزء.

ومهما يكن من أمر، فإن مهارة المتلقي، وأدواته المعرفية وثقافته المتنوعة يمكن أن تبني علاقة التضام داخل النص وتوحد العلاقة القائمة بين الأزواج[2].

---

(1) خطابي، لسانيات النص، ص25.

(2) الخوالده، فتحي، تحليل الخطاب الشعري، ص104.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الانسجام:

تناول العرض السابق ماهية التماسك في الدراسات النصية، وتحديد أدواته، وكانت المحصلة، أن كل نص ما هو إلاّ تشكيل لغوي يعتمد روابط وأدوات تربط بين متواليات من الكلمات والجمل تحكم له بالنصية.

غير أن عدداً من الباحثين يرى "أن من الخطأ القول إننا نفهم معنى رسالة لغوية بالاعتماد على الكلمات والجمل المستعملة... وأن نظن أننا نقتصر على الاعتماد على هذا الاستعمال الظاهري للغة... بل نحتاج إلى مزيد من المعلومات حتى يتسنّى لنا فهم الرسالة أو النص"[1].

هذا معناه أن التماسك في النص ليس مقتصراً على العناصر الظاهرة فيه، من حيث النظر إلى النص على أن "ظاهرة تأويلية ديناميكية من الفهم المعرفي تتدخل في أنواع عديدة من المعارف الذاتية"[2].

من هنا جاء معيار "الانسجام" الذي يُعدُّ أعم من التماسك، كونه يضمن جوانب لغوية وأخرى غير لغوية، فهو مرتبط بالجوانب الفكرية للنص، وهو يُعنى "بالطرق التي تكون بها مكونات عالم النص هيئة المفاهيم والعلاقات التي تحت سطح النص مبنية بعضها على بعض ومترابطة"[3].

وقد أشار غير باحث أنه قد تنعدم الروابط في النص، ويبقى التماسك موجوداً ذلك أن السلاسل اللغوية وواقع كونها متجاورة تجعلنا نؤولها كما لو كانت مترابطة[4]. وقال بهذا كل من براون ويول في حديثهما عن التماسك المعنوي للخطاب من خلال المثال الآتي:

---

(1) يول، براون، تحليل الخطاب، ص351.

(2) فضل، صلاح، بلاغة الخطاب، ص340.

(3) البطاشي، خليل، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، ص75.

(4) انظر: يول، براون، تحليل الخطاب، ص353.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إعلان [مناظرة إبستيمية: الثلاثاء. يونيه، ج، ز هارلو شعبة اللسانيات – جامعة يورك].

فهذا النص عبارة عن إعلان، في لائحة، يتضمن، أن ستيف هارلو سيلقي محاضرة في جامعة يورك عنوانها مناظرة إبستيمية مُحدداً زمانها ومكانها. فهذا تأويل توصل إليه القارئ من خلال كون السلاسل اللغوية متجاورة ومن خلال ما تراكم عند المتلقي من خبرات ومعارف سابقة[1].

من هنا قامت دراسات متعددة تبحث في ماهية الانسجام في النص وتحدد عناصره وآليات تحققه في أي مُعطى لغوي. فظهر تبعاً لذلك اتجاهان:

- اتجاه يرى أن "الانسجام هو مُعطى في نص له وسائله وعناصره، أي أن النص منسجم في ذاته"[2].
- واتجاه يرى أن الانسجام يتحقق في النص من خلال القارئ / المتلقي، معتمدين في نظرتهم هذه أن النص "لا يملك مقومات انسجامه في ذاته، وإنما القارئ هو الذي يسند إليه المقومات"[3]، بالاعتماد على التجارب السابقة ومعارفه وثقافته، فجاءت لذلك دراسات لاحقة حددت عناصر الانسجام، ووضعت له مبادئ وعمليات وقد وجدناها ترتكز على مستويين:
- المستوى الدلالي – والمستوى التداولي.

وفيما يأتي توضيح لعناصر وأدوات كل منهما.

---

(1) انظر: خطابي، لسانيات النص، ص51–52. وانظر كذلك: يول وبراون، تحليل الخطاب، ص353

(2) خطابي، محمد، لسانيات النص، ص89.

(3) يول، براون، تحليل الخطاب، ص299.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- المستوى الدلالي:

يمثل هذا المستوى عنصراً أساسياً في تماسك النص وانسجامه، بافتراض أن النص وحدة دلالية ذات معالم خاصة، وهو نتيجة لترابط المفاهيم في النص إذ يقوم "على شبكة من العلاقات الرابطة بين جميع العناصر المكونة له والذاهبة في كل اتجاه"[1].

ويضم هذا المستوى الأسس التالية:

أولاً: مبدأ الجمع (الإشراك).

ويتم فيه إظهار العلاقة بين العناصر المتعاطفة في النص والتي تعتمد في مجملها على الجانب الدلالي، إذ لا بدّ من وجود دلالة مشتركة بين الحدود المتعاطفة، تسوّغ وجود هذا العطف في النص، بل سنجد أن العطف تتقاسمه مستويات اللّغة الثلاثة، التركيبية، والدلالية، والتداولية. فتدخل في تفسير عطف المفردات والجمل وتحكم بصحتها في النص، وبالتالي تحكم بانسجام النص أو عدمه. وبمعنى أدق إن مبدأ الجمع، تحكمه مجموعة من القيود، يتحقق الانسجام من خلالها. وهذه القيود حسب تصنيف أحمد المتوكل هي:

*1. **القيود التركيبية***[2]: وتحتم أن تتماثل الحدود المتعاطفة من حيث الوظيفة التركيبية، فالجمل التي يختلف فيها الحدان المتعاطفان من حيث الوظيفة التركيبية جمل لاحنة، وإن اتحدّ الحدان المتعاطفان من حيث الوظيفة الدلالية، من ذلك المثال الآتي:

أعطى خالد هنداً ولزينب باقتي ورد.

هذه الجملة لاحنة لكون الحد المعطوف عليه حاملاً لوظيفة المفعول في حين أن الحد المعطوف لا وظيفة تركيبية له.

---

(1) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص171.

(2) انظر: د. المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، ص185.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2. القيود الدلالية[1]: وذلك بأن يكون الحدان المتعاطفان حاملين لنفس الوظيفة الدلالية، شريطة أن يكون الاسم المعطوف والمعطوف عليه، غير متناقضين أو مترادفين. فلا يجوز العطف في مثل:

– خالد أعزب ومتزوج – لأن الحدين المتعاطفين متناقضان.

كذلك في – زيد جالس وقاعد، لأن الحدين المتعاطفين مترادفان.

3. القيود التداولية: وهي وظائف تحددها شروط المقام إذ "يجب أن يكون المحمول المعطوف عليه والمحمول المعطوف حاملين لنفس الوظيفة التداولية، وهذه القيود الثلاثة سيتم عرضها بالتفصيل عند تناول "الفصل والوصل" عند عبد القاهر الجرجاني في دلائله للكشف عن دقته في توضيح مبدأ الجمع أو الإشراك.

ثانياً: العلاقات.

وهي "حلقات وصل بين المفاهيم التي تظهر عالم النص، وتحمل كل حلقة وصل نوعاً من التعبير الذي ترتبط فيها"[2]. وهذه العلاقات تربط أجزاء النص دون اعتماد وسائل ربط شكلية فهي بذلك علاقات دلالية "تخضع لمبادئ معرفية كالإدراك والاهتمام"[3].

وأشهر هذه العلاقات: علاقة العام والخاص، السبب والمسبب، المجمل والمفصل، الكل والجزء.

---

(1) المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، ص199.

(2) البطاشي، خليل، الترابط النصي، ص75.

(3) خطابي، محمد، لسانيات النص، ص39.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً: البنية الكلية.

وهي تمثيل دلالي إمّا لقضية ما أو لمجموعه من القضايا[1]. بمعنى آخر هي العنصر أو الموضوع الذي تأتي جميع جمل النص وعناصره لخدمته، ويحظى بالاهتمام المباشر وقد عدّه بعضهم "المبدأ المركزي المنظم لقدر كبير من الخطاب"[2] ولكي نحصل على البنية الكلية لأي متوالية يجب تنفيذ عددٍ من العمليات، وطبيعة هذه العمليات كلها حذفية، "تُنفذ من أجل اختزال النص إلى بنية دلالية كلية"[3].

وهذه العمليات[4] التي يسلكها القارئ للوصول إلى هذه البنية هي:

1. حذف معلومات متوقعة وأحداثاً عادية.
2. عملية الحذف: وتتدرج تحتها قاعدة عدم إمكان حذف قضية تفترضها قضية لاحقة.
3. عملية التعميم البسيط، وتعتمد حذف معلومات أساسية في النص. وهذه العملية ترتبط بالوصول إلى العام انطلاقاً من الخاص بمعنى آخر "اختصار المتتالية".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) المرجع السابق، ص45.
(2) يول، براون، تحليل الخطاب، ص118.
(3) خطابي ،لسانيات النص، ص283.
(4) انظر: المرجع نفسه، ص45-46.

2- المستوى التداولي:

في هذا المستوى نتجاوز حدود المستويين التركيبي والدلالي للنص والبحث عن عوامل تبيّن علاقة النص بسياقه أولاً، وعلاقته بالمبدع فالمتلقي ثانياً، باعتبار أن التداولية في أحد مفاهيمها "دراسة المعنى التواصلي أو معنى المرسل في كيفية قدرته على إفهام المرسل إليه بدرجة تتجاوز حدود ما قاله"[1].

ففي ضوء عدم كفاية الدراسة الشكلية للنص، لا بد من النظر في هذا المستوى بوصفه يظهر القدرة التواصلية بين المبدع والمتلقي، وبقدر نجاح هذه القدرة يحكم للنص بالانسجام لذا كان لا بد من دراسة عناصر هذا المستوى والمتمثل في:

- السياق وخصائصه.
- والمعرفة السابقة.

أولاً: السياق وخصائصه.

وهو السياق المقامي الذي ظهر أو حدث فيه النص، وعليه ينبغي على محلل النص النظر في سياق النصوص المراد دراستها، وذلك لأهميته في تأويل وفهم النصوص، بل إن بعضهم جعل السياق من أهم المبادئ التداولية التي تحقق الانسجام في النص.

ويتشكل السياق في خصائص صنّفها هايمس وهي[2]:

المرسل، المتلقي، الحضور، الموضوع، المقام، القناة، النظام، المفتاح، والغرض.

---

(1) الشهري، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب، ص22.

(2) انظر: خطابي، محمد، لسانيات النص، ص56.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وهذه العناصر ليست جميعها ضرورية في جميع الأحداث، لكن كلما كثر ما يعرفه المحلل منها، كان أقدر على التنبؤ بما يُحتمل أن يُقال.

ثانياً:المعرفة السابقة.

والمقصود بها الإطار المعرفي الذي يمتلكه المتلقي عند تحليله للنص "فالإنسان يملك معرفة موسوعية، قابلة للتزايد والنمو، تبعاً لتجاربه في الزمان والمكان، ويملك قدراً هائلاً من المعارف. وحين يواجه خطاباً يسحب من ذاكرته المعلومات التي توافق الخطاب الموجه؛ وهذا يعني أن المعرفة مخزنة بطريقة منظمة ومضبوطة"[1].

وهذا مؤداه أن الإنسان في تعامله مع معطيات اللّغة يعتمد على أُطر مُخزنة في ذهنه يجترّ منها ما يساعده على تفسير النصوص، مستعيناً على ذلك بمعرفته العامة للعالم بما يحويه من عوامل اجتماعية وثقافية ومعرفية. وقد وصف مُختصون كيفية تنظيم معرفة العالم في ذاكرة الإنسان، وكيفية تنشيطها في عملية فهم الخطاب، مُستخدمين مفاهيم منها:

[الأطر، والمدونة، والسيناريوهات، والخطاطة][2]، وجميعها توضح عملية سحب المعلومات الخاصة بالنص من ذاكرة المتلقي.

ما تقدم عرض لمفهوم كل من التماسك والانسجام، وتوصيف للمستويات التي تضمن تحقق كل منهما في فضاء النص، ضمن أدوات وعناصر، تمهيداً لاختبار هذين المعيارين عند عبد القاهر الجرجاني، ومقاربة عبد القاهر لهذه المفاهيم، ووصفه الخاص للطرق التي يسلكها النص تماسكاً وانسجاماً.

---

(1) انظر: خطابي، محمد، لسانيات النص، ص312.

(2) المرجع نفسه، ص312.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

- المعايير النصيّة في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني.
- مفهوم النص.
- مفهوم التماسك.
- مفهوم الانسجام.
- التناص.
- القصدية.
- المقبولية.
- الموقفية.
- الإعلامية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

المعايير النصيّة في نظرية النظم:

لنظرية النظم وجوه متعددة بوصفها تختص بالخطاب اللغوي وعملية إنتاج النص، لذا، لا غرابة إذا وجدنا ما وجدناه من تلاقٍ بين هذه النظرية، ومضامين العديد من النظريات اللغوية الحديثة، وإن كان هناك اختلاف في التناول، وفي منهجية الطرح ضمن ما أُتيح لكل جماعة من المعارف، والثقافات والاتجاهات، إذ لا بد أن يبقى نوع من التلاقي والاستمداد والتلاقح بين المعارف والثقافات الإنسانية.

ولأن نظرية النظم، نظرية متكاملة في تحليل النصوص وفهمها، فلا شك من وجود تقاطع، بين مفاهيمها، ومفاهيم ومصطلحات النظرية النصية المعاصرة، لذا يأتي هذا الفصل، محاولة لتتبع تصورات عبد القاهر، التي تراها الدراسة مؤدية لمفهوم كل من، النص، والتماسك والانسجام والمعايير الخمسة الأخرى، التي ذكرها علماء النصية والتي تشكل معايير مهمة في الإسهام في تماسك النص وانسجامه، وهي "التناص، القصدية، المقبولية، الموقفية، والإعلامية"، ومن ثمّ معرفة مدى مقاربة مفاهيم عبد القاهر لمفاهيم اللسانيات النصية، في مستويات الدرس اللغوي.

لا بد من القول ابتداءً، إن عبد القاهر الجرجاني، كان يتناول في كتابه "الدلائل" وما انطوى عليه من قضايا، نصوصاً شعرية ونثرية ونصوصاً قرآنية؛ وهذا يعني أن مفهوم النص بوصفه وحدة واحدة قارٌ في وعي الجرجاني، لذا جاءت تعليلاته وشروحه، في ثنايا كتابه توضيحاً لطرق فهم النص وبيان عناصر تماسكه وانسجامه، ومن ثَمّ الحكم عليه بالفصاحة والجودة، ويدلنا أيضاً وعي الجرجاني لمفهوم النص، في سياق نظرية النظم التي كشف من خلالها أن القرآن الكريم نص

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متكامل متماسك، بطريقة أبهرت العقول، وأن إعجازه جاء من هذا الجانب، قوله: "بهرهم أنهم تأملوه سورة، سورة، وعشراً عشراً، وآية، آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها ولفظة ينكر شأنها، أو نرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه أو أحرى وأخلق بل وجدوا اتساقاً بهر العقول وأعجز الجمهور، ونظاماً والتئاماً، واتّفاقاً وإحكاماً لم يدع في نفس بليغ منهم ولومكَ ببافوخه السماء موضع طمعٍ حتى خرست الألسن عن أن تدّعي وتقول، وخذيت القروم فلم تملك أن تصول"[1].

مما سبق نلحظ نظرة عبد القاهر الكلية للنص القرآني، ثم اتبع ذلك ذكر مصطلحات ذات علاقة وثيقة بالتحليل النصي، منها ما هو متعلق بالجانب الشكلي للنص، مثل قوله "التئام، إحكام، نظام"، ومنها ما هو متعلق بالجانب الدلالي، مثل "اتساق، اتفاق" وعبد القاهر الجرجاني لا يقف عند حدود هذه المعطيات، بل يتابع بيان العناصر التي تكفل تحقق هذه المعايير في النص، مستنداً على نص القرآن الكريم كنموذج للنص المتكامل في تماسكه وانسجامه، يقول: "وضوح الدلالة، وصواب الإشارة، وتصحيح الأقسام، وحُسن الترتيب، والنظام، والإبداع في طريقة التشبيه والتمثيل، والإجمال ثم التفصيل، ووضع الفصل والوصل موضعهما، وتوفية الحذف والتأكيد والتقديم والتأخير شروطهما، مدخل فيما له القرآن كان معجزاً"[2].

انطلق الجرجاني في نظريته من التراكيب، وهو يؤكد هذا في غير موضع من كتابه مبيناً أن الكلمات المفردة لا قيمة لها، إلاّ من خلال التأليف يقول: "ليس لنا إذا نحن تكلمنا في البلاغة والفصاحة مع الكلم المفردة شغل، ولا هي منّا بسبيل، وإنما نعمد إلى الإحكام التي تحدث بالتأليف

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص39.
(2) المرجع نفسه، ص59.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والتركيب"[1] مركزاً بذلك على الهدف النظمي للتركيب، مع ضرورة توضيح الجانب الدلالي المتحقق من هذا النظم، القائم على مبدأ تجمع العناصر اللغوية.

كما أن نظرة عبد القاهر الجرجاني للتركيب تظهر من خلال "تفريقه الضمني بين "أصول النحو" التي هي قوانين التركيب التي يحصرها في مدخل "دلائل الإعجاز" و "علم النحو" الذي يحاول عبد القاهر أن يرسي قواعده، والذي يقوم كتابه الدلائل كله على تفصيله، متجاوزاً بذلك حدود الصواب والخطأ، ليبحث في أساليب مختلفة في الكلام تبدو من منظور النحو المعياري أساليب متساوية من حيث الصحة النحوية. فراح يُميّز بين كلام وكلام من حيث "الفنية" أو "الأدبية" للنصوص"[2].

وإذا علمنا أن الجرجاني في قضايا كتابه، وتحليلاته ينطلق من منظور نصي، أدركنا أنه لا بدّ من أن يتناول قضايا ومبادئ ذات صلة وثيقة بالتحليل النصي، بمفهومه الحديث، ذلك أن نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني جاءت في مجملها لتبيّن طرق إنتاج النص وفهمه، ومن ثَمَّ الحكم عليه بالجودة أو الفساد.

فقد "وجّه عبد القاهر الجرجاني دراسته إلى ما بين المفردات من علاقات بوصفها مجسدة للنشاط العقلي، ومصوّرة له وهذه العلاقات ليست إلاّ إمكانات النحو، واحتملاته داخل التركيب، وهي التي تعطي الصياغة ملامحها الفنية "كما أنها هي التي تخلصّها من فوضى الجمع وعفوية التعبير"[3].

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص61.
(2) أبو زيد، نصر حامد، مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني قراءة في ضوء الأسلوبية، مجلة فصول، ص15.
(3) عبد المطلب، الحداثة، ص59.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد كان مدركاً لدور الوظائف النحوية في الناتج الدلالي، الذي تُنتجه بين الألفاظ والجمل من علاقات، لذا استخدم "معاني النحو" تأكيداً منه أن معاني النحو تشتمل الجانب الدلالي في التركيب.

وإذا أتينا على عباراته عن مفهوم النص ومضمونه، وجدناه يبدأ بقوله: "واعلم أن هاهنا أسراراً ودقائق لا يمكن بيانها إلاّ بعد أن نعد جملة من القول في النظم وتفسيره، والمراد منه وأي شيء هو، وما محصوله، ومحصول الفضيلة فيه، فينبغي لنا أن نأخذ في ذكره، وبيان المزيَة التي تدّعى له من أين تأتيه وكيف تعرض فيه وما أسباب ذلك وعلله وما الموجب له"[1].

فهذا كلام يؤسس لطرق إنتاج النصوص وكيفية المفاضلة بين نص وآخر وما هي المعايير التي تحدد جودة النص وتميّزه عن غيره من ضروب النظم وراح يُبيّن هذه المعايير بقوله: "أن ليس النظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو" ونعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها"[2].

فهذه جملة من القواعد يذكرها عبد القاهر الجرجاني ليصف من خلالها القيود التي يلتزمها المتكلم في تأليفه ثم يعرض لمعاني النحو التي تبيّن "ما يبتغيه الناظم بنظمه، في النظر في وجوه كل باب من أبواب النحو وفروقه "فيعرف لكل من ذلك موضعه" وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى "وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع الفصل منها من موضع الوصل" ويتصرف في التعريف، والتنكير والتقديم والتأخير

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص122.
(2) المرجع نفسه، ص81-82.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيصب بكل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له"[1].

وفي نظرة لهذا النص نجد فيه "أفضل تخطيط، وأحسن تصنيف لما أصبح يسمّى "بنحو النص" أو بتحليل الخطاب ومسائله، وأفضل تفصيل للأبواب التي اعتبرت محققة لاتساق النص وترابط أجزائه، يكفي لإدراك ذلك أن تقارن بين هذه المسائل التي ذكرها الجرجاني من (فصل ووصل، وتعريف وتنكير، وتقديم وتأخير، وحذف وتكرار، وإضمار وإظهار..." والمسائل التي أقام عليها "هاليدي وحسن" مظاهر الاتساق في مؤلفهما "1976 Cohesion" وهذا المشروع الذي أشرنا إليه عند الجرجاني تخطيط لا يضاهيه إخراج في استيعاب التصنيف النحوي للعلاقات الجميلة والظواهر التي تؤسسها وتقوم عليها لو أخرج عليه مؤلف في النحو لأغنى عن جميع ما وضع في نحو النص"[2].

كما أن عبد القاهر الجرجاني لم يقف عند حدود إرساء معايير النص ومظاهره إنما تجاوز ذلك إلى الحكم عليه بالصحة أو الفساد مستنداً على "معاني النحو" يقول "هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطأه إن كان خطأً. إلاّ وهو معنى من معاني النحو قد أُصيب به موضعه ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة. فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم، أو فساده إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد إلى معاني النحو وأحكامه"[3].

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص82.

(2) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، المجلد الأول – ص210.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص83.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مفهوم النص:

من المعروف أن الجرجاني ومثله نُحاةُ العرب القدامى لم يرد في كتاباتهم مصطلح (نص) بمفهومه الحديث، غير أن هذا المفهوم حاضرٌ في الدرس النحوي واللغوي قديماً بتسميات أخرى. و "نرجح أن انعدام هذا المعنى في كلمة نص راجع إلى كون مجاله المفهومي مشغولاً بمصطلحات أخرى هي: القول، الخطاب والكلام"[1]. أو يُعبّر عنه باسم جنسه كالنثر، أو الشعر، أو الرسالة، وقد استخدم الجرجاني هذه المصطلحات في تحليله لقضايا كتابه مشيراً إلى مفهوم النص وظواهره، وتبدو إشارته الصريحة لهذا المفهوم في قوله "أن تكون الألفاظ مختلفة المعاني إذا فرّقت ومتفقتها إذا جمعت وأُلِّف منها كلام"[2].

فقوله "أُلِّف منها كلام" جاءت لفظة "كلام" مرادفة لمفهوم "نص". كما أنه أشار إلى بعض ظواهر النص وعناصره عندما قال: "قد عُلم أن المعارض للكلام معارض له من الجهة التي فيها يوصف بأنه، فصيح وبليغ ومُتخيّر اللفظ جيد السبك"[3].

فقوله "مُتخيّر". فيه مراعاة لاختيار موقع الألفاظ في النظم وفيها إشارة لاعتبار اللاحق والسابق في الكلام. وقوله "جيد السبك" أن يكون نصاً مستوفياً للعناصر السطحية من روابط وإحالات.

ولا ننسى إشارات عبد القاهر الجرجاني الضمنية لمفهوم النص في غير موضع من كتابه ملمحاً ومشبّهاً. يقول: واعلم أن مثلَ واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة، فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة. وذلك أنك إذا قلت "ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً

---

(1) الشاوش، محمد، تحليل أصول الخطاب، ص197.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص267.

(3) المرجع نفسه، ص265-266.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شديداً تأديباً له"، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم، هو معنى واحدٌ لا عدة معانٍ"[1].

فهذا الكلام، يحمل في مضمونه ضرورة اتحاد أجزاء النص في ألفاظه، ومعانيه، لتحصل على معنى واحد من مجموع ألفاظه التي ترابطت وأنتجت دلالة كلية. مصوراً هذا الترابط في الكلام "بصهر قطع الذهب أو الفضة. وهذا يدل على أن بنية النص في تصور عبد القاهر الجرجاني تصل إلى مرتبة الصهر، الذي هو أعلى درجات الترابط والتماسك والتشكل، إذْ تتصل فيه عناصر الكلم بعضها ببعض، بشبكة من الروابط والعلاقات، شأنها شأن ارتباط عناصر المادة الصلبة عندما تنصهر وتتشكل"[2].

ويؤكد في نص آخر أن "مما هو أصل أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت، أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثاني منها بأول"[3].

فالجرجاني يُشير إلى تماسك النص، ومراعاة ارتباط اللاحق من الألفاظ بالسابق والذي نجد صداه عند أشهر علماء النصية، عندما أقّروا "مبادئ الترابط التي تربط أجزاء النص بعضها ببعض، وقالوا: إن فهم جزء منه يعتمد على معاني الأجزاء الأخرى، ففي تعبيرهم أن الأول يفترض الثاني بمعنى أنه لا يمكن فك شيفرة الأول إلاّ بالعودة إلى الثاني"[4].

ومن التعابير التي استخدمها الجرجاني وفيها إشارة لمفهوم النص وخصائصه، قوله: "هو نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص412-413.
(2) فراج، خالد خميس، التماسك النصي في سورة التوبة، دراسة تطبيقية في ضوء لسانيات النص، ص63.
(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص93.
(4) يول، براون، تحليل الخطاب، ص299.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كيف جاء واتفق، ولذلك كان عندهم نظير للنسيج والتأليف والصياغة. مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى تكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح[1].

تضمن نص عبد القاهر الجرجاني أموراً ذات علاقة واضحة بما جاء به علم النص.

الأمر الأول إشارته لاعتماد مبدأ "الاختيار، والموقعية، والمطابقة"[2] في التأليف وفيه يكون لكل لفظة وضعها الخاص والمناسب، لما يجاورها من الألفاظ والذي يجعلها سبباً في اختيارها دون غيرها، ولو أن غيرها وضع مكانها لما صح الكلام، ولما كانت له ميزة وخصوصية.

والأمر الثاني استخدامه كلمة "نسيج" في التعبير عن حبك النص، بقوله: "إن الكلم في ضم بعضه إلى بعض مثل نسيج الإبريسم"[3]؛ أي أن حال الألفاظ كحال الخيوط في تخيّر الموقع المناسب لكل منها لنخرج بأفضل تصوير وتشكل، ويفسر عبد القاهر الجرجاني هذا بقوله: "كما يذكر من تستوصفه عمل الديباج المنقش، ما تعلم به وجه دقة الصنعة، أو بعمله بين يديك حتى ترى عياناً كيف تذهب تلك الخيوط وتجيء؟ وماذا يذهب منها طولاً وماذا يذهب عرضاً، وبما يبدأ أو بم يثني وبم يثلث... ما تعلم معها ضرورة مكان الحذق، وموضع الأستاذية"[4].

وهذا ما تلقفّهُ المحدثون بعد ذلك عندما أطلقوا على "النص" مصطلح "نسيج" وهو ما أشار إليه "رشيد عمران" في حديثه عن مصطلح "Texte" إذ يقول: "وهو مأخوذ من مادة "Textus" اللاتينية، والتي تعني النسيج... والمعنى اللغوي لمادة "texte" أنها تدل دلالة صريحة على

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص49.

(2) زهران، البدراوي، الجرجاني، عبد القاهر، عالم اللغة، ص75.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، الدلائل، ص370.

(4) المرجع نفسه، ص36.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التماسك والترابط والتلاحم بين أجزاء النص"[1]، ولم يقف عبد القاهر عند حدود هذا الوصف للنظم أو النصوص، إنما نجده يؤكد في مواضع كثيرة من كتابة ضرورة البحث في قضايا لغوية ونحوية وجمالية، من خلال النص وليس من خلال الألفاظ المجردة المفردة، إذ يقول في حديثه عن "المعنى المُعبّر عنه بلفظين": إنه يحتمل أمرين:

- أحدهما: أن تريد باللفظين كلمتين معناهما واحد في اللّغة مثل "الليث" و "الأسد" ... وأشباه ذلك مما وضع اللفظان فيه لمعنى.
- والثاني: أن تريد كلامين: "فإن أردت الأول خرجت من المسألة لأن كلامنا نحن في فصاحة تحدث من بعد التأليف"[2] وعملية التأليف عند عبد القاهر قائمة على عدم الفصل بين اللفظ والمعنى بوصفهما عمليتين متتاليتين: عملية ذهنية يتم خلالها اختيار الألفاظ قبل النطق بها، وعملية ذهنية ثانية يتم خلالها نظم الألفاظ لتشكل نصاً يحقق التلاؤم والمؤانسة"[3].

وعبد القاهر في حديثه عن النظم أو طرق "إنتاج النص" يتدرج تصاعدياً من لغة الخطاب العادي، إلى لغة الشعر ثم يتحقق في أشد الأبنية إحكاماً وتماسكاً وهي أبنية القرآن.

يقول "... كذلك يفضل بعض الكلام بعضاً ويتقدم منه الشيء الشيء. ثم يزداد فضله ذلك ويترقى منزلة فوق منزلة، ويعلو مرقباً بعد مرقب... حتى ينتهي إلى حيث تتقطع الأطماع، وتحسر الظنون، وتسقط القوى وتستوي الأقدام في العجز"[4]، ثم يفسر لنا حدوث عملية النظم بقوله: "إنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها"، وإنك "إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ بل

---

(1) عمران، رشيد، نحو لسانيات نصية عربية، ص3.
(2) الجرجاني، ص422.
(3) انظر: بحيري، سعيد، دراسات لغوية تطبيقية، ص179.
(4) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص34-35.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها ولاحقة بها، وإن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق"[1].

وبذلك تمرُّ عملية النظم كما يتصورها عبد القاهر تمر بثلاث مراحل لا فصل بينها[2]:

- عملية غير لغوية نفسية ← من خلال قصد المتكلم.
- عملية لغوية ← وهو الأداء اللغوي.
- عملية ما وراء لغوية ← تفسير المخاطب للنصوص.

ولعل العملية النظمية النموذجية، التي أرادها عبد القاهر تظهر من خلال حديثه عن الفصاحة وسماتها، يقول: "لم أزل منذ خدمت العلم، أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبلاغة والبراعة وفي بيان المغزى من هذه العبارات، وتفسير المراد بها، فأجد بعض ذلك كالرمز والإيماء والإشارة في خفاء، وبعضه كالتنبيه على مكان الخبيء ليطلب، وموضع الدفين يبحث عنه، فيخرج"[3].

وقد انتهى الجرجاني في ذلك إلى أمر ذي شأن؛ انتهى إلى أن المعوّل عليه في شأن معنى بلاغة الخطاب وفصاحته "أدبيته" (أن ههنا: نظماً، وترتيباً، وتأليفاً، وتركيباً، وصياغةً، وتصويراً" "نسيجاً، وتحبيراً"[4].

وقد تناول د. محمود توفيق محمد سعد تصور الجرجاني لهذه السمات الثمانية في قوله: "فهذه خصال ثمانية في شأن الكلام وصناعته وأنت إذا ما نظرت في هذه الثمانية ترى أنها بدأت

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص54.
(2) انظر: بحيري، سعيد، دراسات لغوية تطبيقية، ص192.
(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص34،
(4) المرجع نفسه، ص34.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بالنظم، وانتهت بالتحبير، وأنت إذا نظرت في نسقها رأيت في توقيعها النغمي توازناً، "نظم وترتيب" "تأليف وتركيب" "صياغة وتصوير"، "نسج وتحبير"، وهذا النسق ترى فيه تصاعداً يشير على منازل هذه السمات من بلاغة الخطاب فمبدأ بلاغته: النظم، ومنتهاها: "التحبير" وهذه السمات الثمانية قسمان كل قسم أربع سمات، وكل قسم ضربان:

- القسم الأول: سمات البناء: النظم، والترتيب، والتأليف والتركيب الأول والثاني يمثلان درجة الحوار بين عناصر الكلام "علاقة ظاهرية" والثالث والرابع، يمثلان درجة الحوار بين عناصر الكلام البليغ: "علاقة ظاهرية".
- القسم الثاني، سمات التصوير: "الصياغة والتصوير" و "النسيج والتحبير" فالأول والثاني يمثلان درجة "السبك" صناعة "المعادن" والرسم، والثالث والرابع يمثلان درجة "الحبك" "صناعة النسيج". البناء مبدؤه: نظم ومُنتهاهُ تركيب، والتصوير مبدؤه "صياغة" ومُنتهاهُ "تحبير". فالتناسق التصاعدي ظاهر للعيان في جمع وتنفيذ هذه السمات على هذا النحو وهذه السمات الثمانية جامعة لما يعرف بتمام بلاغة الخطاب[1].

بعد هذا العرض الموجز، نستطيع القول إن عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم لم يبتعد عن مفهوم النص ومظاهره، ولعل ما تم طرحه في هذا الجانب، يؤكد هذه الرؤية، واستيفاءً لبيان هذه الإسهامات المُهمة عنده، نتناول المعيارين الأساسيين في بناء النص وتشكله "التماسك والانسجام" والوقوف على المصطلحات التي استخدمها الجرجاني في التعبير عن كل منهما.

(1) انظر هذا التحليل: محمد سعد، محمود توفيق، نظرية النظم وقراءة الشعر عند عبد القاهر، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرين. 1423هـ، ص3 وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التماسك والانسجام:

قامت نظرية النظم عند عبد القاهر كما مرّ سابقاً على مبادئ وأسس منها ما هو متعلق بالجانب الشكلي للنص، وما هو متعلق بالجانب الدلالي، ويتجسد ذلك من خلال نظرته للفصاحة بأنها: "لا تكون في الكلم أفراداً، أو أنها تكون إذا ضم بعضها إلى بعض، وكان يكون المراد بعضها إلى بعض تعليق معانيها بعضها ببعض"[1].

وهو بهذا يرفض التراكم العشوائي للنص في "أن ينطق بعضها في إثر بعض من غير أن يكون فيما بينها تعلق، ويعلم كذلك ضرورة، إذا فكّر أن التعلق يكون فيما بين معانيها لا فيما بينها أنفسها"[2] والجرجاني عندما يتحدث عن التماسك الشكلي، والانسجام بين مفاهيم النص لا يفصل بينهما بوصف النص كيانًا لغويًا تحكمه ضوابط ومبادئ منها:

- ضوابط تركيبية متمثلة بـ "معاني النحو" المتكونة من ارتباط الألفاظ والجمل.
- ضوابط دلالية من خلال: اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض، أي مراعاة ما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات والذي يستند إلى ثلاثة جوانب وفقاً للمفهوم الحديث[3]:
- الاختيار: وهو اختيار العناصر اللغوية التي تكوّن الصورة اللفظية للكلام.
- الموقعية: وفيه تحديد موقع الكلمات في النص بعهد اختيارها.
- المطابقة: في الارتباط الداخلي بين الصيغ، وفقاً لقوانين المطابقة أو عدمه، سواء من حيث النوع أو العدد أو الشخص أو التعريف أو التنكير.

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، الدلائل، ص467.

(2) المرجع نفسه، ص466.

(3) انظر: زهران، البدراوي، عالم اللّغة، ص175.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أي أن نظرية النظم، تنطلق من مقومات البحث في العلاقات التجاورية أو المتباعدة للكلمات، عن طريق الروابط النحوية والربط المفاهيمي بين دلالات الألفاظ، وهي التي تعبر عن مضمون "التماسك والانسجام" ثم أضاف عبد القاهر الجرجاني مبدأ ربط الصياغة بسياقات تعبيرية محددة، من خلال ما سمّاه "بالوجوه والفروق" وهذا يعني أن عبد القاهر سوف يستخدم ألفاظاً وتعابير تؤدي مضمون هذه النظرة وتحدد خطوط نظريته في النظم لذا نجده يعبر عن مصطلحي "التماسك والانسجام" بألفاظ وتعابير إمّا مرادفه لهما، وإمّا باستخدام مصطلحات استخدمها علماء النصية لاحقاً.

فقد استخدم الجرجاني مصطلحاً مرادفاً لـ "التماسك" وهو "التعليق" وقد ذكره في بداية كتابه في حديثه عن طرق التعليق والذي يشكل عنده طرق الربط النحوي بين الألفاظ والجمل يقول: "اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك"[(1)].

وإذا كان الجرجاني يستخدم مصطلح التعليق ليعبر عن العلاقات بين الألفاظ والجمل، فهو يتناوله من اتجاهين[(2)]:

- البناء العقلي الباطني.
- البناء اللفظي الملموس.

ذلك أن النظم "ليس شيئاً غير توخي معاني النحو بين الكلم وإنك ترتب المعاني أولاً في نفسك، ثم تحذوا على ترتبها ألفاظاً في نطقك"[(3)]. مشيراً بذلك أن الكلام هو أولاً عملية ذهنية،

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص55.
(2) عبد المطلب، محمد، قضايا الحداثة، ص72.
(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص454.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالمتكلم يضع الفكرة في النفس وضعاً واحداً مترابطاً ويتبعها بالصياغة المناسبة لها ليبين أن عملية التفكير بالمعاني، سابقة لعملية التفكير باللفظ.

وبما أن الجانب العقلي للكلام غير ملموس نجد الجرجاني يوجّه اهتمامه إلى الجانب الملموس من اللغة، كونه مجسداً للنشاط الفكري عند المتكلم، إذْ بدأ بعلاقات الكلام الجارية على قانون النحو التي بها يكون النظم، يقول: "الكلم ثلاث، اسم وفعل، وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام، تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما"[1]. واحتمالات تكوّن الجمل داخل هذه الأقسام كثيرة غير متناهية، وطرق التعليق هذه بمثابة قيود تركيبة لا يتجاوزها المتكلم والتي تشكل نظاماً أطلق عليه الجرجاني مصطلح [نسق][2] وهو الترتيب الذي يختص بأية متتالية لغوية والذي ينتج عنه علاقات هي "معاني النحو".

وحقيقة الأمر أن عبد القاهر الجرجاني عندما يتحدث عن تماسك النص وانسجامه لا يفصل بينهما باعتبار أن كلاً منهما مكمل للآخر، لذا نجده في حكمه على النصوص بالجودة والفصاحة يدمج بين الترابط الشكلي والدلالي. يؤكد هذا أن "التعليق" لم يقتصر عنده في المستوى الشكلي للنصوص بل أراده أيضاً تعليقاً بين معاني الألفاظ ودلالات التركيب يقول: "وجملة الأمر أنّا لا نوجب "الفصاحة" للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه ولكنّا نوجبها لها موصولة بغيرها ومعلقاً معناها بمعنى ما يليها"[3].

ومن المصطلحات والتعابير الضمنية، التي ذكرها عبد القاهر، وتؤدي معنى التماسك النصي بحدّيه الشكلي الدلالي قوله "هل تجد أحداً يقول هذه اللفظة فصيحة إلاّ وهو يعتبر مكانها من النظم

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز ، ص4.
(2) انظر: المرجع نفسه، ص363 و 467.
(3) المرجع نفسه، ص402.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها، وهل قالوا لفظة متمكنة، ومقبولة وفي خلافة قلقة ونابية ومستكرهة إلاّ وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناها، وبالقلق والنبوِّ عن سوء التلاؤم وأن الأولى لم تلِقْ بالثانية في معناها وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفقاً للتالية في مؤدّاها"[1].

فهذا نص حافل بالتعابير، التي استخدمها الجرجاني بمثابة "معايير" للحكم على النص بالفصاحة، وبيّن من خلاله ما ينبغي أن تكون عليه الألفاظ ليكون نصاً متماسكاً.

- تكون اللفظة ملاءمة في معناها لمعنى جاراتها.
- مؤانستها لأخواتها.
- تمتاز بحسن الاتفاق في المعنى مع اللفظة التي تليها.
- لياقة الأولى بالثانية.
- وإن اللفظة السابقة لفقاً للتالية في مؤدّاها.

وفي متابعة البحث عن المصطلحات الجرجانية في تماسك النص وانسجامه يأتي مصطلح "الضم" أو [التضام] ليعبر عن ترابط الكلام ضمن نسق معين، و "التضام" مصطلحٌ استخدمه أحد الباحثين[2] ترجمة للمصطلح (Cohesion)؛ أي التماسك الشكلي، والذي يضمن ترابط العناصر في ظاهر النص، وقد أشار أن عبد القاهر الجرجاني قد استخدم هذا المصطلح في عدة مواقع من كتابه "دلائل الإعجاز" مؤكداً أن نظرية النظم تدور في أكثرها على معيار التضام[3].

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص44-45.

(2) أبو غزاله، إلهام، مدخل إلى علم اللغة النص، ص11.

(3) المرجع نفسه، ص7-8.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الضم عند عبد القاهر الجرجاني، فيوضحه نصه الذي جاء فيه: "إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات، وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة، فقولهم "بالضم"، لا يصلح أن يرادُ به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنييها، لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير، في الفصاحة لكان ينبغي إذا قيل "ضحك، خرج" أن يحدث في ضم "خرج" إلى (ضحك) فصاحة، وإذا بَطُلَ ذلك لم يبق إلاّ أن يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة توخي معنى من معاني النحو فيما بينها وقولهم على طريقة مخصوصة، يوجب ذلك أيضاً وذلك أنه لا يكون للطريقة إذا أردت مجرد اللفظ معنى"[1].

فهذا كلام يوضح رؤية الجرجاني "للضم" بأن ليس كل تضام بين الألفاظ يمثل ترابطاً شكلياً ودلالياً ويؤدي معنى، وأن "ليس الغرض من نظم الكلام ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق"[2] بل لا بد من قيود تركيبية ودلالية توجب قبول هذا الضم.

وهذه القيود هي توخي "معاني النحو" وما تنتجهُ من علاقات بقوله: [اتصال بين معنييهما] متفقاً مع ما توصل إليه علم اللسانيات الحديث "أن اللّغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل مجموعة من العلاقات اللغوية"[3]. ويؤكد هذا عبد القاهر الجرجاني في موقع آخر من كتابه، بقوله "إن الضم لا يكون ضماً ولا الموقع موقعاً حتى يكون قد توخى فيها معاني النحو، وأنك إن عمدت إلى الألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعض من غير أن تتوخى معاني النحو لم تكن صنعت شيئاً تدعي به مؤلفاً"[4]. ليس هذا وحسب، إنما يرى أن فصاحة الكلمة لا تتأتى إلاّ من خلال الضم، وأن جودتها

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص394.

(2) المرجع نفسه، ص49.

(3) مندور، محمد، الميزان الجديد، ص172.

(4) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص370.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واستحسانها يكون بالتأليف وضمها إلى ما يجاورها، يقول: "فلو كانت الكلمة إذا حَسُنت من حيث هي لفظ وإذا استحقت المزية والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها، دون أن يكون السبب في ذلك حالٌ لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم، لما اختلف بها الحال ولكانت إمّا أن تحسن أبداً أو لا تحسن أبداً"[1].

ومن المصطلحات التي ذكرها الجرجاني واستخدمها علماء النصيّة مصطلح [السبك][2] وهو أيضاً ترجمة للمصطلح [Cohesion]. وقد استخدمه عبد القاهر في المضمون نفسه في حكمه على بعض النصوص بقوله: "... فقد طالت مشاهدتي لهم، وهم لا يقفون على الألفاظ المتخيرة والمعاني المنتخبة والمخارج السهلة... وعلى السبك الجيد"[3]، فجاء "السبك" عنده تعبيراً عن عملية بناء النص وربط ألفاظه وجمله في تأليف دقيق موافقاً لما استخدمه ابن قتيبة في توضيحه لمفهوم النظم بأنه "سبك الألفاظ وضم بعضها إلى بعض في تأليف دقيق بينها وبين المعاني فيجريان معاً في سلاسة وعذوبة كالجدول"[4].

ويذكر الجرجاني السبك في غير موضع، في دلائله تعبيراً عن ترابط النص وإحكامه. يقول: "على أنّي لم أُعجب بمعناه أكثر من عجبي بلفظه، وطبعه، ونحته وسبكه، فيفهم منه شيئاً أو يقف والنظام والنحت والسبك على معنى أو يجلى منه بشيء"[5].

ومن النصوص التي ذكرها الجرجاني، وجاءت متضمنة لعبارات ذات صلة وثيقة بما أقيمت عليه ظاهرة الترابط بين الجمل، والانسجام بين معانيها، ما ورد من كلامه على إعجاز القرآن

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص48.
(2) انظر: دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، ص103.
(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص251.
(4) سلام، محمد زغلول، أثر القرآن في تطور النقد العربي إلى آخر القرن الرابع الهجري، ص108.
(5) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص251.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكريم، بوصفه نصًا امتاز بنظمه يقول: "أعجزتهم مزايا لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كل مثل ومساق كل خبر. وبهرهم أنهم تأملوه سورة، سورة، وعشراً عشراً، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها، ولفظة ينكر شأنها، أو يرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه أو أحرى وأخلق، بل وجدوا اتساقاً بهر العقول، ونظاماً والتئاماً وإتقاناً وإحكاماً.."[1].

فهذه عبارات تبدو موافقة للمفاهيم التي جاءت في نحو النص. وهي[2]:

- مبادئ الآي.
- مجاري ألفاظ الآي.
- مضرب المثل.
- الاتساق.
- الالتئام.
- سياق اللفظ.
- مقاطع الآي.
- مواقع ألفاظ الآي.
- مساق الخبر.
- النظام.

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص39.

(2) انظر: الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب، ص219-220.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما يلفتُ انتباهنا مصطلح [اتساق] وهو مصطلح نصي حديث استخدمه "هاليدي وحسن" في جانب منه للتعبير عن "الانسجام" في النص بوصفه "مفهوم دلالي يحيل إلى العلاقات المعنوية داخل النص والتي تحدده كنص"[(1)].

وهذا ما ذهب إليه الجرجاني في تعبيره عن "اتساق" النص القرآني، فيما بين ألفاظه من الاتساق العجيب، فيكون بذلك قد أشار إلى التماسك الشكلي والتماسك الدلالي.

ومن المصطلحات النصية الحديثة، والتي استخدمها الجرجاني في كتابه مصطلح [التناسق] وهو ترجمة بعض الباحثين لمصطلح [Cohesion][(2)].

أي، كما سبق ذكره ما يختص بالتشكيل النحوي للجمل والعبارات، إلاّ أن عبد القاهر الجرجاني استخدم هذا المصطلح للتعبير عن "الانسجام" داخل النص وذلك في سياق حديثه عن الفرق بين نظم الحروف ونظم الألفاظ، يقول: "إنك إذا عرفته، عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم، أن توالت ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"[(3)] بمعنى أن الغاية هي نظم الألفاظ لتشكل نصاً منسجماً تتحد فيه أجزاء الكلام في بناء محكم متماسك يبرز فيه التناسق الكلي للنص.

ولم يقف الجرجاني عند حدود استخدام المصطلحات المعبرة عن كل من "التماسك والانسجام" وإطلاق الحكم العام على فصاحة النص، بل حرص على إبراز الخصائص والمعايير النصية التي جعلت منه نصاً فصيحاً، يقول: "لا يكفي في علم الفصاحة، أن تنصب لها قياساً ما أو تصفها وصْفاً مجملاً وتقول فيها قولاً مرسلاً، بل لا تكون في معرفتها في شيء حتى تفصّل

---

(1) خطابي، محمد، لسانيات النص، ص 15.

(2) انظر: إبرير، بشير، تعليمية النصوص بين النظرية والتطبيق، ص96.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص49-50.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القول وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم وتعدها واحدة واحدة وتُسميها شيئاً فشيئاً"[1].

كما يؤكد على ضرورة تعليل استحسان القارئ أو المتلقي للكلام وبيان الأسباب التي تجعله يقبل نصاً ويرفض آخر، يقول: "لا بد لكل كلام تستحسنه ولفظ تستجيده من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة وعلة معقولة وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيل وعلى صحة ما ادّعيناه، دليل"[2]، وهذا ما نرغب في توضيحه، والبحث عنه في طيّات كتابه ضمن معياري "التماسك والانسجام" بوصفهما الأساس في تحديد فصاحة أي نص وجودته. "لذا نجده منذ البداية يستخدم كلمة "النظم" وقد انتصرت على الكلمات الأخرى التي تزاحمها في الخطاب بما لها من قدرة على الحركة عبر مستويات وظيفية مختلفة، فإذا أردنا وصف نص أو تحليله أشارت الكلمة إلى ما يقوم عليه من تركيب وترتيب وبناء وتعليق، وائتلاف الأجزاء"[3].

وإذا كان كل من "التماسك والانسجام" مجسداً لأهم المعايير التي تقضي بتماسك النص وانسجامه، ومن ثمَّ الحكم له بالنصية، فإن المعايير الخمسة الباقية، لا تقل أهمية فيما تقدمه من معلومات وظروف وعوامل خارجية تحيط بالنص وتسهم في انسجامه لا سيما إذا عجز المعياران السابقان عن إعطاء تصور متكامل للنص، وهذه المعايير هي "التناص، القصدية، المقبولية، الإعلامية، الموقفية"[4].

وفي محاولة للكشف عن هذه المعايير بمصطلحاتها عند عبد القاهر الجرجاني نجده قد تناولها برؤيته التي تمثل تصور علماء اللّغة القدامى نقاداً ونحاة وهو تصورٌ لا يختلف عما جاءت

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص37.

(2) المرجع نفسه، ص41.

(3) أبو الهيجاء، عطية أحمد، معنى المعنى، ص180.

(4) انظر: بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ص103-104.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

به اللسانيات النصية المعاصرة، إذ يتمثل الالتقاء بينهم في الغاية والهدف من توفر هذه المعايير في النصوص ومدى تأثيرها في جودة النص وفصاحته.

أولاً: التناص.

وهو "تعالق نصوص مع نص حدث بكيفيات مختلفة"[1]. إذ يُعدُّ التناص من "المعايير النفسية"[2] الكامنة في ذهن كل من المتكلم والسامع والمتشكلة من المعارف والثقافات الخاصة بهما.

فالمتلقي يرتكز في فهمه للنصوص، على ما تحويه ذاكرته من معلومات مختزنة، وربطها بالخطاب الذي يواجهه، والمبدع يعيد معاني وإبداعات السابقين وثقافاتهم وتجاربهم مع الاحتفاظ بخصوصية الأداء والإبداع، ذلك أن "المعرفة التي نملكها كمستعملي لغة ما عن التفاعل الاجتماعي عن طريق اللّغة، ليس سوى جزء من معرفتنا الاجتماعية الثقافية العامة"[3]، وبالتالي يشكل التناص عنصراً مُهمًا بالنسبة للتواصل بين المبدع والمتلقي، وقد يُعدُّ عنصراً أساسياً في انسجام النص.

ولأن التناص في مفهومه الحديث يُعبّر عن تفاعل النصوص وتداخلها، فإن الفكرة نفسها بقضاياها المختلفة حاضرة في الأدب العربي القديم، ولكن بتسميات مختلفة إلّا أنها تتفق في مفهومها مع مفهوم التناص.

---

(1) مفتاح، محمد، تحليل الخطاب الشعري "إستراتيجية التناص"، ص121.

(2) دي بورجاند، النص والخطاب والإجراء، ص106.

(3) يول، براون، تحليل الخطاب، ص368.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقد اجتهد د. عبد القادر بقشى في الكشف عن الصلات بين ظواهر وقضايا أدبية قديمة متنوعة تنتمي إلى هذا المفهوم النقدي الحديث المتعلق بالتناص نحو: "الاستشهاد الشعري والمعارضة والنقيضة والسرقات والتعليق والتلميح والاقتباس والنقل والتقليد والأمثال وما شاكل ذلك"[1].

ولا شك أن عبد القاهر الجرجاني كان من أهم النقاد الذين تناولوا هذه القضايا بأبعادها المختلفة، ونجد له وقفات دقيقة ومهمة في عرض هذه الظاهرة ضمن المفارقة والمفاضلة بين الشعراء، وقد وردت عنده بتسميات عصره "كالسرقة والأخذ، والتضمين، والمعارضة والاستمداد والاستعانة والاحتذاء"[2]، ولكل من هذه الموضوعات خصوصية عنده وميزة، إلّا أنها تتفق في دلالتها العامة على التفاعل والتداخل بين النصوص، لاسيّما في الدلالة المعبرة عن الغرض، وقد عبّر الجرجاني عن هذا التداخل بقوله: "اعلم أن الحكم على الشاعر بأنه أخذ من غيره وسرق واقتدى بمن سبق، لا يخلو من أن يكون في المعنى صريحًا أو في صيغة تتعلق بالعبارة"[3] مُشيرًا بذلك إلى التناص أو التداخل الحاصل في المستويين السطحي والدلالي.

والجرجاني في حديثه عن التداخل النصي يُشير إلى أن هذا التداخل يحدث في المعاني والأساليب بعد عملية النظم وذلك عند حديثه عن المعارضة" بقوله: "قد عُلم أن المعارض للكلام، معارض له من الجهة التي منها يوصف بأنه فصيح، بليغ، مُتخير اللفظ، جيد السبك"[4] مشترطًا وقوع التداخل ضمن دائرة النظم والصياغة، دون الألفاظ المجردة، يقول: "لا يُعقل المعارضة في

---

(1) بقشى، عبد القادر، التناص في الخطاب النقدي والبلاغي، ص10.

(2) انظر: الجرجاني، أسرار البلاغة، ص191، 242، 243. ودلائل الإعجاز، ص468-469.

(3) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص191.

(4) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص259.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الألفاظ المجردة"[1] كذلك "المعارضة معارضة من جهة ترجع إلى معاني الكلام المعقولة دون الألفاظ المسموعة"[2]. كما يؤكد هذا في موطن آخر بقوله: "معلوم لكل من نظر أن الألفاظ من حيث هي ألفاظ وكلم ونطق لسان، لا يختص بواحد دون الآخر، وإنما تختص إذا تُوخي فيها النظم"[3].

ويقدم الجرجاني مثالًا على رفضه لحدوث التداخل بين الألفاظ، بقوله: "ينبغي أن يُقال لمن يزعم أن المنشد إذا أنشد شعر امرئ القيس كان قد أتى بمثله على سبيل "الاحتذاء"، أخبرنا عنك؟ لماذا زعمت أن المنشد قد أتى بمثل ما قاله أمرؤ القيس؟ ألأنه نطق بأنفس الألفاظ التي نطق بها، أم لأنه راعى "النسق" الذي راعاه في النطق بها، فإن قلت: إن ذلك: لأن نطق بأنفس الألفاظ التي نطق بها، أحلت، لأنه إنما يصح أن يقال في الثاني إنه أتى بمثل ما أتى به الأول، إذا كان الأول قد سبق إلى شيء فاحدثه ابتداءً، وذلك في الألفاظ محال، إذ ليس يمكن أن يُقال: إنه لم ينطق بهذه الألفاظ التي هي في قوله: قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ قبل امرئ القيس أحد"[4].

فهذا الكلام يعبّر عن استحالة أن يكون الابتداع بالألفاظ، وأنه لا يمكن لشاعر أن يأتي بألفاظ لم يُنطق من قبل، وبهذا يكون تكرار الألفاظ وأعادتها أمرًا طبيعيًا، كذلك يرفض عبد القاهر "الاحتذاء" القائم على وضع الشاعر مكان كل لفظة لفظًا في معناه كما في قول بعضهم:

– دَع المكـــارمَ لا تَرْحـــلْ لبُغْيَتهـــا واقعـدْ فإنَّـكَ أنـتَ الطَّـاعِم الكاســي

– ذر المكـــارمَ لا تـــذْهبْ لمطْلَبِهـــا واجلـسْ فإنَّـكَ أنـتَ الآكـلْ اللابـس

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص259.

(2) المرجع نفسه، ص259.

(3) المرجع نفسه، ص476.

(4) المرجع نفسه، ص472.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول: "لم يجعلوا ذلك احتذاءً، ولم يؤهلوا صاحبه لأن يسموه "محتذيًا" ولكم يسمون هذا الصنيع سلخًا، ويرذلونه ويستخفون المتعاطي له"[1]. فهذا ومثله من التداخل في اللفظ يرفضه عبد القاهر ولا يدخله ضمن المفاضلة بين القائلين، ولا يستحق صاحبه أن يوصف بأنه أخذ معنى أو احتذى شاعرًا ذلك لأنه لم يختص بصياغة ولا قال من عنده شيئًا، إنما أخذ النسق نفسه والذي فعله هو وضع لفظة مكان لفظة هي في معناها.

والتداخل النصي الذي يريده عبد القاهر هو "الأخذ والتشابه بين الشاعرين في الشيئين، يجمعهما جنس واحد، ثم يفترقان، بخواص ومزايا، وصفات كالخاتم والخاتم، والشنف والشنف [...] التي يجمعها جنس واحد ثم يكون بينهما الاختلاف الشديد في الصفة والعمل"[2].

والجدير بالذكر، أن عبد القاهر في عرضه لظاهرة التداخل بين النصوص عرض لها بتصوره الخاص إذ، "عالج مبحث السرقات معالجة بلاغية فريدة قريبة من التصور الدلالي للتناص في النظرية النقدية الحديثة"[3]. كذلك "حوّل مبحث السرقات من دائرة الاتهام والتحامل الموري بالإنصاف إلى دراسة بلاغية ودلالية صرفة"، وقد "وجد نفسه، بعد بناء نظريته في المعاني مُهيئًا للحسم في هذه القضية بتمييزه بين المعاني المشتركة المتداولة والمعاني الخاصة أي الشعرية"[4]، وفي ضوء هذا الرأي نجد عبد القاهر يعرض لفكرة التداخل النصي ضمن قسمين:

- **قسم عقلي:** وفيه "الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض [...] مما اشترك الناس في معرفته، وكان مستقرًا في العقول والعادات، سواءً كان ذلك ممن حضرك في زمانك أو كان ممن سبق في

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص471.
(2) المرجع نفسه، ص507.
(3) بقشي، عبد القادر، التناص في الخطاب النقدي والبلاغي، ص46.
(4) المرجع نفسه، ص36-37.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأزمنة الماضية [...] لأن هذا مما لا يختص به قوم دون قوم، ولا يحتاج في العلم به إلى رويّة واستنباط وتدبر وتأمل، وإنما هو في حكم الغرائز المركوزة في النفوس، والقضايا التي وضع العلم بها في القلوب"[1]، فالجرجاني يَعدُّ هذا القسم ضمن التداخل العام المخزن في ذاكرة كل من المتكلم والمتلقي على السواء، والذي لا يقع فيه تفاضل بين متكلم وآخر.

- **قسم تخييلي:** "إذا رُكّب عليه معنى، ووصل به لطيفه، ودخل إليه من باب الكناية والتعريض والرمز والتلويح، فقد صار بما غيّر من طريقته واستؤنف من صورته، داخلاً في قبيل الخاص الذي يملك بالفكرة والعمل ويتوصل إليه بالتدبر والتأمل"[2].

ولعل هذا القسم، هو الذي نال اهتمام عبد القاهر أثناء موازنته بين شاعر وآخر، في تعبيرهم عن المعنى الواحد، كما في قول المتنبي[3]:

- بِـــئسَ الليـــالي سَـــهِدتُ مـــن طَرَبـــي

شـــوقاً إلـــى مَـــنْ يَبيـــتُ يرقُـــدها

مع قول البحتري:

- ليـــلٌ يصـــادفني ومُرهِفُـــهُ الحشَـــا

ضِـــدِّيْنِ أسْـــهَرُهُ لهـــا وَتَنَامُـــهُ

(1) انظر: الجرجاني، أسرار البلاغة، ص294. ومثله في دلائل الإعجاز، ص489.
(2) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص295.
(3) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص244.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذ قسم التداخل في المعنى قسمين:

- قسم أنت ترى أحد الشاعرين فيه قد أتى بالمعنى غفلاً ساذجاً.
- وقسم ترى الآخر قد أخرجه في صورة تروق وتعجب[1].

ونراه بعد ذلك يعرض مجموعة من "النصوص الشعرية"[2] دون أن يعطي أحكامًا أو يوازن من خلالها بين شاعر وآخر، ولعله بذلك يريد أن يشرك القارئ في الحكم والموازنة من خلال ذوقه فيكون عبد القاهر بهذا يؤطر لمفهوم التناص بأشكاله وأبعاده.

ثانياً: القصدية:

ويتمحور هذا المعيار حول قصد المتكلم من كلامه، والمعنى الذي يريد أن يوصله إلى المتلقي، فبدون معرفة المقاصد لا يمكن أن يُستدل بكلام المتكلم على ما يريد. ولعل "علماء النفس والتداوليين وفلاسفة اللّغة أكثر الذين أعطوا هذا المعيار عنايته بوصفه يبيّن بواعث الكلام وآلياته النفسية، في إن العملية التواصلية القصدية تفترض طرفين إنسانيين: مُرسل، ومتلق، بيد أن المقاصد أنواع:

- أولي / يتجلى في المعتقدات والرغبات التي تكون لدى المتكلم.
- ثانوي / يكون فيما يعرفه المتلقي من مقاصد المتكلم.
- ثلاثي / ينعكس في هدف المتكلم الذي يريد أن يجعل المتلقي يعترف به بأنه جوابٌ ملائمٌ"[3].

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص489.

(2) انظر: المرجع نفسه، ص490-499.

(3) انظر: مفتاح، محمد، تحليل الخطاب الشعري، ص164.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واللسانيات النصيّة اعتمدت هذا المعيار بوصفه عنصراً تداولياً يعين المتلقي على فهم النص وتقبُّلهُ. إذ "لا غنى لأية تشكيلة لغوية يراد استغلالها في التفاعل الاتصالي عن توافر القصد بأن تكون نصاً، وعن قبولها بهذا الاعتبار [...] في أن إنتاج النصوص واستقبالها يقومان بدور أحداث خطابية ذات صلة بخطة ما أو هدف ما"[1]، وهذا ما أراده الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز إذ كان "القصد" عنده مدار البحث في نظريته النظم "وهو أكثر العلماء الذين رددوا مصطلح "القصد" بل كان محور نظريته، بوصف سبب العدول عن التركيب الأصل، هو لبيان قصد المرسل، بالاستجابة للسياق تداولياً"[2].

وعبد القاهر الجرجاني يقرر منذ البداية أن "جميع الكلام معانٍ يُنشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله، وتوصف أنها مقاصد وأغراض"[3]، فهذا استخدام صريح لمصطلح "القصدية" عند عبد القاهر، عبر عنه بلفظين مترادفين "الغرض والقصد"، بل عقد في كتابه فصلاً أطلق عليه "مزايا في النظم بحسب المعاني والأغراض التي تؤم" رابطاً بين الصيغ والمقاصد، وأن قصد المتكلم هو الباعث إلى تغيير التركيب من وجهة لأخرى، يقول: "اعلم أن الفروق والوجوه كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها [...] ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها [...] ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام"[4].

كما أرجع جميع الأبواب النحوية، والتراكيب في النظم من تقديم وتأخير وحذف وإضمار وإظهار. والفروق في الخبر والحال [...] أرجعها جميعها إلى قصد المتكلم. وإلى إيصال فائدة

---

(1) أبو غزالة، إلهام، مدخل إلى علم لغة النص، ص152.

(2) الشهري، عبد القادر، استراتيجيات الخطاب، مقاربة تداولية، ص201.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص543.

(4) المرجع نفسه، ص87.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للمتلقي، يقول "أنه لا يكون الإتيان بالأشياء بعضها في إثر بعض على التوالي نسقاً وترتيباً، حتى تكون الأشياء مختلفة في أنفسها، ثم يكون للذي يجيء بها مضموماً بعضها إلى بعض، غرض فيها مقصود، لا يتم ذلك الغرض وذاك المقصود إلاّ بأن يخيّر لها مواضع فيجعل هذا أولاً وذاك ثانياً"[1].

وهذا مؤداه "أن قصد المتكلم هو الذي ينتج النص اللغوي كما أن النص هو السبيل للكشف عن قصد المتكلم"[2].

ومن المرادفات لمفهوم "القصد" عند عبد القاهر الجرجاني والتي ذكرها بكثرة في كتابه، "المعنى" بقوله: "المعنى في هذا يراد به الغرض، والذي أراد المتكلم أن يثبتهُ أو يُنفيهُ"[3]، بل إنه قسمّ المعنى المعبر عن قصد المتكلم إلى قسمين[4]:

- المعاني الأول، المفهومة من أنفس الألفاظ.
- والمعاني الثواني التي يومأ إليها بتلك المعاني.

وهذا ما أطلق عليه المعاصرون من دعاة النظرية القصدية بالتعبير عن المعنى بالطريقة المباشرة وغير المباشرة، فكان اقتراح (سورل)[5] الذي عبر فيه عن المعنى المباشر بـ "المعنى الحرفي للصيغة" والمعنى غير المباشر "بالمعنى المستلزم للصيغة".

والعناية بالقصد هو صُلب نظرية "جرايس"[6]، عندما افترض أن هناك مبدأً عامًا يؤسس لتفاعل طرفي الخطاب تفاعلاً ناجحاً وهو "مبدأ التعاون" إذ يعبر المرسل عن غرضه مباشرة

---

(1) المرجع نفسه، ص473.

(2) بحيري، سعيد، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص183-184.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص258.

(4) المرجع نفسه، ص264.

(5) انظر: متوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص95، 109.

(6) انظر: الشهري، عبد الهادي، استراتيجيات الخطاب، ص197.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

باستجابته لقواعد هذا المبدأ، وإذا تجاهل هذه القواعد أو خرقها كان التعبير عن الغرض بالطريقة غير المباشرة فينتج ما سمّاه [معنى المتكلم]. ويتفق مفهوم "الخرق" عند "جرايس" في التعبير عن المعنى مع مفهوم "الاتساع والعدول" عند عبد القاهر الذي يؤدي إلى "معنى المعنى" يقول: "إن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللّغة، ولكن يُشار بمعانيها إلى معانٍ أخر"[1]. وفي هذا أيضاً إشارة إلى قاعدة مؤداها أن القصد أو المعنى يتغير بتغير الصيغ والأساليب إذ "لا يكون ترتيب حتى يكون هناك قصدٌ إلى صورة"[2]. فيكون بذلك قد ربط بين الصيغة اللغوية والقصد المعبّر عنه، بل نجد عبد القاهر بما قدّمه من تصور حول القصد أو الغرض، يُمثل مرجعية هامة للدارسين المعاصرين لا سيّما في تعليله، أن عدم فهم الكلام قد يُعزى إلى عدم معرفة قصد المتكلم، لذلك رفض "الغموض الذي يستهلك المعنى والتناهي في التعقيد"[3]، كذلك دعوته إلى "الإيجاز"[4] وأهميته في التعبير عن الغرض، وهذا ما اقترحه دُعاة القصدية من معايير تضمن فهم غرض المتكلم ومن ثمَّ تقضي بانسجام نصّه أو كلامه، من هذه المعايير[5]:

- تجنب الغموض في النصوص.
- الإيجاز، الذي هو عكس الحشو والإطالة في النصوص الذي يؤدي إلى تشتيت المتلقي ويضعف من تأثره واستجابته.

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص265.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص364.

(3) المرجع نفسه، ص271.

(4) المرجع نفسه، ص463.

(5) انظر: البطاشي، خليل بن ياسر، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، ص92-93.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: المقبولية.

هي التي "تتضمن موقف مستقبل النص، إزاء كون صورة ما من صور اللّغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام"[1]. بمعنى أن القبول مرتبط بالمتلقي وبردّ فعله عمّا تلقاه، وبمقدار رفضه أو قبوله يقضي للنص بالانسجام أو عدمه.

والقصد والقبول عند عبد القاهر لا ينفصلان فهما متلازمان في جميع تحليلاته وشروحه، وقد ذكر مصطلح "القبول" صراحة في حديثه عن تنوع الأساليب بقوله: "أن ليس إلاّ أن تعلم أن هذا التقديم، وهذا التنكير أو هذا العطف، أو هذا الفصل حسن وإن له موقعاً من النفس وحظاً من القبول..." [2].

كذلك أشار الجرجاني إلى "المقبولية" إشارة صريحة من خلال حديثه عن خصائص المتلقي، وتذوقه للنصوص ومن ثَمّ الحكم عليها بقوله: "اعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعاً من السامع ولا يجد لديه قبولاً، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة"[3].

ولعل مفهوم "الإفادة" عند عبد القاهر مرادفٌ للمقبولية بوصف الإفادة "حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده"[4].

والحديث عن المتلقي وقبوله للنصوص عند عبد القاهر له خصوصية، فالمتلقي عنده "يتحدد بكونه صاحب ممارسة فكرية، تُهيء له قدراً من التمييز بين الجيد والرديء، بمعنى أنه ناقدٌ أولاً، ثم

---

(1) دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ص104.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، ص292.

(3) المرجع نفسه، ص291.

(4) صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ص186.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قارئ ثانياً..." [1]، بمعنى أن عبد القاهر وضع نظرية النظم التي تقوم على المفاضلة بين القائلين من حيث كونهم مبدعين، منوطة بحضور المتلقين، ووصول حقائق المعاني والأغراض إليهم"[2]، وبوصف المتكلم عند الجرجاني ضمن دائرة الإبداع فإن المتلقي عنده لا بدّ أن يتميز وأن يكون متلقياً له خصوصية بأن "لا يخلو [...] من أن يكون عالماً باللّغة وبمعاني الألفاظ التي يسمعها..."[3]. وفي نص آخر يحدد المتلقي بقوله: "ليس من بصير عارف بجوهر الكلام حسّاس مُتفهّم لسر هذا الشأن، ينشد أو يقرأ هذه الأبيات إلاّ لم يلبث أن يضع يده في كل بيت منها على الموضع الذي [...] تعْجِب ويُعجّبُ، ويكبر شأن المزية فيه والفضل"[4].

وتجدر الإشارة إلى أن الجرجاني لا يضع تصوراته حول المبدع والمتلقي ضمن الكلام العادي المتداول بين العامة، بل هو كلام، "يدرك بالفكر [...] ومما يتجدد له العلم به عند سمعه..." [5] والذي لا يهدف إلى تقديم معاني محددة، وإنما يسعى إلى تقديم حالة متكاملة، ذات أبعاد تصويرية نفسية وجمالية"[6]. لذا كان لكل من المبدع والمتلقي عند عبد القاهر الجرجاني خصوصية أثناء عملية التخاطب يتم تفصيلها في المستوى التداولي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(1) عبد المطلب، محمد، قضايا الحداثة، ص240.

(2) المرجع نفسه، ص243.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص267.

(4) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص92.

(5) المرجع نفسه، ص267.

(6) رواشدة، سامح، إشكالية التلقي والتأويل ص22.

رابعاً: الموقفية.

التي تتعلق بمناسبة النص للموقف[1].

وحول هذا المعيار عند عبد القاهر، نجده منذ البداية يفترض حضور المتلقي في ذهن المتكلم، فنجده يعرض له ويذكر الظروف المحيطة به ويحرص على مراعاة ما يمكن أن يتوقعه السامع، ومعرفة أحواله وظنونه لهذا يبني الجرجاني صيغه حسب الموقف الذي يتلاءم معه لذا كان "ربط الكلام بمقام استعماله، ومراعاة مقتضى الحال هو لب دراسة المعنى اللغوية عند عبد القاهر فقد أشار عبد القاهر إلى اللغويين العرب لأنهم لم يستفيدوا من مبدأ جيد وضعه سيبويه مؤداه ربط الكلام بمقام استعماله"[2].

وإن كان عبد القاهر لم يشر إلى الموقف، أو السياق المقامي كمصطلح إلاّ أن مفهومه ومضمونه حاضر في جميع تحليلاته، فيما يقدمه من تعليلات لمواقف الحذف والإظهار والإضمار والتقديم والتأخير. ولا شك في هذا لأن عبد القاهر وغيره من العلماء القدامى أدركوا أهمية السياق ودوره في توجيه المعنى، "فلا نكاد نجد مفسراً، ولا أصولياً ولا لغوياً، إلاّ ويعتبر السياق في كل إجراءاته، وتطبيقاته وعياً منه بما يكون لعناصر السياق من دور في إضاءة مجاهيل نصية"[3]، وبوصف السياق عنصراً ضرورياً في تحديد هوية العبارة ومحتوى القضية في النص.

ولعل تصور الجرجاني عن أهمية المقام، ومقتضى الحال ما ذكره عن سيبويه ومن تبعه من النحاة فيما "وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: أنه قدّم للعناية، ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، وبما كان أهم"[4] قاصداً بذلك إلى ما ينبغي أن يوضحّه اللغوي

---

(1) الفقي، صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي، ص34.

(2) البدراوي زهران، عالم اللغة، ص238.

(3) مقبول، إدريس، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سبويه، ص306.

(4) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص108.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من ظروف خارجية محيطة بالكلام، وملابسات تجعل المتكلم يقدم ويؤخر، واقتراح الجرجاني في تعليل التقديم في "قتل الخارجي زيدٌ" بناءً على، "ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد، ويكثر الأذى، وأنهم يريدون قتله، ولا يبالون من كان القتل منه [...] فإذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي [...] فيعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون ومتطلعون إليه، [...] وقوع القتل بالخارجي"[1]، فمقتضى الحال، جعل المتكلم يختار الصيغة التي تتلاءم معه، و "يعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به من حيث ينبغي له"[2].

وحول عناية عبد القاهر بالمقام، ذكره لمناسبة النصوص الشعرية وذلك قبل النص أو بعده، وكذلك حرصه على أن يُلِمَ المتلقي بظروف النص ومحتوى قضيته، نذكر على سبيل المثال، تقديمه لأبيات شعر في باب الحذف قوله: "ومن جيد الأمثلة في هذا الباب قول الآخر يخاطب امرأته وقد لامته على الجود"[3]، بمعنى أنه هيأ للفكرة قبل ذكر الأبيات وفيه مراعاة وإعانة للمتلقي لفهم النص.

وكذلك قوله في "قول ابن الاقيشر في ابن عم له موسِر، فسأله، فمنعه وقال: كيف أعطيك مالي وأنت تنفقهُ فيما لا يغنيك، والله لا أعطيتك، فتركه حتى اجتمع القوم في ناديهم وهو فيهم، فشكاه إلى القوم وذمه، فوثب إليه ابن عمه فلطمه فأنشأ يقول:

– سَــريعٌ إلــى ابــنِ العــمِّ يَلطِــمُ وَجْهَــهُ

ولــيسَ إلــى دَاعِــي النَّــدى بســريعِ

---

(1) المرجع نفسه، ص108.

(2) المرجع نفسه، ص82.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص152.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

– حــريصٌ علـــى الــدُّنيا مُضـــيعٌ لدينِـــهِ

ولـــيسَ لِمَـــا فـــي بيْتِـــه بُمضـــيعِ"[1]

فإذا نظرنا إلى كلام الجرجاني السابق، نجد حرصه على تقديم إضاءة للنص، من خلال ذكر معطيات، تُعين القارئ على فهم النص، إشارة منه إلى ضرورة معرفة المتلقي لمقام التلفظ بالكلام.

خامساً: الإعلامية.

سبق أن أشرنا إلى مفهوم الإعلامية في علم اللغة النصي، بأنه معيار "يدل على مدى ما يجده مستقبلو النص في عرضه من جدة وعدم توقع"[2] فالإعلامية بهذا مرتبطة بتوقع القارئ للمعلومات الواردة في النص، إذ كلما زادت الكفاءة الإعلامية عند المتلقي، قلت نسبة التأثر بالنص، وهذا مرهون بثقافته ومعرفته، للمعلومات إذ عندما يبعد احتمال ورود ما هو متوقع، أرتفع مستوى الكفاءة الإعلامية.

وبمعنى آخر "أن نسبة الإعلامية، تكون مرتفعة عندما يتلقى مستعملو النص نصاً، ويجدون أنه خارج الاحتمالات التي توقعوا أن يكون عليها من حيث معانيه ودلالاته أو من حيث تراكيبه"[3].

(1) المرجع نفسه، ص150.
(2) أبو غزالة، الهام، مدخل إلى علم لغة النص، ص184.
(3) البطاشي، خليل، الترابط النصي، ص101.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويتمثل هذا المعيار عند عبد القاهر، من خلال ما عرضه من نظم الألفاظ وطريقة توزيعها من خلال البدائل المتاحة، ضمن "معاني النحو" من وجوه وفروق، وتقديم وتأخير، وإظهار وإضمار...، فجميعها، تمثل قيمًا تعبيرية تتفاوت في احتمالية توقعها حسب المتلقي وظروفه، وبحسب نسبة التوقع يقاس عليها الكفاءة الاعلامية. وقد قدم "روبرت دي بوجراند" للإعلامية، في "أن العنصر اللغوي المعين تكون له احتمالات مختلفة في النظم بسبب المطالب المختلفة للاتصال، فيمكن مثلاً أن يكون محتملاً من الناحية النحوية، ولكنه غير محتمل من الناحية الدلالية أو العكس [...] وبناء على هذا قسّم أعلامية النصوص ضمن ثنائيتي التركيب والمعنى فتمثلت في[1]:

1. المحتوى الحتمل لهيئةٍ محتملةٍ يكون سهل الصياغة دائما وغير اعلامي وهو الذي سماه عبد القاهر (معنى غفلا عاميا معروفا في كل جيل)[2].
2. المحتوى غير المحتمل في الهيئة غير المحتملة ويكون دائما متسما بصعوبة الاجراء عبر عنه عبد القاهر (شدة الخفاء وفرط الغموض)[3].
3. المحتوى غير المحتمل في الهيئة المحتملة او المحتوى المحتمل في الهيئة غير المحتملة واتسم هذا النوع بالتحدي" وفي هذين الائتلافين تكون النصوص الشعرية والأدبية هذا ما قال به عبد القاهر، مشكلا رؤية تتفق مع هذا المعيار.

ولعل ما ذكره في تحليل الاية الكريمة: "قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ ﴾ [الأنعام: 100]. ما يُثبت هذا

(1) انظر: دي بوجراند، النص والخطاب، ص251.
(2) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، ص423.
(3) انظر: المرجع نفسه، ص285.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التصور. إذ يقول: "اعلم أنه إذا كان بيّناً في الشيء أنه لا يحتمل إلاّ الوجه الذي هو عليه حتى لا يُشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب، إلى فكر ورويّة، فلا مزية. وإنما تكون المزية ويجب الفضل. إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر، ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر، ورأيت للذي جاء عليه حسناً وقبولاً، تعدُمها إذا أنت تركته إلى الثاني"[1]. ويُتابع تفسير كلامه بقوله: "ليس بخافٍ أن لتقديم "الشركاء" حسناً وروعة ومأخذًا من القلوب أنت لا تجد شيئاً منه إن أنت أخرّت فقلت: "وجعلوا الجن شركاء لله"، وأنك ترى حالك، حال من نقل عن الصورة المبهجة، والمظهر الرائق والحسن الباهر إلى الشيء الغفل الذي لا تحلى منه بكثير طائل، ولا تصير النفس به إلى حاصل"[2].

بمعنى أن نسبة الإعلامية في الآية الكريمة السابقة مرتفعة إذ تخالف بنيتها التركيبية توقعات المتلقين، التي افترضها عبد القاهر بقوله "... إن أنت أخرّت فقلت: "وجعلوا الجن شركاء لله" فحديثه عن البنية المتوقعة، والبنية غير المتوقعة في النص القرآني إشارة منه إلى ما يمكن أن نطلق عليه بالإعلامية التركيبية.

وهو كذلك يتفق مع ما عُرف في النقد الحديث بـ "أفق التوقعات" في التفاعل الحاصل بين النص والمتلقي من خلال المخزون المعرفي لدى المتلقي... بوصف عملية التلقي: "انصهار بين أفق النص وأفق توقعات المتلقي"[3]. إذ يتشكل أفق التوقعات من خلال: "الخبرة المتراكمة عند المتلقي بفعل تجربة الحياة ومعطياتها المادية والثقافية والحضارية والأدبية... التي تكوّن لكل قارئ أفقه الخاص"[4].

---

(1) المرجع نفسه، ص286.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص286.

(3) انظر: مصطفى، نوال، المتوقع واللامتوقع في شعر المتنبي، ص37.

(4) المرجع نفسه، ص38.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإذا صادف المتلقي أيضاً نصاً لم يعهده وخالف المألوف لديه تركيباً أو دلالياً وبلاغياً شكّل عنده ما يعرف بـ "الفجوة أو خلخلة التوقعات أو خيبة الظن أو الصدمة"[1]. وجميعها مفاهيم تتفق في إثارة القارئ ودليل على علوّ النص وفصاحته ومدعاةٌ على استنهاض القاريء واستفزازه وتحفيزه لدخول مضان ذلك النص.

وهو ما عبّر عنه عبد القاهر بقوله: "أن المعنى إذا أتاك ممثلاً في الأكثر ينجلي لك بعد أن يحوجك إلى طلبه بالفكرة وتحريك الخاطر له، والهمّة في طلبه. وما كان منه ألطف كان امتناعه عليك أكثر، وإباؤه أظهر، واحتجابه أشد ومن المركوز في الطباع أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له والاشتياق إليه ومعاناة الحنين نحوه كان نيله أحلى"[2].

ولعل مصطلح "الغرابة" أكثر المصطلحات توافقاً مع معيار الإعلامية. بما يحمله هذا المصطلح من صور وأساليب يخرج من خلالها المبدع عن المألوف، وقد تمثل عند عبد القاهر بضروب البلاغة لا سيّما في الاستعارة إذ يقول في "بديع الاستعارة ونادرها" التي يمثلها قول الشاعر:

اليــومُ يومــان مُــذْ غُيّبــتَ عــن بَصــريَ

نَفْســي فِــداؤُك مــا ذَنْبــي فأعْتَــذِرُ

– أُمسِـــي وَأُصـــبح لا ألْقـــاكَ واحَزَنَـــا

لَقَــدْ تَــأَنَّقَ فِــي مَكروهِــي القَــدَرُ[3]

---

(1) المرجع نفسه، ص38.

(2) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، ص118.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص76-77.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالشاهد هنا في كون جهة الغرابة في الاستعارة في الكلمة نفسها "تأنق" حيث استعار التأنق للقدر ... ورأى الدكتور محمد زكي العشماوي، أن الشاهد عند الشيخ هو أن الاستعارة ليست غريبة في ذاتها بأن استعار "التأنق للقدر" بل إن روعتها ترجع لما في السياق كله من خصائص"[1].

إذ شكل استخدام الاستعارة على هذا الوجه وفي البنية التركيبية هذه كفاءة إعلاميّة بلاغية لدى المتلقي لأنها كما وصفها عبد القاهر تُعدُّ "صنفاً خاصياً" لا يكمل له كل أحدٍ"[2].

ومثلهُ حديث عبد القاهر في بيتي الشعر:

- أَخـــذْنَا بِـــأَطْرافِ الأَحاديـــثِ بَيْنَنَـــا

وســـالتْ بأعنـــاقِ المطـــيِّ الأبـــاطِحُ

- ســالتْ عليــهِ شِـعابُ الحــيِّ حــينَ دعَــا

انصـــــارَهُ بوجـــــوهٍ كالـــــدَّنانير

يقول: "إن هذا شبه معروف ظاهر ولكن الدقة و اللطف في خصوصية أفادها بان جعل (سال) فعلًا للاباطح ثم عداه بالباء[...] وكذلك الغرابة في البيت[...] ليس في مطلق معنى (سال) ولكن في تعديته بعلى و الباء [...] وهذا موضع يدق الكلام فيه"[3].

فهذا وكل ما من شأنه أن يضفي عنصر الغرابة والتمويه، وما يُفاجئ المتلقي ويثيره يُعدُّ من قبيل الإعلامية، وبقدر ما تكون الصورة بعيدة عن توقع المتلقي، تكون الكفاءة الإعلامية للنص مرتفعة.

---

(1) انظر: الطهار، نجاح أحمد، الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز، ص171-172.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص296.

(3) المرجع نفسه، ص76.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

منزلة نحو النص في نظرية النظم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

- التماسك.

1- المستوى النحوي:

- الإحالة. - الحذف - الاستبدال - الوصل

2- المستوى المعجمي:

- التكرار:

- تكرار لفظي - تكرار معنوي

- التضام

- تضام نفسي - تضام عقلي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

التماسك:

عرفنا مما سبق أن أول صفة لأي نص لغوي هي الاطراد والاستمرارية من خلال الترابط بين الأجزاء المكونة له، وهذه الاستمرارية تتحقق في ظاهر النص الذي هو "الأحداث اللغوية التي ننطق بها ونسمعها في تعاقبها الزمني والتي نخطها أو نراها بما هي كم متصل على صفحة الورق، وهذه الأحداث أو المكونات ينتظم بعضها مع بعض تبعاً للمباني النحوية، ولكنها لا تشكل نصاً إلاّ إذا تحقق لها من وسائل السبك ما يجعل النص محتفظاً بكينونته واستمراريته ويجمع هذه الوسائل مصطلح عام هو الاعتماد النحوي"[1].

وهذا الكلام يوافق ما جاء به عبد القاهر الجرجاني في بداية كتابة حول مفهوم النظم بأنه "ليس سوى تعلق الكلم بعضها ببعض" ثم أتبع ذلك بيان طرق التعليق بأنها طرق معلومة لا تتعدى ثلاثة أقسام:

– تعلق اسم باسم. – تعلق اسم بفعل. – تعلق حرف بهما[2].

إذ بدأ بالقوانين العامة لتركيب الكلام، ثم راح يفصّل هذه الطرق معتمداً في ذلك جانبين[3].

أولاً: الاستقراء الشامل لصور التعليق في اللّغة العربية.

ثانياً: قام بتحليل دقيق لما اشتملت عليه جميع أنواع الجمل من علاقات الكلم بعضها ببعض، وتحديد لكل علاقة من هذه العلاقات، تأكيداً على أن مفهوم التعليق عند عبد القاهر يجسد

---

(1) عبد المجيد، جميل، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص76.

(2) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص4.

(3) انظر: الخولي، إبراهيم محمد عبد الله، مكان النحو من نظرية النظم عند عبد القاهر، 83.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العلاقات التركيبية للألفاظ من خلال الأدوات في النص ومن ثمّ العلاقات الدلالية الحاصلة بكل لفظة أو جملة وما يجاورها، وهذه العلاقات قد بيّنها الجرجاني كالآتي:

العلاقات الناتجة عن طرق التعليق كما ذكرها الجرجاني[1].

(1) تعلق اسم باسم:	(2) تعلق الاسم بالفعل
– العلاقة الخبرية = زيدٌ منطلق – العلاقة الحالية = جاءني زيدٌ راكباً – العلاقة الوصفية = جاء زيدٌ الظريف – العلاقة التوكيدية = جاءني القوم كلهم – العلاقة البدلية = مررت بزيد أخيك – العلاقة العطفية = حضر زيد وعمرو – العلاقة الإضافية = خلقُ الرجل عظيم – العلاقة الفاعلية = زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً – العلاقة المفعولية = زيدٌ مضروبٌ غلمانه – علاقة التمايز = عشرون درهماً	– العلاقة الفاعلية = جاء زيدٌ – العلاقة المفعولية = ضربتُ زيداً – العلاقة المصدرية = ضربتُ ضرباً – العلاقة الظرفية = خرجت يومَ الجمعة – العلاقة المصاحبة = جاء البرد والطيالسة – العلاقة السببية = جئتك إكراماً لك – علاقة النسخ = كان زيداً فائداً – العلاقة، تمايز = طاب زيدٌ نفساً – العلاقة استثناء = جاء القوم إلاّ زيداً
(3) تعلق الحرف بهما	**(4) تعلق الحرف بمجموع الجملة**
– العلاقة النسبية = مررتُ بزيدٍ – علاقة المصاحبة = لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها – علاقة استثناء = حضر القوم إلاّ زيداً – علاقة العطف = جاءني زيد وعمرو	– علاقة النفي = ما خرج زيدٌ – علاقة الاستفهام = هل خرج زيدٌ – العلاقة الشرطية – إن يأتني زيد أكرمه – علاقة النسخ = كأن زيداً أسدٌ

(1) انظر هذه العلاقات، الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص4–7، وانظر كذلك: عبد المطلب، محمد، قضايا الحداثة، ص75–77.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وضمن هذه العلاقات والطرق تكون احتمالات توالد الجمل اللانهائية، كما أن عبد القاهر أراد من خلال نظرية النظم أن يفرق بين "قوانين النظم" و "قوانين النحو".

قوانين النحو التي هي أصوله وأحكامه وهي التي يتحد فيها النظم ويطرد الصواب والسلامة من العيب، والحرز من اللحن، وسلامة اللسان، والبعد عن زيغ الإعراب، وهي القوانين التي لا يختلف فيها ناظم عن آخر"[1].

وقوانين النظم التي هي "معاني النحو" والوجوه والفروق التي ليس لها غاية تقف عندها..."[2]، وهذه القوانين، يرق فيها الصنع، ويقع بها التفاضل بين ناظم وآخر وتحتاج إلى تيقظ وقوة ذهن والتي لها محل من الشرف وعلو المنزلة وهذا النظم الذي مداره معاني النحو، ينظر إلى المعنى الدلالي الحاصل من مجموع التراكيب مع مراعاة ما يحدثه المتكلم من إضافة عناصر أخرى تسهم في تشكل هذه المعاني وتفاضل بين ناظم وآخر. وهذه العناصر تتمثل في؛ التعريف، والتنكير، والتقديم والتأخير، والإظهار والإضمار، والإفراد، والتثنية والجمع، أضف إلى ذلك الفروق والوجوه في استخدام الخبر والحال والتوابع والوصل والفصل.

وعبد القاهر الجرجاني في طرحه للقضايا النحوية في كتابه ومن خلال نظريته أراد أن يقرّب بين النحو والبلاغة، ليصل إلى معايير محددة تضبط عملية الحكم على النصوص بالفصاحة.

---

(1) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 96-98.

(2) المرجع نفسه، ص87.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أكد هذا الأمر في بداية كتابه بقوله "هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النظم دفعة، وينظر في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت به حتى رآها في مكان واحد ويرى بها مشئماً قد ضم إلى معرق ومغرّباً قد أخذ بيد مشرق"[1].

لذا جاءت نظرية النظم ذات "اتجاه تكاملي بين النحو والبلاغة لتكون نواة لما يمكن أن نطلق عليه (النحو البلاغي)، أو النحو القائم على المعنى"[2]. مشيراً إلى أن جوهر النحو والبلاغة واحد.

يقول "فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده أو وصف بمزية وفضل فيه إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه"[3]. أي أن روعة الشعر وفصاحته ودقة معانيه وصوره قائمة على توخي معاني النحو، لذا جاءت معالجته لأبواب النحو في إطار تحليلي نظري وتطبيقي لنصوص شعرية ونثرية بطريقة قاربت التحليل النصي في نظريته الحديثة: متناولاً مصطلح "السبك" والذي هو "إحكام علاقات الأجزاء، ووسيلة ذلك، إحسان استعمال المعجمية من جهة وقرينة الربط النحوية من جهة أخرى، واستصحاب الرتب النحوية"[4].

أي أن "السبك" عند عبد القاهر الجرجاني، هو الترابط الشكلي المتحقق في ظاهر النص والذي يضم أدوات وعناصر تسهم في هذا الترابط منها أدوات نحوية وأخرى معجمية. وسنحاول

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص5.
(2) الشجراوي، عزام عيد، الفكر البلاغي عند النحويين العرب، ص65.
(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص63.
(4) حسان، تمام، قراءة جديدة لتراثنا النقدي، ص789.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيما يأتي إظهار هذه الأدوات والعناصر كما أرادها عبد القاهر الجرجاني والنظر في مدى موافقته لما جاء في اللسانيات النصية من جهة المصطلح والمضمون.

المستوى النحوي:

أولاً: الإحالة:

بيّنا فيما سبق مفهوم النصيين للإحالة، وأنواعها وكيفية إسهامها في الترابط النصي بمستوييه الشكلي والدلالي.

وعن مفهوم الإحالة عند اللغويين والنحاة العرب نجده حاضرًا في معظم تحليلاتهم وقضاياهم النحوية، وإن "كنا لا نجد في النحو العربي مقابلاً لمفهوم الإحالة، ولا بناءً مطابقاً للبناء الذي لها في النظريات اللسانية الحديثة فإن هذا لا يقوم دليلاً على خلو النحو العربي مما يوافق هذا المبحث"[1]، إذ يأتي مبحث الضمائر ومرجعيتها أو الإضمار في النحو العربي مرادفاً للإحالة بالضمير عند علماء النصية ولعل ما قدّمه العلماء القدامى في الإضمار وأهميتهُ في التركيب ما يُماثل أو يفوق ما جاء به نحو النص، فقد ذكر النحاة الإضمار بدلالته على مفهومين:

- "الإضمار بعلامة"[2] وهي الضمائر بأنواعها، ضمائر المتكلم وضمائر الغائب، وضمائر المخاطب، وعرّفوا الضمير بأنه: "عملية تُغيب الاسم والاستعاضة عنه بعلامة"[3].
- "والإضمار بغير علامة"[4] وقصدوا به الحذف.

---

(1) الشاوس، محمد، أصول تحليل الخطاب، م2 / ص965.
(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص78.
(3) الشاوس، محمد، أصولة تحليل الخطاب، م2 / ص1096.
(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص60.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمّا ما يخصُّ وظيفة الضمير اللغوية، فقد عبّر عنها سيبويه بقوله: "صار الإضمار معرفة لأنك تضمر اسماً بعد ما تعلم أن من تُحدّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً تعلمه"[1].

وسواءً أكان الإضمار يُقصد به الحذف أو الضمير بأنواعه، فلا خلاف أن الأمرين يعتمد مبدأ الإحالة على سابق أو لاحق أو على خارج النص يحدده السياق المقامي، يؤكد هذا التعريف السكاكي للضمير، بأنه "الاسم المضمر للإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو إلى غيرهما بعد سابق ذكر"[2].

أمّا عبد القاهر الجرجاني ومقاربته "للإحالة" في مفهومها وأنواعها فإننا نجده أولاً قد تطرق للإحالة في مفهومها اللغوي، الذي معناه إرجاع العنصر اللغوي، أو اللفظة وردّها إلى عنصر لغوي سبق ذكره، يظهر هذا في حديثه عن تغيّر المعنى لتغيّر النظم إذ يقول: "واعلم أن السبب في [أن أحالوا] في أشباه هذه المحاسن التي ذكرتها لك [على] اللفظ، أنها ليس بأنفس المعاني بل هي، زيادات فيها وخصائص"[3].

وفي موضع آخر يستخدم عبد القاهر المعنى نفسه "للإحالة" وبصورة أكثر دقة ووضوحاً ولعله في استخدامه هذا يوافق المعنى الاصطلاحي "للإحالة". وذلك فيما أورده في بيت الشعر:

– أَخُـوكَ الـذي إنْ ربْتَـهُ قـال: إنَّمـا أَرِبْـــتُ، وإن عاتبتَـــهُ لان جانبُـــهُ

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص60.
(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص66.
(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص266.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول: "فهذا ونحوه على أنك قدّرت إنساناً هذه صفته، وهذا شأنه و [أَحلْت] السامع [على] من يَعنُّ في الوهم..." [1].

وهذا ما سنعرض له في الحديث عن الإحالة "بأل" "التعريف" لاحقاً. ومثل هذا ما ذكره عبد القاهر في "أسرار البلاغة" في حديثه عن الاستعارة أن حُسنها وجودتها مردّه إلى النظم وليس للفظة ذاتها. وذلك في تحليله قول الشاعر:

- ولمّا قضينا من مِنًى كل حاجةٍ ومسّح بالأركان مَن هو ماسحُ
- وشُدت على دهُم المهارىَ رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائحُ
- أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطح

يقول عبد القاهر"... انظر هل تجد لاستحسانهم وحمدهم وثنائهم ومدحهم متصرفاً إلاّ إلى استعارة وقعت موقعها، وأصابت غرضها أو حُسن ترتيب تكامل معه البيان"[2]، إلى أن يقول: "هل بقيت عليك حسنة [تحيل فيها على] لفظة من ألفاظها، حتى إن فضل الحسنة يبقى لتلك اللفظة، ولو ذكرت على انفراد، وأزيلت عن موقعها من نظم الشاعر..." [3].

فاستخدامه للتركيب [تحيل على] و [أحالوا على] و [أحلت على] تحمل المعنى ذاته الذي عبر عنه علماء النصية باللّغة الإنجليزية (Reference)[4].

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص185.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، ص16.

(3) المرجع نفسه، ص17-18.

(4) الفقي، صبحي إبراهيم، علم اللّغة النصي، ص146 / و دي بوجراند، روبرت، والنص والخطاب، ص332.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفيما يخص "الإحالة" بمفهومها الاصطلاحي، فإننا نجد عبد القاهر قد تناولها بأنواعها أثناء تحليله للنصوص الشعرية والنثرية مُبيّناً دورها في تماسك النص وانسجامه، نبدأها بالإحالة القبلية:

الإحالة القبلية:

التي تمثلت عنده من خلال الإحالة بالضمير، والإحالة بالاسم الموصول، والإحالة باسم الإشارة، والإحالة بـ "أل" التعريف.

– **<u>الإحالة بالضمير:</u>** الذي عدّه عبد القاهر ضمن الوجوه والفروق التي يستند إليها النظم في الربط بين الجمل والألفاظ مبيّناً فضل الإضمار على الإظهار في بعض جوانب النظم وفي بيان جمالية التعبير، يقول: "... يُنظر في الجمل التي تسرد فيعرف ... الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له"[1].

فالإحالة بالضمير تظهر من خلال حديث عبد القاهر عن دور الضمير في الربط بين الجمل لا سيّما في بيانه صور المبتدأ والخبر يقول: "وإذا قد عرفتم صور المبتدأ، وأن إعرابهما الرفع، أن تتجاوزوا ذلك إلى أن تنظروا في أقسام غيره، فتعلموا أنه يكون مفرداً، وجملة، وأن المفرد ينقسم على ما يحتمل ضميراً له وإلى ما لا يحتمل الضمير، وأن الجملة على أربعة أضرب، وأنه لا بدَّ لكل جملة وقعت خبراً، من أن يكون فيها [ذكرٌ] يعود على المبتدأ وأن هذا [الذكر] رُبما حذف لفظاً وأريد معنى"[2] فقوله [ذكر يعود على] إشارة إلى الإحالة الضميرية.

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص83.

(2) المرجع نفسه، ص84.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

كذلك في حديثه عن الضمير العائد على صاحب الحال يقول: "اعلم أن أول فرق في الحال أنها تجيء مفرداً أو جملةً، والقصد هاهنا إلى الجملة، وأول ما ينبغي أن يضبط من أمرها، أنها تجيء تارة مع الواو، وأخرى بغير الواو ... فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو البتة كقولك: "جاء زيد وهو راكب"[1] فقوله "ضمير ذي الحال" إشارة من الجرجاني إلى إحالة الضمير في المبتدأ إلى صاحب الحال الذي سبق ذكره في الجملة. وفي موضع آخر، يقول في "جاءني زيد وهو مسرع": "إذا أعدت ذكر "زيد" فجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحاً... وتجد بالضمير سبيلاً إلى أن تدخل يسرع في صلة المجيء"[2]؛ أي أن [إعادة ذكر] زيد بضميره أفاد الربط بين الجملتين وجعلهما ذات دلالة واحدة متماسكة، ولو أنه كرر زيداً بإظهاره لأدّى ذلك إلى الاستئناف ومن ثمَّ انعدام الترابط، فقوله: "أدخل يسرع في صلة المجيء" تعبيراً عن ربط الجملتين دلالياً، وهو بهذا يقترب من الرؤية النصية لدور الضمير في التماسك الشكلي والانسجام الدلالي.

كذلك أشار عبد القاهر إلى دور الضمير في الربط المفاهيمي وفي استقامة المعنى في النص، في حديثه عن "بناء الفعل على الاسم" كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩٦﴾ ﴾ [الأعراف: ١٩٦]. وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٥﴾ ﴾ [الفرقان: ٥]. وقوله تعالى: ﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [النمل: ١٧]. يقول عبد القاهر: "فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم فقيل: "إن وليّي الله الذي نزل

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص215.
(2) المرجع نفسه، ص215.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكتاب ويتولى الصالحين" و "اكتتبها فَتُملى عليه" و "حُشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فيوزعون" لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينفي أن يكون عليها"[1].

ومن التعابير التي استخدمها عبد القاهر في شروحه وتحليله لنصوص الشعر وتشير إلى الإحالة القبلية"، واستخدامه مصطلح: "الكلام المحتاج لما قبله" ومصطلح: "إعادة الذكر" ويظهر هذا في تعليقه على النص الشعري:

– زَعَــم العــواذل أن ناقــة جنــدب بجنــوب خبــت عُريــت وأجمــت
– كــذب العــواذل لــو رأيــن مناخنــا بالقادســية قُلــن: لجــحُ وأذلــت

يقول عبد القاهر "زاد هذا أمر، القطع والاستئناف، وتقدير الجواب تأكيداً، بأن وضع الظاهر وضع المضمر، فقال: "كذب العواذل ولم يقل "كذبن"، وذلك أنه لما أعاد ذكر "العواذل" ظاهراً كان ذلك أبين، وأقوى، لكونه كلاماً، مُستأنفاً من حيث وضعه وضعاً لا يحتاج فيه إلى ما قبله، وأتى به مأتى ما ليس قبله كلام"[2].

ففي قوله "موضع الكلام المحتاج لما قبله" إشارة على مفهوم الإحالة القبلية، وقوله: "وضع الظاهر وضع المضمر" معناه وضع الظاهر في موضع ما يستحق الإضمار لذكره مسبقاً.

وعن ميزة الإضمار على الإظهار حديث عبد القاهر وتعليقه على قول الشاعر.

– الليــــل داجٍ كنفــــا جلبابــــه والبــين محجــوراً علــى غرابــه[3]

(1) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص137.
(2) المرجع نفسه، ص236.
(3) المرجع نفسه، ص102-103.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول: "ليس ما ترى من الملاحة، لأن جعل لليل جلباباً، وحجر على الغراب، ولكن في أن وضع الكلام الذي ترى، فجعل "الليل" مبتدأ وجعل "داج" خبراً له، وفعلاً لما بعده، وهو "الكنفان" وأضاف الجلباب إلى "ضمير الليل" ... ولو قلت "كنفا جلباب الليل" لم يكن شيئاً" بمعنى لو أنه أظهر "الليل" بدل إضماره لما كانت له هذه الميزة، ولعل حكم الجرجاني على ميزة الإضمار هنا يأتي من باب أمن اللبس إذ، إن "جعل الثاني محل الأول مُلبس إذ قد يُظن أن الثاني ليس الأول"[1] والذي بالتالي يؤدي إلى التشتيت وعدم التماسك لا سيّما وأن نظرة النحاة قديماً أن "الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة كان الاختيار ضميره"[2]. وهو ما دعا إليه الدارسون المحدثون في ضرورة عدم امتداد المساحة بين العنصر اللغوي والعنصر المحال عليه في النص" إذ قد يؤدي هذا إلى تضارب في النص، حين يتكرر المشترك اللفظي مع اختلاف المدلولات"[3].

<u>الإحالة بالاسم الموصول:</u> وهي من الإحالات النصية الداخلية التي تحيل على سابق، وجاء ذكرها عند عبد القاهر في حديثه عن "الفرق في الخبر – التعريف بالذي" حيث يقول: "اعلم أن لك في الذي علماً كثيراً وأسراراً جمة وخفايا إذا بحثت عنها وتصورتها أطلعت على فوائد تؤنس النفس"[4] ثم يُتابع قوله: "والوجه في ذلك أن تتأمل عبارات لهم فيه، لِمَ وضع، ولأي غرض اجتلب ... فمن ذلك قولهم "إن الذي" اجتلب ليكون وصلةً إلى وصف المعارف بالجمل ... تقول: "مررت بزيد الذي

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، المُقتَصد في شرح الإيضاح، م1، ص174.

(2) سيبويه، حاشية الكتاب، ج1، ص62.

(3) انظر دي بوجراند، النص والخطاب، ص303.

(4) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص199.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبوه منطلق" و "بالرجل الذي كان عندنا أمس" فتجدك قد توصلت بـ "الذي" على أن أثبت زيداً من غيره بالجملة التي هي قولك "أبوه منطلق" ولولا الذي لم تصل إلى ذلك"[1].

واللافت للنظر أن الأسماء الموصولة وبيان دورها الربطي بين الجمل لم يقف عنده معظم الباحثين في علم اللّغة النصي، على الرغم من أهميتها في الربط الشكلي والدلالي، غير أنّها شكلت اهتماماً عند النحاة القدامى فقالوا: "معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ليتم اسماً يفتقر إلى كلام بعده تصله به"[2]، فهو بذلك يفتقر لما بعده ليتم معناه ووظيفته، كذلك، "... لا بد في كل جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها إلى الموصول وهو ضمير ذلك الموصول ليربط الجملة بالموصول"[3].

وفي بيان الجرجاني، وتحليله لدور الموصول في الربط الإحالي المفاهيمي، قوله: "والقول البيّن في ذلك، أن يقال: إنه إنما اجتلب حتى إذا كان قد عُرف رجلٌ بقصة، وأمر جرى له فتخصص بتلك القصة، وبذلك الأمر عند السامع، ثم أريد القصد إليه ذُكر "الذي" .... "تفسير هذا، أنك لا تصل "الذي" إلاّ بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها"[4].

ولم يقف عبد القاهر عند هذا الحد في نظرته للموصول ... إنما راح يتحدث عن الفرق بين الخبر بالذي والخبر مع غير الذي. إذ يقول: "فليس من أحدٍ به طِرقٌ إلاّ وهو لا يشك أن ليس المعنى في قولك "هذا الذي قدم رسولاً" كالمعنى إذا قلت "هذا قدم رسولاً من الحضرة" ... وليس ذاك إلاّ أنك في قولك "هذا قدم رسولاً من الحضرة"[5] مُبتدئ خبراً لم يبلغ السامع ولم يبلغه. ولم يعلمه أصلاً، وفي قولك: "هذا الذي قدم رسولاً" مُعلم في أمرٍ قد بلغه أن هذا صاحبه، فلم يخلُ إذن

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص199.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص101.
(3) المرجع نفسه، ج2، ص116.
(4) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص200.
(5) المرجع نفسه، ص201.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من الذي بدأنا به في أمر الجملة مع "الذي" من أنه ينبغي أن يكون جملة قد سبق من السامع علم بها فاعرفه، فإنه من المسائل التي من جهلها، جهل كثيراً من المعاني"[1].

الإحالة باسم الإشارة: بوصفها من الأدوات النحوية التي تشكل عنصراً يحيل على لاحق أو سابق في النص، ومن أمثلة الإحالة بأسماء الإشارة ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في باب الحذف في قول الشاعر:

– اعتـادَ قلْبـكَ مـن ليلـى عوائِـدُهُ وهَـاجَ أهـواءَك المكنونَـةَ الطلـلُ
– رَبْـعٌ قـواءٌ أذاع المُعْصِـراتُ بِـه وكُـلُّ حيْـرَانَ سـارٍ مـاؤُهُ خضِـلُ

قال: أراد "ذاك ربع قواء" أو هو "ربعٌ"[2]. فتقديره للمبتدأ باسم الإشارة "ذاك" يحمل ضمنياً الإحالة باسم الإشارة على لفظ سبق ذكره في النص جاعلاً الإعراب قرينة على وجود مثل هذه الإحالة والدليل قوله: "كما يضمرون المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصبون"[3].

ومثله أيضاً تحليله قول الشاعر:

– هل تعْرِفُ اليومَ رَسمَ الدَّارِ والطّلَلاَ كَمـا عَرَفْـتَ بجَفـنِ الصَّـيْقَل الخِلـلاَ
– دارٌ لِمـــروة إذْ أهلـــي وأهلُهُـــمُ بالكانســيّة نَرْعــى اللّهــوَ والغَــزلاَ

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص201.
(2) المرجع نفسه، ص146.
(3) المرجع نفسه، ص147.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول عبد القاهر: كأنه قال: [تلك دار][1]. بمعنى أن اسم الإشارة "تلك" يحيل على الدار في البيت الأول ممثلاً بذلك إحالة إشارية قبلية. وشكل كذلك رابطاً بين عنصر لغوي سابق وآخر لاحق.

الإحالة بأل التعريف: وهذه الإحالة، تدخل ضمن، الإحالة بإعادة الذكر من خلال "إعادة عنصر معجمي متصلاً، بأل العهد الذكري، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥]، فالعنصر الإحالي المتصل"بأل" العهد الذكري "المصباح" يحيل على لفظ "مصباح" السابق، وكذلك فإن لفظ الزجاجة يحيل على لفظ "زجاجة السابق"[2].

ولعل هذه الإحالة تتمثل عند عبد القاهر الجرجاني من خلال ذكره لميزة التعريف في النص الشعري:

- أتيتـــك عائـــذاً بـــك منـــ ك لَمّـــا ضـــاقَت الحيَـــلُ
- وصـــيّرنَي هـــواك وبـــي لِحيَنْـــي يضـــربُ المَثَـــلُ
- فـــإن سَـــلِمتْ لكُـــم نفســـي فمـــا لاقيتُـــه جلَـــلُ
- وإن قَتَـــل الهـــوى رجـــلاً فـــإني ذلـــك الرجُـــلُ

يقول: انظر إلى الإشارة والتعريف في قوله: "فإني ذلك الرجل"[3]. فميزة تعريف "الرجل" أنها أحالت لفظ "الرجل" إلى ما عُهد من الكلام السابق، إضافة إلى ما أدّاه، اسم الإشارة "ذلك" من ربط

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص147.
(2) بني ياسين، ياسين فوزي أحمد، الإحالة في النص القرآني، ص92.
(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص91.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بين ما ذُكر من صفات سابقة، وقوله: "ذلك الرجل" ولعل هذا التصور يوافق ما ذكره بعض الدارسين عن الإحالة "الارتكازية". وهي ذلك الضرب الذي يتمتع بخصيصة الامتداد الأفقي في النصوص، بحيث يذكر العنصر الإحالي في نقطة ما داخل النص ليحيل إلى المحال إليه والذي غالباً ما يكون بعد مجموعة من التراكيب"[1] ويجسد هذا المفهوم في نص الجرجاني السابق بأن تَقدَّم ذكر العنصر الإحالي "الرجل" مجموعة من التراكيب تصفه وتُبيّن حاله إلى أن وصل إلى "فإني ذلك الرجل".

ومثلهُ ما ذكره عبد القاهر أيضاً في حديثه عن الاستئناف عندما يكون الكلام "جواباً في التقدير" في مثل قول الشاعر:

– مَلكّتـــــهُ حَبلـــــي، ولكنَّـــــهُ ألقـــاهُ مـــن زُهـــدٍ علـــى غـــاربي
– وقـــال إنـــي فـــي الهـــوَى كـــاذبٌ اتـــــقىَ الله مـــــن الكَـــــاذِبِ"[2]

فتعريف لفظة "الكاذب" فيها إحالة إلى لفظة "كاذب" الأولى، من خلال العهد الذكري.

ومن لطيف ما ذكره عبد القاهر الجرجاني حول استخدام "أل التعريف" ودورها الإحالي، ما عُرف عنده "بالتعريف الموهوم" وهو إحالة اللفظ على ما يتصور في الخاطر والذهن، يقول عبد القاهر: "الضرب الموهوم من "الذي" فإنه يجيء كثيراً، أنك تقدر شيئاً في وهمك ثم تُعبر عنه بالذي" ومثاله قول الشاعر:

– أخـوك الـذي إن ربتـه قـال إنمـا أَرْبـــتَ، وإن عاتبتـــه لان جانِبُـــهُ

يعلق عبد القاهر على هذا البيت بقوله: "فهذا أو نحوه على أنك قدّرت إنساناً هذه صفته، وهذا شأنه. وأحلت السامع على من يعنُّ في الوهم دون أن يكون قد عرف رجلاً بهذه الصفة،

(1) انظر: الجراح، عبد المهدي، الخطاب وأثره في بناء نحو النص، ص97.
(2) انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص237.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فاعلمته أن المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه، حتى كأنك قلت: "أخوك زيدٌ الذي عرفت أنك إن تدعه لملمه يُجبك"[1]. فقوله: "أخوك زيد" تأكيداً من عبد القاهر أن اللفظ الذي أحلْتَ عليه معروفٌ لدى المتلقي، ومعهود لديه عن طريق الوهم والتخيّل، وكأنّه معروف على الحقيقة، وكذلك مثاله من الكلام المنثور في قول المأمون: "خد مني الخلافة وأعطني هذا الصاحب" يقول عبد القاهر: "فهذا التعريف الذي تراه في "الصاحب" لا يعرض فيه شك أنه موهوم"[2].

ونص آخر يُظهر تصور عبد القاهر للإحالة "بأل التعريف" حديثه عن قول الشاعر:

- أهـدى إلـيّ أبـو الحُسـين يـداً أرجـو الثـواب بهـا لديـه غـدا
- وكـذاك عَـاداتُ الكـريمَ إذا أوْلَـى يـداً حُسـبتُ عليـه يَـدَا
- وإن كـانَ يحسُـدُ نَفْسَـهُ أحَـدٌ فَلأزْعمُنَّـك ذلـك الأحَـدَ

يقول عبد القاهر "فهذا كله على معنى الوهم والتقدير، وأن يصور في خاطره شيئاً لم يره، ولم يعلمه، ثم يجريه مجرى ما عُهد وعُلم"[3].

الإحالة البعدية:

وهي التي تحيل إلى عنصر لاحق داخل النص وتكمن أهميتها في أنها "تستعمل لتوليد الشك والإثارة عند مستقبل النص إذْ يدفعهم إلى محاولة شغل الفراغ الذي يتركه الشكل البديل في أذهانهم... فتثير مشكلة مؤقتة لدى مستقبلي النص تساعد على إثارة اهتمامهم وزجّهم في صميم النص"[4].

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص185.

(2) المرجع نفسه، ص185.

(3) المرجع نفسه، ص184.

(4) أبو غزالة، إلهام، مدخل إلى علم لغة النص، ص94.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه الإحالة أطلق عليها "دي بوجراند" "الإضمار قبل الذكر" ويأتي فيه الضمير قبل ذكر مرجعه في "النص السطحي"[1]. وهذا المصطلح نفسهُ استخدمه عبد القاهرة الجرجاني للتعبير عن الإحالة البعدية، في سياق تحليله بعض النصوص كما في قوله تعالى:

﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٤ ﴾ [هود: ٤٤].

يقول: "إنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة القاهرة إلاّ لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحسن والشرف إلاّ من حيث لاقت الأولى بالثانية، والثالثة بالرابعة، وهكذا إلى أن تستقريها إلى آخرها وأن الفضل تناتج ما بينها، وحصل من مجموعها... ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور وهو [استوت على الجودي] ثم [إضمار السفينة قبل الذكر] كما هو شرط الفخامة والدلالة على عظم الشأن"[2].

ويعلل عبد القاهر استخدام هذا النوع من الإضمار بأن "ليس إعلامك الشيء بغتةً مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام ومن هاهنا قالوا: إن الشيء إذا أضمر ثم فُسّر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقديم إضمار ويدل على صحة ما قالوه، أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦] فخامةً وشرفاً وروعة لا تجد منها شيئاً في قولنا: [فإن الأبصار لا تعمى]"[3].

---

(1) انظر: دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ص301.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص45.

(3) المرجع نفسه، ص132.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالجرجاني في تناوله للإضمار يوجّه اهتمامه إلى دوره في الربط بين الجمل، كذلك دوره في إثارة المتلقي من خلال [التنبه، والتقدمة له] وما يتضمنه هذا النوع من الإضمار في تشويق القارئ إذ "يجبره على البحث في مكان آخر عن معناه][1].

كما يؤكد الجرجاني أن الإضمار [يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد] يُشير بذلك إلى دور الإضمار في التماسك الشكلي من خلال الربط والتماسك الدلالي من خلال مرجعيتهُ إلى سابق أو لاحق داخل النص.

والأمثلة على الإضمار سواء قبل الذكر أو بعده كثيرة ولسنا بصدد حصرها، ولكن القصد هو إظهار رؤية عبد القاهر الجرجاني في تحليله للضمائر، والتي وافقت أو قاربت لتحليل علماء النصية ولعل النص التالي يؤيد ما نذهب إليه، يقول في:

- إذا طَمَــعٌ يومــاً عَرانَــي قَرَيْتَــهُ كتائــبَ يــأسٍ، كَرَّهــا وطِرادَهــا
- أكُــدُّ ثِمــادي، والميــاهُ كثيــرةٌ أُعــالجُ منهــا حَفْرَهــا واكْتِــدادَها
- وأرضَــى بهـا مـن بحـرِ آخَـرَ إنّـهُ هـو الـرّيُ أنْ ترضَـى النُّفـوسُ ثِمادَهـا

المقصود قوله "إنه هو الرّي" وذلك أن الهاء في [أنه] تحتمل أمرين:

- أحدهما: أن تكون ضمير الأمر ويكون قوله "هو" ضمير "أن ترضى" وقد أضمره قبل الذكر شريطة التفسير، الأصل: "إن الأمر أن ترضى النفوس ثمادها الريُّ، ثم أضمر قبل الذكر كما أضمرت "الأبصار" في "فإنها لا تعمى الأبصار"... ثم أتى بالمضمر مصرَّحاً به في آخر الكلام، فعلم بذلك أن الضمير السابق له.
- والثاني: أن تكون الهاء في "أنه" ضمير أن ترضى قبل الذكر. ويكون (هو) فصلاً ويكون أصل الكلام: "إنَّ أنْ ترضى النفوس ثمادها هو الري ثم أضمر على شريطة التفسير"[2].

---

(1) يول، براون، تحليل الخطاب، ص249.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 318-319.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهو بهذا التحليل، لم يكتف بذكر الضمائر بوصفها أدوات نحوية فقط، إنما أوردها بمصطلحات نصية صريحة بوصفها عنصرًا إشاريًا تحيل إلى عنصر لغوي داخل النص إحالة قبلية أو بعدية، كذلك ربطه بين وظيفة الضمير الشكلية والمعنوية كما في تحليله للآية الكريمة: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]. يفيد من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لو قيل: [إن الكافرين لا يفلحون] لم يُفدْ ذلك، ولم يكن ذلك كذلك إلاّ لأنك تعلمه إيّاه من بعد تقدمه وتنبيه أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطّد ثم بنى ولوّح ثم صرح ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذه الطريق[1].

الإحالة المقامية:

وهي إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه المتكلم، وهذه الإحالة تؤدي إلى توسيع دلالة النص، وتشكيل الرؤيا لدى المتلقي لفهم النص"[2] كما تتيح له التفاعل مع المبدع أو المتكلم فيتحقق للنص انسجامه.

والإحالة المقامية عند عبد القاهر الجرجاني نلمسها في حديثه عن ضمير المتكلم أو الضمير العائد على الشاعر وذلك من خلال تحليله لأبيات من الشعر يقول مثلاً في بيتٍ للفرزدق:

– وما حَمَلَتْ أمُّ امريءٍ في ضُلوعِها أعقَّ مِنَ الجَاني عليها هجائياً

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص133.

(2) الهواوشة، محمد، أثر عناصر الاتساق في تماسك النص، ص93.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والنكتة التي يجب أن تراعى في هذا، أنه لا تتبيّن لك صورة المعنى الذي هو معنى الفرزدق، إلاّ عند آخر حرف من البيت حتى إن قطعت عنه قوله "هجائيا" بل "الياء" التي هي ضمير الفرزدق، لم يكن الذي تعقله منه ممّا أراده الفرزدق. بسبيل[1] "فالياء" في "هجائياً" ضمير عائد على الشاعر، أحيل إحالة مقامية، ومثله:

– أتينـــا إصـــبهان فهزّلتنـــا وكنـــا قبـــل ذلـــك فـــي نعـــيم

– وكـــان ســـفاهةً منـــيّ وجهـــلاً مســـيري لا أســـيرُ إلـــى حمـــيم

يقول: "لا أسير إلى حميم" حالٌ من ضمير المتكلم الذي هو "الياء" في "مسيري"[2].

وهذا كلام يحمل في مضمونه إشارة للضمير الذي يحيل على خارج النص في تمثيل للإحالة المقامية.

وبعد هذا العرض لتصور عبد القاهر ومقاربته لمفهوم الإحالة ودورها في ربط الجمل، في تصنيفها القائم على موقعها في النص ومرجعيتها، نذكر بعض الإحالات التي صنفّها بعض الباحثين[3] بحسب دلالتها ودورها في الترابط النصي. ووجد البحث توافقاً فيما ذكره عبد القاهر في تحليله للنصوص، نذكر منها:

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 534–535.

(2) المرجع نفسه، ص209.

(3) انظر في ذلك: الجراح، عبد المهدي، الخطاب وأثره في بناء نحو النص، ص92 وما بعدها. وبني ياسين، ياسين فوزي، الإحالة في النص القرآني، ص70.
إذ تناولا الإحالة التخالفية، الإحالة التماثلية، الإحالة الارتكازية... وغيرها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

<u>الإحالة التخالفية:</u> وهي إحالة يقصد بها الجمع بين عنصرين إحاليين يختلف أحدهما عن الآخر رغم اتفاقهما"[1].

يُمثّل هذا النوع من الإحالة، "التكرار" في قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ ﴾ [آل عمران: ٢٦]. يقول تمام حسان، في تكرار لفظة "الملك": "إن تكرار لفظ الملك قد حقق المطابقة في اللفظ أما القصد فقد اختلف"[2].

وتظهر هذه الإحالة بمفهومها السابق عند عبد القاهر في حديثه عن المصادر التي تتفرق بالصلة" في قوله "ومعنى هذا أنك تقول "الضرب" فتراه جنساً واحداً، فإذا قلت "الضرب بالسيف" صار بتعديتك له إلى السيف نوعاً مخصوصاً، ألا تراك، تقول: "الضرب بالسيف غير الضرب بالعصا"، تريد أنهما نوعان مختلفان وأن اجتماعهما في اسم "الضرب" لا يوجب اتفاقهما، ويُبيّن عبد القاهر رأيه من خلال نص المتنبي:

– توهمـوا اللعـب الـوغى، والطعـن فـي الــ ـهيجاء غيـر الطعـن فـي الميـدان

إذ يقول: "لولا أن اختلاف صلة المصدر تقتضي اختلافه في نفسه وأن يحدث فيه انقسام وتنوع، لما كان لهذا الكلام معنى، ولكان في الاستحالة كقولك "والطعن غير الطعن" فقد بان إذن إنه إنما كان كل واحد من الطعنين جنساً برأسه غير الآخر، بأن كان هذا في الهيجاء، وذاك في الميدان"[3]، وبهذا تمثيل لتكرار اللفظ مع اختلاف الدلالة والذي استند إليه بعضهم في وصفها بالإحالة التخالفية.

---

(1) الجراح، عبد المهدي، الخطاب وأثره في بناء نحو النص، ص100.

(2) حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، ج1، ص138.

(3) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص193–194.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

<u>الإحالة المرجعية "إحالة نص على نص"</u>: وهي كما يراها بعض الباحثين "إحالة مقطعية أو نصية، "تجمع كل الإحالات التي تعود على مفسِّر هو مقطع من ملفوظ "جملة أو نص أو مركب نحوي" وتتوفر في نصوص دون أخرى"[1].

ومن مظاهر هذا النوع من الإحالة إحالة نص يشكل محتواه محتوى نص آخر لا سيّما إذا أُحيل نص على نص إحالة خارجية "حيث يكون المحال عليه جزءاً من نص آخر كإحالة بيتٍ أو جزء منه على بيت آخر في قصيدة أخرى... كما في النقائض والمعارضات"[2].

وعبد القاهر الجرجاني كان من أسلوبه أن يحيل نصاً على آخر يشترك معه في الدلالة أو المعنى في المفاضلة بين نص ونص، وفي حديثه عن "الكناية في إثبات الصفة" ما يُظهر هذا التصور.

يقول في بيت زياد الأعجم:

– إن الســـماحة والمـــروءة والنـــدى فـي قبـة ضـربت علـى ابـن الحشـرج

إنه "يتناسب" ونظيرٌ لبيت يزيد بن الحكم بقوله:

– أصـبح فـي قيـدك السـماحةُ والمجـ ـدُ وفضـل الصـلاح والحسـب[3]

فهذه المناسبة بين البيتين تشكل تحققاً لإحالة نص على آخر بما تفرضه المناسبة من "اتفاق في المعنى بين البنيات التركيبية ودلالات متكررة. ومشاهد متقاطبة تفرض نفسها على القارئ. ولا ينفك المرسل منها حتى يعود إليها"[4].

---

(1) الأزهر الزناد، نسيج النص، ص119.

(2) انظر: بني ياسين، ياسين فوزي، الإحالة في النص القرآني، ص101.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص308.

(4) بشار، إبراهيم، الاتساق في الخطاب الشعري، مجلة المخْبر، العدد السادس – 2010، ص15.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وكذلك مناسبة بيت "زياد الأعجم" لقول الشنفرى:

– يبيـــتُ بِمنْجـــاةٍ مِـــنَ اللَّـــومِ بيتُهـــا إذا مـــا بُيُـــوتٌ بالملامَـــة حُلَّـــتِ

إذ يقول عبد القاهر: "وجدته يدخل في معنى بيت "زياد" وذلك أنه توصل إلى نفي اللوم عنها، وإبعادها عنه بأن نفاه عن بيتها، وباعد بينه وبينه، وكان مذهبه في ذلك، مذهب "زياد" في التوصل إلى جعل "السماحة والمروءة في ابن الحشرج" ... والفرق أن هذا ينفي، وذاك يُثبت، وذلك فرق لا في موضع الجمع، فهو لا يمنع أن يكونا من نصاب واحدٍ"[1].

فالجرجاني بكلامه السابق يُشير إلى تماثل المحتوى بين نصوص الشعر ليس في الدلالة والمعنى بل في الأسلوب أو الطريقة في التعبير عن المعنى، لذلك استخدم تعبير "مذهب" ليبيّن التقارب في الأُسلوب في استخدام الكناية عند الشاعرين.

ولعل تحقق الإحالة "المرجعية" في مفهومها يتمثل عند الجرجاني عندما تحدث عن "المعارضة" في الشعر، في نظرته أن المعارضة (ترجع إلى معاني الكلام المعقولة دون الألفاظ المسموعة وهو بهذا يرفض حدوث المعارضة بين الألفاظ المفردة "نحو أن يقول بدل "أسد" "ليث" وبدل "بَعُدَ" "نأى" ... وكان لا يعقل تعارض في الألفاظ المجردة)[2].

بل نجده يحدد "المعارضة" بين النصوص في أنّها "فيما فهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر نحو، أن تنظر في قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ﴾ [البقرة: ١٧٩]. وقول الناس "قتل البعض إحياء للجميع"[3].

---

(1) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص310–311.

(2) المرجع نفسه، ص259.

(3) انظر: المرجع نفسه، ص261.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالجرجاني في حديثه السابق يقرُّ أن المعارضة لا تكون في ألفاظ خارج عملية النظم، بل من خلال النصوص مشيراً بهذا إلى الإحالة المرجعية، وبمعنى أدق إحالة "معنى على معنى" بين نص ونص أو بين نص ونصوص أخرى متعددة.

وهذا النوع من الإحالات قد يعدّه بعضهم من قبيل "التناص" إلاّ أنه رُجّح من باب "إحالة نص على نص" لأمرين[1]:

1- وجود مرجع يتمثل بمقطع سابق من النص أو في نص آخر.

2- قصدية منشئ النص إرجاع المتلقي إلى المحال عليه.

وهكذا يظهر مبحث الإحالة بمفاهيمها وأشكالها عند عبد القاهر ضمن طرح خاص امتاز بحيويةٍ، بما قدّمه من تحليلات وشروح من خلال نماذج لغوية ونصوص عالية المستوى أظهرت عنصر الربط الشكلي والدلالي بين النصوص. ولعل الربط الدلالي هو السِّمةُ الغالبة في هذا المبحث لأن عبد القاهر في ذكره للإحالات كان يعلل هذا النوع من الترابط بأنه "إثبات وتأكيد وتبينٌ وتعيين"[2] لما سبقه.

وفي مجمل ما تقدم نستطيع القول إن عبد القاهر الجرجاني قد قارب ما جاءت به اللسانيات النصية في الإحالة وأنواعها ودورها في الربط النصي، بل نجد بعض مصطلحاته موافقة للمصطلح المعبر عن الإحالة عند النصيين، والتي نُصنّفها كالآتي:

---

(1) انظر: بني ياسين، ياسين فوزي، الإحالة في النص القرآني، ص101.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص230-231.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إحالة قبلية	إحالة بعدية	إحالة مقامية	الإحالة حسب إدلالها
– الكلام المحتاج لما قبله	– الإضمار قبل الذكر	– ضمير العائد على الشاعر	الإحالة التخالفية
– إضمار – ذكر	– الإضمار شريطة التفسير	– ضمير المتكلم	إحالة نص على نص (إحالة مرجعية)

ثانياً: الحذف.

عالجت اللسانيات النصية ظاهرة الحذف بصورة عامة، دون الالتفاف إلى أنواعه وشروطه وضوابطه، كما تناوله النحو العربي، إذ عَدَّ النصانيون ظاهرة الحذف عنصراً يؤدي الترابط على المستوى السطحي للنص بوصفه يُعبر عن "العنصر المفترض"[1] في النص، إذ تكمن غاية الحذف ودلالته على الاختصار والإيجاز شريطة أن يكون هذا العنصر اللغوي المحذوف مفهوماً لدى المتلقي، لذا كانت أهم مقومات ظاهرة الحذف قيامها على مقتضيات السياق بنوعيه المقالي والمقامي.

وتحتل هذه الظاهرة مكانة مهمة في النحو العربي، فقاموا بتعريفه وتقسيمه وبيّنوا أنواعه وأغراضه، وقد أطلقوا عليه "الحذف"، و"الإضمار بلا علامة" و"ترك الذكر"[2]، ولم يقف تناولهم للحذف حدّ، هذه الجوانب إنما تجاوزوا ذلك إلى إظهار الجانب الاستعمالي لهذه الظاهرة ومسوغاتها.

يقول صاحب الخصائص: "حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس لشيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه"[3].

---

(1) الخطابي، محمد، لسانيات النص، ص21.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص281.

(3) ابن جني، الخصائص، ج2، ص544.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأشار سيبويه إلى هذه الظاهرة بأنهم "يحذفون ويعوّضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"[1].

ليس هذا وحسب إنما اشترط وجود مسوّغ للحذف وهو "علم المخاطب به"[2] كما أشار إلى منع الحذف إذا أدّى إلى "الإلباس والإيهام"[3]، وعن وظيفة الحذف في جانبه الاستعمالي أشار النحاة كذلك إلى أن الحذف "يصلحه ويفسده غرض المتكلم"[4]. وهذا مؤداه عمق هذه الظاهرة عند النحاة العرب وعناية اللغويين لدقائقها وتفاصيلها في المستويين النحوي والدلالي وكذلك المستوى التداولي من حيث ضرورة مراعاة السياق المقامي، بمعنى أن للمخاطب دورًا مركزيًا في عملية الحذف فهو الذي يوجهها ويتحكم فيها باعتبار أن الحذف عملية لا يجريها المتكلم إلاّ وهو يراعي حساباً للمخاطب.

يعرض الجرجاني من خلال أسلوبه الذي امتاز بربط كل قضية نحوية بالجانب الدلالي لها. إذ يبدأ كلامه عن الحذف بقوله: "هذا باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبن"[5].

فالجرجاني إذ بدأ بهذا القول عن الحذف مجملاً، فقد أتبعه تفصيلاً وتمثيلاً لشروطه وأغراضه ودلائله كاشفاً عن مقاصدَ ومعانٍ متعددة يسعى المتكلم إلى إظهارها في الكلام.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 24-25.
(2) المرجع نفسه، ص47.
(3) المرجع نفسه، ج1، ص255.
(4) ابن جني، الخصائص، ج2، ص387.
(5) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص146.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد ركز عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن الحذف على حذف المبتدأ والمفعول به "وهو إذ يحرص على استخدام المصطلحات النحوية دون استخدام مصطلحي المسند إليه والمسند، نجده يُشير إلى أثر هذا الحذف على مستوى التركيب، لِيُبيّن أثره في الدلالة"[1].

كما أن الحذف الذي يُريدهُ الجرجاني هو الحذف الذي يظهر المحذوف فيه بالمعنى؛ أيّ أن "يعلم مكانه إذا تصفحت المعنى ووجدته لا يتم إذا لم يراع ذلك المحذوف، كما يُقال، فلان يحل ويعقد... إذ من البيّن أن المعنى يحل الأمور، ويعقدها... ولكن لا سبيل إلى إظهار ذلك المحذوف، ولو أظهرته أزلت البهجة وضاع ما تشعر به من رواء وجمال"[2].

فبدأ بحذف المبتدأ مُبيناً دقائقه في قوله: "ومن المواضع التي يطرد فيها، حذف المبتدأ "القطع والاستئناف" يبدأون بذكر الرجل ويقدمون بعض أمره، ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاماً آخر وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ مثال ذلك قوله:

وعلمـــــتُ أنّـــــي يـــــوم ذا ... ك مُنـــازلٌ كعبـــا ونهـــداً
قـــــومٌ إذا لبســـــوا الحديـــــ ... ـــد تتمـــرّوا حلقـــاً وقـــدّا[3]

جاءت (قومٌ) خبر لمبتدأ محذوف. وهو بهذا يعبر عن محذوف أو مضمرٍ يحيل إلى سابق تم ذكره في النص ويقول في موضع آخر في:

– العَـيْنُ تُبْـدي الحُـبَّ والبُغْضَـا ... وتُظْهِـــرُ الإبـــرام والنَّقْضـــا
– دُرّةُ، مـا أنْصَـفْتني فـي الهَـوَى ... ولا رحِمـــتِ الجَســـدَ المُنْضَـــى
– غضـــبى، ولا والله يَـــا أهلهـــا، ... لا أُطْعَـــمُ البَـــارِدَ أوْ تَرْضَـــى

(1) أبو الرضا، سعد، في البنية والدلالة، رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، ص108.
(2) المراغي، أحمد مصطفى، علوم البلاغة، ص82.
(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص147.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قوله ("غضبى" وذلك أن التقدير "هي غضبى" أو "غضبى هي" لا محالة، ألا ترى أنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف وكيف تأنس إلى إضماره؟ وترى الملاحة كيف تذهب إن أنت رمت التكلم به)[1].

نلمس من نص الجرجاني السابق جانبين، الأول عرضه لظاهرة الحذف من خلال نص، والثاني تأكيده لدور الحذف في تحقيق الانسجام للنص عندما عبر عن جودة الحذف بـ "ترى النفس تتفادى من الإظهار، وتأنس إلى الإضمار" وهو بهذا لا يكتفي، بوصف الحذف بأنه ظاهرة نحوية شكلية، إنما يوجّه تحليله لها كونها ظاهرة دلالية، تسهم في انسجام النص، والتأثير في متلقيه.

وبعد ذلك ينتقل عبد القاهر الجرجاني، إلى حذف المفعول به، في التراكيب مبيناً له دقائق ولطائف عدّة يقول: "فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حُذف خصوصاً فإن الحاجة إليه أمس وهو مما نحن بصدده أخص واللطائف كأنها فيه أكثر ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر"[2]. فقسّم الحذف فيه قسمين[3]:

1- قسم يحذف فيه المفعول به لإثبات الفعل، كما في "فلان يحلُّ ويعقد" و "يأمر، وينهى" و "يضر وينفع"، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول.

2- وقسم حذف المفعول مقصود لدلالة الحال عليه وهذا يقع في قسمين:

- حذف جلي مثل "أصغيت إليه" وهم يريدون "أذني" و "أغضيت عليه" والمعنى "جفني".

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، الدلائل، ص152.

(2) المرجع نفسه، ص153.

(3) انظر: المرجع نفسه، دلائل الإعجاز، ص 154-156.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- حذف خفي تدخله الصنعة فيتفنّن ويتنوّع في أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد عُلِم مكانه، إمّا بجري ذِكر أو دليل حال إلاّ أنك تُنسيه نفسك وتخفيه، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلاّ لأن تثبت نفس معناه، من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرّض فيه لمفعول".

وقد عدّ بعضهم الحذف في النص ""إحالة بالحذف" بوصفه عملية تحدث عندما يصل المتلقي بالتتابع الخطي للنص إلى نقطة تجبره على الرجوع إلى سابق، دون وجود عنصر إحالي مكتوب أو منطوق"[1] أو "إحالة بالصفر"[2] باعتبار أن العنصر اللغوي الإحالي غير ظاهر في التشكيل السطحي للنص.

ولعل هذا يوافق ما ذكره الجرجاني لا سيّما أنه ذكر من أنماط الحذف "حذف الضمير" إذا دل عليه ذكر سابق كما في تعليقه على قول الشاعر:

- جزى الله عنا جعفراً حينَ أُزلفت بنا نعلنا في الواطئين فزلتِ
- أبو أن يملونا، ولو أن أمنّا تلاقي الذي لاقوه منا لملّتِ
- هم خلطونا بالنفوس وألجأوا إلى الحجرات أدفأت وأطلت

يقول عبد القاهر: "فيها حذف مفعول مقصود، قصده في أربعة مواضع قوله: "لملّت" و "ألجأوا" و "أدفأت" و "أظلت" لأنه الأصل "لملّتنا" و "ألجأونا" إلى حجرات أدفأتنا وأظلتنا" إلاّ أن الحال على ما ذكرت لك من أنه في حد المتناسي ... وتوفير العناية لإثبات الفعل"[3]. وهو بهذا يرى أن هذا الحذف يحقق جمالية وانسجامًا للنص لا يتحقق "مع إظهار المفعول"[4].

---

(1) بني ياسين، ياسين فوزي، الإحالة في النص القرآني، ص87.
(2) المرجع نفسه، ص90.
(3) الجرجاني، عبد القاهر، الدلائل، ص158-159.
(4) انظر: المرجع نفسه، ص161.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا العرض ليس القصد منه حصر جميع ما ذكره عبد القاهر عن ظاهرة الحذف، وإنّما أردنا الإشارة إلى أنه ذكر للحذف جملة من الخصائص مركزاً اهتمامه على أثر هذه الظاهرة في المعنى والبيان، والتذكير بدور السامع في تحققها.

ثالثاً: الاستبدال.

يُعدُّ الاستبدال أحد العناصر السطحية التي تسهم في تماسك النص وذلك من خلال ضمان استمرارية العنصر المستبدل فيه بوصف هذا العنصر "عملية تتم داخل النص وتقوم على تعويض عنصر في النص بعنصر آخر، وتتم العلاقة هنا في المستوى النحوي أو المعجمي سواء بين الكلمات أو العبارات"[1].

بهذا يكون الاستبدال عنصراً يحيل إلى سابق في النص، وإذا أردنا اختبار هذه الظاهرة عند عبد القاهر الجرجاني وجدناه يعبر عنها تعبيراً ضمنياً من خلال تحليله بعض النصوص من مثل تحليله لقوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [هود: ٤٤]، فنجد فكرة علاقة الاستبدال عنده من خلال تعبيره عن "الارتباط بين الكلم" في قوله: "مقابلة "قيل" في الخاتمة، بـ "قيل" في الفاتحة، أفترى لشيء من هذه الخصائص التي تملؤها بالإعجاز والروعة"[2].

فاستخدام الجرجاني لكلمة "مقابلة" يؤكد وعيه للعلاقة بين "قيل" الأولى و "قيل" الثانية وما بينها من علاقة التقابل التي "تقتضي إعادة التحديد الاستبعاد، ذاك أن العلاقة الاستبدالية لا تقوم

(1) الخوالدة، فتحي، تحليل الخطاب الشعري، ثنائية الاتساق والانسجام، ص70.
(2) انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص46.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على التطابق وإنما على التقابل والاختلاف الذي ينتج عنه الاستبعاد دون أن يلغي ذلك وظيفة الاتساق"[1].

وهذا الاختلاف أو التقابل بين الكلمتين جلي من خلال ما تضمنته كل لفظة في النص القرآني من قضايا، فـ "قيل" الأولى تعلقت بـ أمر الأرض والسماء بأفعال أرادها الله عزّ وجل، و"قيل" الثانية حملت مضمونًا آخر وهو هلاك للقوم الظالمين، كذلك في قول عبد القاهر الجرجاني "ثم تأكيد ذلك وتقريره بـ "قضي الأمر"[2]، يحمل معنى الاستبدال بأن "انقضاء الأمر" استبدال من جميع الأفعال والأمور السابقة في الآية. وفي قوله "تأكيد ذلك" دليل على هذا الرأي. فعبد القاهر الجرجاني يعدّ التأكيد "أن يتحقق باللفظ معنى قد فهم من لفظ قد سبق منك"[3].

ومما يُعدُّ من ضروب الاستبدال عند الجرجاني في حديثه عن الاستبدال الواقع بين الأدوات النحوية التي تؤدي معنى "القصر" تحديداً بنية "إنما" و "ما وإلاّ" في التراكيب في مثل قولهم:

أنــا الذَّائــدُ الحــامي الــذِّمار، وإنَّمــا يُــدافِعُ عَــن أحسَــابِهم أنــا أو مِثْلِــي

يقول عبد القاهر "وقول الشاعر: "إنما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي" = المعنى ما يدافع عن أحسابهم "إلاّ أنا أو مثلي"[4] مؤكداً أن "هذه المسألة وإذ قد عرفتها، فالأمر فيها بيّن أن الكلام "بما" و "إلاّ" قد يكون في معنى الكلام بـ "إنما"[5].

(1) خطابي، محمد، لسانيات الخطاب، ص21.
(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص46.
(3) المرجع نفسه، ص220.
(4) المرجع نفسه، ص328.
(5) المرجع نفسه، ص339.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والجرجاني إذ كان يضع "إنما" كبنية افتراضية في مقابل بنية "ما وإلاّ" يُبيّن إمكان تبادلهما مع عدم تغيير المعنى، أو لزوم وقوع تغيير في المعنى عند العدول عن بينة منهما إلى أخرى"[1]، مع الإشارة إلى دعوة عبد القاهر إلى النظر والتّمعُن، في دقة كل بنية في أداء معناها ودلالتها الخاصة، وإلى ملاحظة الفرق بين دلالة "إنما" وموقعها وأنها تأتي في سياق "أمر لا يجهله المخاطب ولا ينكره" و "ما وإلاّ" ودلالتها في سياق "ينكره المخاطب ويشك فيه"[2] يؤكده قوله: "اعلم أنهم وإن كانوا قد قالوا هذا الذي كتبته لك، فإنهم لم يعنوا بذلك أن المعنى في هذا هو المعنى في ذلك بعينه وأنّ سبيلها سبيل اللفظين يوضعان لمعنى واحد، وفرقٌ بين أن يكون في الشيء معنى الشيء، وبين أن يكون الشيُ الشيءَ على الإطلاق"[3]، ويؤدي هذا الكلام أو التفسير عند عبد القاهر، المفهوم النصي للاستبدال بمفهومه الدقيق من أن الاستبدال عنصر يربط بين لفظين أو قولين. مع مراعاة التغيير أو الاختلاف الدلالي الذي قد يطرأ على التركيب من استبدال عنصر لغوي بآخر"[4].

ومما يُعدُّ من قبيل استبدال صفة بأخرى ما ذكره عبد القاهر في "الاستئناف" كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ [لقمان: ٧].

(1) بحيري، سعيد، دراسات لغوية، ص260.

(2) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص330.

(3) المرجع نفسه، ص329.

(4) انظر في ذلك: يول، براون، تحليل الخطاب، ص316.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول عبد القاهر: "لم يأتِ معطوفاً نحو "وكأن في أذنيه وقراً" لأن المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقرٌ هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع، إلا أن الثاني أبلغ وآكد في الذي أريد"[1] فاحتمال الصيغتين لدلالة واحدة أدّى مفهوم الاستبدال.

كذلك تعليق عبد القاهر على قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١] يتضمن مفهومًا استبداليًا بين الصيغ بقوله: "إن هذا إلاّ ملك كريم" "مشابك" لقوله: "ما هذا بشراً" ومداخل في ضمنه من ثلاثة أوجه، وجهان هو منهما شبيه بالتأكيد ووجه هو فيه شبيه بالصفة"[2].

وفي محاولة للنظر في الفنون البلاغية في نظرة جديدة وأفُق جديد قد تتوافق ومنظور اللسانيات النصية، أردنا أن نجتهد في وصف بعضها وعدّها من العناصر الاستبدالية، لا سيّما إذا ما وجدنا ما يؤيد هذا الطرح. فأول ما يمكننا ملاحظته في هذا الجانب هو العلاقة الاستبدالية القائمة بين عنصري التشبيه في كل من الاستعارة والكناية والمجاز. فجميعها قائمة على عنصرين: عنصر غائب وآخر حاضر في اعتماد مبدأ النقل والعدول أو ما يُسمّى في الدراسات اللغوية الحديثة بـ "الانزياح" بوصفه "خروجًا عن المألوف أو ما يقتضيه الظاهر أو خروج عن المعيار قصد إليه المتكلم"[3]. ويعزز هذا نظرة الجرجاني لهذه الفنون بأنها تتداخل فيما بينها، وبأنها قائمة على "التناص" في أدائها. يقول: "الواجب في قضايا المراتب: أن نبدأ بالعام قبل الخاص والتشبيه كالأصل في الاستعارة وهي شبيه بالفرع له أو صورة مُقتضية من صورة"[4].

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز ص228–229.

(2) المرجع نفسه، ص229.

(3) أبو العدوس، يوسف، الأسلوبية، الرؤية والتطبيق، ص180.

(4) الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، ص22.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والعدول في البلاغة العربية يتمثل في ضروب البلاغة جميعها يؤكده قول عبد القاهر الجرجاني بأن "الكناية والاستعارة والتمثيل... وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول، باللفظ الظاهر، فما من ضرب من هذه الضروب إلاّ وهو إذا وقع على الصواب وعلى ما ينبغي له أوجب الفضل والمزية"[1]، فجميع هذه الفنون يحدث فيها عدول أو انحراف من خلال "نقل العبارة عن موضع استعماله في أصل اللغة إلى غيره لغرض، وذلك الغرض، إمّا أن يكون شرح المعنى وفضل الإبانة عنه أو تأكيده والمبالغة فيه أو الإشارة إليه بقليل من اللفظ"[2]، وهذه الأغراض هي التي بسببها يكون العدول، وهذا العدول يكون بين عنصرين بينهما علاقة مشابهة وهذا نجده في مفهوم المجاز بأنه "ما جاوز وتعدى عن محله الموضوع له إلى غيره لمناسبة بينهما إمّا من حيث الصورة أو من حيث المعنى اللازم المشهور أو من حيث القرب والمجاورة كاسم الأسد للرجل الشجاع"[3].

فهذا مؤداه أن الكناية، والمجاز والاستعارة والتمثيل فنون بلاغية تحدث باستبدال تعبير بآخر وفي هذا يقول عبد القاهرة في باب "اللفظ يطلق ويراد به غير ظاهره"، "أعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفنناً... يدور في الأمر الأعم على شيئين، الكناية والمجاز والمراد بالكناية ها هنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللّغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردِفه في الوجود فيومئ به إليه"[4].

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص430.
(2) العسكري، أبو هلال، انظر كتاب الصناعتين، ص274.
(3) الجرجاني، القاضي، كتاب التعريفات، ص203.
(4) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص66.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ففي قوله "يجيء إلى معنى هو تاليه" و "رِدفه" تأكيد أن هناك علاقة قائمة بين عنصرين، وهذه العلاقة تعتمد مبدأ المشابهة والترادف في الدلالة على المعنى المراد. ثم يتابع "يوميء به إليه" أي يُشير باللفظ الحاضر إلى ذلك العنصر الغائب المراد التعبير عنه، مع ضرورة توفر قرينه لتسوغ هذه العلاقة، يعيها كل من المتكلم والمتلقي، يحددها "السياق وما يحويه من ظرف بيئي أو اجتماعي أو حضاري معين"[(1)]، فالاستعارة مثلاً هي: "انتقال في الدلالات وخروج الاسم عمّا كان يدل عليه في الأصل إلى دلالة جديدة يكتسبها في السياق"[(2)]، واتكاء هذا الأمر على السياق بنوعيه المقالي والمقامي، يؤكد هذا قول الجرجاني "أن هذه المعاني التي هي [استعارة] وكناية وتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها، من مقتضيات النظم، وعنها يحدث وبها يكون لأنه لا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد، ولم يتوخ فيها حكم من أحكام النحو، فلا يتصور ها هنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من دون أن يكون قد ألّف مع غيره"[(3)]. إشارة إلى تحقق هذه الضروب من خلال نص أو تركيب ومن خلال العلاقات القائمة بين الألفاظ والعبارات ذلك "أن الصور البيانية في واقعها جزء من النظم وليس سر جماله بل النظم في الواقع هو سر جمالها"[(4)].

وقد ذكر غير باحث تمثيل فنون البلاغة هذه على علاقات الاستبدال وخير مثال ما جاء في النظرية الاستبدالية في الاستعارة وفي المجاز العقلي، فالاستعارة مثلاً "تتعلق بكلمة معجمية تحصل باستبدال كلمة حقيقية بكلمة مجازية، وهذا الاستبدال مبنيٌّ على علاقة المشابهة الحقيقية والوهمية"[(5)]. وهي في معنى آخر "شيء لغوي لا لفظي لا يزيد عن تحول في معنى اللفظ أو تبديل

---

(1) اسماعيل، عز الدين، قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني، ص39.

(2) صمود، حمادي، التفكير البلاغي عند العرب، ص581.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص300.

(4) حسين، عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص404.

(5) مفتاح، محمد، تحليل الخطاب الشعري، إستراتيجية التناص، ص83.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيه من المعنى الحقيقي الذي وُضع له إلى معنى مجازي آخر"[1]، وهذا نجد مضمونه في كلام عبد القاهر في أن "الاستعارة أن تريد تشبيه الشيء بالشيء فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه، تريد أن تقول "رأيتُ رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواءً" فتدع ذلك وتقول "رأيتُ أسداً"[2].

والهدف من هذا النوع من الاستبدال الذي يستند على مبدأ التلميح بدلًا من التصريح، أنك إذا قلت: "رأيت أسداً" كان لكلامك مزية لا تكون إذا قلت: "رأيت رجلاً هو والأسد سواء"[3]، وكذلك في: "بلغني "أنك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى" كان أوقع من صريحه الذي هو قولك: بلغني أنك تتردد في أمرك"[4]. فإنك لما كنيّت عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى أنك زدت في إثباته فجعلته أبلغ وآكد وأشد"[5].

وهذا النوع من الاستبدال لا يكتفي بضمان استمرارية العنصر اللغوي في فضاء النص، بل تتجاوز وظيفته إلى المستوى الدلالي ليشكل عنصراً لشد انتباه المتلقي وإثارته ثم هو يحقق جمالية للنصوص يحدث بها الفضل والميزة لا سيّما نصوص الشعر ومن خلالها نفضّلُ مُبدعاً على آخر لأن هذا النوع من الكلام يعتمد "فنية التعبير اللغوي وتلك الفنية تعتمد على تفجير الطاقات اللغوية الداخلية وهذا أمر لا يتأتى إلاّ مع عالم بفنون اللّغة وأسرارها"[6].

---

(1) بن ذريل، عدنان، اللّغة والبلاغة. ص55.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص67.

(3) المرجع نفسه، ص67.

(4) المرجع نفسه، ص70.

(5) المرجع نفسه، ص71.

(6) الزهرة، شوقي علي، الأسلوب بين عبد القاهر وجون ميري، ص14.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

كما أن هذه الفنون البلاغية تحتاج من المتلقي قدرة على الاستدلال لفهم ما يعنيه المتكلم، في عملية منسجمة بين المتكلم والمستمع، يقول الجرجاني: "ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة، والتمثيل... فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوحيه ظاهره ثم يعقل السامع ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك، كمعرفتك من "كثير الرماد" = أنه مضياف، وطويل النجاد أنه طويل القامة ومن نؤوم الضحى في المرأه، أنها مترفة مخدومة"[1].

فقوله "على سبيل الاستدلال" موافق لما جاءت به اللسانيات النصية فيما يُسمّى عمليات الانسجام النصي والذي يُعدّ الاستدلال جزءاً منها بوصفه عملية تستند إلى المعرفة الخلفية لدى المتلقي إذ عرفّوا الاستدلال بأنه: "تلك العملية التي يجب على القارئ القيام بها للانتقال من المعنى الحرفي لما هو مكتوب أو مقول إلى ما يقصد الكاتب أو المتكلم إيصاله"[2].

وعن هذا التوافق في مفهوم الاستدلال بين عبد القاهر الجرجاني وعلماء النصية. نجد أن عبد القاهر اعتمد الاستدلال العقلي في فهم معنى المعنى، وقد أشار إلى ذلك غير مرة في دلائله، ولعل حديثه عن مفهوم الكناية في الكلام يوضح فكرة حدوث الاستدلال عند المتلقي يقول: "تنظر أولاً إلى الكناية وإذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثبات المعنى، أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ، ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم "هو كثير رماد القدر" عرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة، لم تعرف ذلك من اللفظ، ولكنك عرفته، بأن رجعت إلى نفسك فقلت: إنه كلامٌ قد جاء عنهم في المدح، ولا معنى للمدح بكثرة الرمّاد، فليس إلاّ أنهم أرادوا أن يدلّوا بكثرة الرمّاد على أنه تنصب القدور الكثيرة، ويطبخ فيها للقرى والضيافة، وذلك

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 262-263.
(2) يول، براون، تحليل الخطاب، ص69.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لأنه إذا كَثُرَ الطبخ في القدور، كثر إحراق الحطب تحتها، وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لا محالة، وهكذا السبيل في كل ما كان فيه كناية"[1]. ثم يُتابع كلامه: "وإذا عرفت هذا في الكناية فالاستعارة في هذه القضية"[2].

أي أن الأمر في الاستدلال على المعنى في الاستعارة كما هو في الكناية.

وهذا الذي ذكره عبد القاهر الجرجاني بشأن الاستدلال على المعاني في الكنايات، عُرف في نحو النص بـ "نظرية الأطر" لـ "منسكي" وهي طريقة تمثل المعرفة الخلفية لدى المتلقي ومضمونها "أن معرفتنا مخزنة في الذاكرة على شكل بنيات ومعطيات يُسميها الأطر، تمثل وضعيات جاهزة... وتُعدُّ الأطر تمثيلات نموذجية جاهزة لوضعيةٍ ما بحيث أن المتلقي لا يحتاج إن صادف كلمة "مَنْزل" في خطاب ما، أن يذكر بأن لهذا المنزل سقفاً وباباً باعتبار أن هذه المعلومات، جاهزة لديه"[3]. وهذه النظرية بمضمونها شبيهة بما قدّمه الجرجاني في الاستدلال على المعاني الناتجة من الاستعارات والكنايات في النصوص.

وإذا جاز لنا هذا التصور في تحقق علاقة الاستبدال في هذه الفنون البلاغية السالفة الذكر، والتي تعتمد أسلوب التلميح بدل التصريح يمكن تمثيل هذه العلاقة في المستبدل والمستبدل منه على سبيل المثال كالآتي:

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص431.

(2) المرجع نفسه، ص431.

(3) الخطابي، محمد، لسانيات الخطاب، ص62-63.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستبدل	المستبدل منه
– رأيت رجلاً شجاعاً	"رأيتُ أسداً"
– امرأة مترفة مخدومة	"نؤوم الضحى"
– طويل القامة	"طويل النجاد"
– كثير القِرى والضيافة	"كثير الرَّماد"

رابعاً: الوصل.

إن الأساس في أي نظام لغوي اعتماده عدداً من الوسائل في تشكله، وأهم هذه الوسائل أسلوب الربط متمثلاً بأدواته التي بعضها يعتمد الإدراك العقلي أو الذهني، وبعضها الآخر يعتمد على وسائل لغوية ظاهرة يجمعها مصطلح "الوصل"، كما أطلق عليه علماء النصية وقسموه أنواعًا تبعاً لنوع الأداة والمعنى الذي يؤديه.

والوصل بمفهومه وعناصره متواجد في النحو العربي وقد احتل أبواباً وفصولاً في كتبهم ومصنفاتهم، أما الوصل الذي معناه الربط بين الألفاظ والجمل فهو نواة نظرية النظم الأولى التي تقوم على رفض الجرجاني لأي نظام للكلام دون النظر في قيم الربط، المتمثلة في "معاني النحو" وقد تناول الجرجاني الوصل وجعل له باباً سمّاه "باب الوصل والفصل" بدأ فيه: "أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها أو المجيء بها منثورة تنساق واحدة منها بعد الأخرى من أسرار البلاغة"[1]، ثم أتبع كلامه بحديث عن أدوات الربط من خلال النظر في "الحروف التي تشترك في معنى، ثم تنفرد كل واحدة منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه... وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف موضع

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص222.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع "الواو" من موضع "الفاء" وموضع "الفاء" من موضع "ثم"، وموضع "أو" من موضع "أم"، وموضع "لكن" من موضع "بل"[1]. فهذا كلام فيه إشارة إلى أن أنواع الوصل أو "الربط بالأدوات" التي ذكرها "هاليدى وحسن" في تصنيفها ضمن[2]:

- الوصل الإضافي وتحققه الأدوات [الواو، الفاء، ثم، أو، أم].
- الوصل العكسي وتحققه الأدوات [لكن، بل]

وكذلك تناول عبد القاهر الوصل في التعبير عن "الربط النصي" بقوله: "فأمر العطف إذن، موضوع على أنك تعطف تارة جملة على جملة، وتعمد أخرى إلى جملتين أو جمل فتعطف بعضاً على بعض، ثم تعطف مجموع هذه على مجموع تلك"[3].

وقد قسّم عبد القاهر "الوصل" أنواعًا نذكر منها[4]:

1- "جملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلاّ أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى"، وهذه الحالة التي أجاز فيها الربط بواسطة الأدوات والذي أطلق عليه النصانيون "الربط الإضافي" كما في:

- الواو، في "جاءني زيد وعمرو".
- الفاء، في "أعطاني فشكرته".
- ثم، في "خرجتُ ثم خرج زيد".
- أو، في "يعطيك أو يكسوك"[5].

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص82.
(2) الخطابي، لسانيات الخطاب، ص .
(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص245.
(4) المرجع نفسه، ص243.
(5) المرجع نفسه، ص224.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم يقتصر حديث الجرجاني عن الربط على أدوات العطف، إنما تناول معظم الأدوات النحوية والتي تسهم في التماسك الشكلي والدلالي، فقد ذكر الربط "بأنّ" ودورها في ربط النظم اللاحق بالنظم السابق، يقول: "فأنت ترى الكلام بها مستأنفاً غير مستأنف مقطوعاً موصولاً معاً"[1].

وهو بتناوله لأدوات الربط لا يكتفي بالحديث عنها بوصفها روابط تسهم في التماسك الشكلي إنما بحث في المعاني التي تؤديها وخصوصيتها في التركيب وكذلك تأثيرها بما يجاورها من الألفاظ، بقوله: "أن سبيلنا إن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد ثم نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرف حالها"[2].

ويقول أيضاً "فليس الفضل للعلم بأن "الواو" للجمع "والفاء" للتعقيب بغير تراخٍ و "ثم" له بشرط التراضي و "إن" لكذا، و "إذا" لكذا، ولكن لأن يتأتّى لك إذا نظمت شعراً أو ألفت رسالة أن تحسن التخيّر، وأن تعرف لكل من ذلك موضعه"[3].

2- "جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف، والتأكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف البتة، لشبه العطف فيها، لو عطفت بعطف الشيء على نفسه".

وهذا يمثل الربط دون أداة بين الألفاظ والجمل، وهو ربط يجعل الاسم الثاني والأول "كالاسم الواحد في الحكم"[4]، وهو ما يعرف بـ "الربط البياني" الذي قاعدته "كل جملتين متتاليتين في النص ثانيهما بيان للأولى ترتبطان ارتباطاً مباشراً بغير أداة"[5].

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص273.
(2) المرجع نفسه، ص222.
(3) المرجع نفسه، ص250.
(4) ابن يعش، شرح المفصل، ج3، ص38.
(5) الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص28.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وتفسير عدم استخدام الأدوات النحوية في مثل هذا النوع يعلل بكمال الاتصال بين الصفة والموصوف، والتأكيد والمؤكد... لذا لم يحتج إلى الربط بأداة.

ومن أنواع الربط التي ذكرها عبد القاهر "ما أُطلق عليه الوصل العكسي. والذي تمثله الأدوات: "لكن" و "بل" نذكر حديثه عن "لكن" بقوله: "لو قلت "ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس" كان فاسداً ومما ينبغي أن تعلمه، أنه يصح لك أن تقول: "ما ضربتُ زيداً ولكني أكرمته" فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو في "ضده" ولا يصح أن تقول: "ما زيداً ضربت ولكن أكرمته". وذاك أنك لم ترد أن تقول: "لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك ولكنك أردت، أنه لم يكن المفعول هذا ولكن ذاك، فالواجب أن تقول ما زيداً ضربت ولكن عمراً"[(1)].

فهو بهذا يقدم شروطاً دلالية لاستخدام لكن مع النفي في إشارة إلى المعنى الذي تؤديه في سياق ربط الجمل، وقوله "إثبات معنى هو في ضده" يحمل مضمون "الربط العكسي" الذي جاءت به اللسانيات النصية.

كذلك تناول عبد القاهر الجرجاني "أسلوب الشرط وبيّن دوره في التماسك النصي ممثلاً لما يُسمّى "**الوصل السببي**" بوصف الشرط "يربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة"[(2)].

ويأتي الربط من خلال أسلوب الشرط فيما يمثله من أنواع إذْ يكون فيه الارتباط على أوجه منها، الارتباط السببي إذْ "تكون عبارة الجواب مُسَبَبة عن عبارة الشرط ولازمة لها"[(3)]. وهذا ما عرضه عبد القاهر في تحليله بعض النصوص، مستنداً منذ البداية على أن من طرق التعليق أن

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص126-127.

(2) ابن يعش، شرح المفصل، ج1، ص89.

(3) انظر: البياتي، سناء جميل، قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص385.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"نجعل بعضها بسبب من بعض"[1]. أيضاً اعتماد أسلوب الشرط كأحد الضروب التي يتم بواسطتها تعلق الكلم بعضها ببعض"[2].

ومن تحليلاته اللغوية في بيانه "الوصل السببي" أو العلاقة السببية بين الجمل عند العطف على جواب الشرط في قوله: "متى عُطف على جواب الشرط شيء "بالواو" كان ذلك على ضربين: أحدهما أن يكونا شيئين يتصور وجود كل واحد منهما دون الآخر، ومثاله قولك: "إن تأتني أكرمك أعطك وأكسك"، والثاني: أن يكون المعطوف شيئاً لا يكون حتى يكون المعطوف عليه، ويكون الشرط لذلك سبباً فيه بوساطة كونه سبباً للأول، ومثاله، قولك: "إذا رجع الأميرُ إلى الدار استأذنته وخرجت"، فالخروج لا يكون حتى يكون الاستئذان، وقد صار "الرجوع" سبباً في الخروج، من أجل كونه سبباً في الاستئذان، فيكون المعنى في مثل هذا على كلامين، نحو: "إذا رجع الأمير استأذنت، وإذا استأذنت خرجت"[3].

فهذا يدخل في العلاقات التي تشكل ترابطاً بين قولين يكون أحدهما سبباً للآخر أو معللاً له، ومثل هذا حديث عبد القاهر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾ بيان للمعنى في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ﴾، (ولِمَ أُمروا بأن يتقوا)[4]. وهذا يلتقي مع منظور اللسانيات النصية الحديثة فيما أطلقوا عليه "الإحالة التعليلية أو السببية"[5] بوصف أسلوب الشرط

(1) الجرجاني، عبد القاهر، الدلائل، ص4.
(2) المرجع نفسه، ص5.
(3) المرجع نفسه، ص233-234.
(4) المرجع نفسه، ص323.
(5) أنظر: بحيري، سعيد حسن، دراسات لغوية تطبيقية بين البنية والدلالة، ص140.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أو الجزاء يقوم على التعلق بين الأحداث المترابطة والتي تعتمد علاقة منطقية، علاقة السبب والنتيجة"[1].

وعند ذكر بعض أمثلة عبد القاهر الجرجاني في دلائله حول طرق الربط والوصل لا ندعي الوقوف على جميع ما ذكره في هذا الخصوص بل إننا نذكرها لنبرهن معالجته لها من منظور نصي ونظرة كلية شاملة تحقق تماسك النص وانسجامه.

المستوى المعجمي:

مثلما يتحقق التماسك النصي من خلال المستوى النحوي بأدواته وعناصره كما تبيّن سابقاً، فإن جزءاً منه يتحقق عَبرَ المفردات المعجمية فيما بينتهُ اللسانيات النصيّة في دور المستوى المعجمي الفعّال في "بناء شبكة متصلة العلاقات في المنجز النصي، لكونه يعمد إلى ترابطه وإبراز المحاور المهمة منه، بما يضم من العناصر المعجمية، ذات التقارب الدلالي للوصول إلى كل موحد، فكل نص تبدو معالمه من خلال رصد مفرداته"[2]. وتمثل هذا المستوى في نوعين:

- التكرار - التضام

أولاً: التكرار.

يحدث هذا النوع من الربط "بإعادة اللفظة ذاتها أو إعادتها في صورة مرادف أو شبه مرادف لها"[3]. وهذا العنصر عرفته الدراسات اللغوية القديمة لا سيّما البلاغية منها بأشكال وصور

(1) خطابي، محمد، لسانيات الخطاب، ص23.
(2) الخوالده، فتحي، تحليل الخطاب الشعر، ثنائية الاتساق والانسجام، ص92.
(3) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب، مج1، ص142.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مختلفة. فهو عند ابن الأثير، "دلالة اللفظ على المعنى مردداً"[1]. وهو عند السجلماسي "إعادة اللفظ الواحد بالعدد أو النوع أو اللفظ والمعنى معاً" "وهو التكرير اللفظي"[2].

وذكر كذلك التكرار في المعنى دون اللفظ "وهو التكرار المعنوي"[3]. وهو باصطلاح اللسانيات النصيّة "الترادف أو شبه الترادف"[4].

ولم يقف البلاغيون عند حد ذكر التكرار وأنواعه بل ذكروا أغراضه ووظائفه، وعدّوا التكرار الذي يخلو من الغرض والوظيفة عيباً وخللاً في النص، لذلك نجد ابن رشيق القيرواني يذكر "تسعة وظائف للتكرار"[5] بعضها يُبرز أهمية التكرار في تماسك النص وتلاحمه، وبعضه يُغني النص على المستوى الجمالي له.

أمّا التكرار عند عبد القاهر الجرجاني، فقد استخدمه في مواضع عدّة من كتابه بالمصطلح نفسه وبتسميات أخرى مختلفة مبيناً غرض تكرار الألفاظ في النصوص الشعرية والنصوص القرآنية.

- ***التكرار اللفظي:***

وهذا النوع من التكرار نجده في تحليله للنص الشعري الآتي:

- بَلوْنـــا ضَـــرَائبَ مَـــنْ قَـــدْ نَـــرَى فمـــــا إن رأينـــــا لفـــــتح ضَـــــريبا
- هـــو المـــرءُ أبـــدت لـــه الحادثـــا ت عزمـــــاً وشـــــيكاً ورأيـــــاً صـــــليباً
- تنقَّـــــلَ فـــــي خُلُقـــــي ســـــؤددٍ ســـــماحاً مُرجَّـــــى وبأســـــاً مهيبـــــاً

---

(1) ابن الأثير، المثل السائر، ج3، ص3.

(2) المنزع البديع، السجلماسي، ص476. نقلاً عن، عبد المجيد، جميل، البديع بين البلاغة واللسانيات النصية، ص84.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(4) عبد المجيد، جميل، البديع بين البلاغة، واللسانيات النصية، ص84-85.

(5) انظر: القيرواني، ابن رشيق، كتاب العمدة، ج2، ص73.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

– فكالسَّـــيفِ إن جئتَـــهُ صـــارخاً وكـــالبحْرِ إن جِئتَـــهُ مُســـتثيباً

يقول في هذه الأبيات: "إذا رأيتها راقتك وكثرت عندك ووجدت لها اهتزازاً في نفسك، فعُد وأنظر في السبب... فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلاّ لأنه، قدم وأخرّ، وعرَف، ونكرّ وحذف وأضمر، وأعاد وكرر"[1] ثم يتابع توضيح ميزة هذه الأبيات بأن "أول شيء يروقك منها قوله: "هو المرءُ أبدت له الحادثات" ثم قوله: "تنقّل في خُلُقي سؤدد" بتنكير السؤدد" وإضافة "الخلقين" إليه، ثم قوله "فكالسيف" وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ... ثم تكريره "الكاف" في قوله "وكالبحر"[2]. فهو بهذا يرى أن "التكرار" جزء من العناصر التي تسهم في الترابط النصي، ويمثل عنصراً يُضفي جمالية لم تتحقق لولا هذا التكرار.

ومن المصطلحات التي استخدمها عبد القاهر الجرجاني استخدامه مصطلح "إعادة اللفظ" في سياق توضيحه ميزة التكرار اللفظي في النص القرآني.

يقول: ".... ولهذا الذي ذكرناه من أن للتصريح عملاً لا يكون مثل ذلك العمل للكناية، كان "لإعادة اللفظ" في مثل قوله تعالى: ﴿ وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ١ – ٢]. من الحسن والبهجة ومن الفخامة والنبل ما لا يخفى موضعه على بصير، وكان لو ترك فيه الإظهار إلى الإضمار، فقيل: "وبالحق أنزلناه وبه نزل" و "قل هو الله أحد، هو الصمد" لعدمت الذي أنت واجده الآن"[3].

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص85.
(2) المرجع نفسه، ص86.
(3) المرجع نفسه، ص170، وانظر ص557.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كذلك ذكر الجرجاني أهمية تكرار اللفظ في النصوص لأمن اللبس في أداء المعنى، وقد عبر عنه "بالإظهار". يقول: "وتفسير هذا أن الذي هو الحسن الجميل أن تقول "جاءني غلام زيد وزيد" ويقبح أن تقول "جاءني غلام زيد وهو".

وقول الشاعر:

وإن طُـــرّةٌ راقَتْـــكَ فـــانْظُر فَربَّمـــا أمَـرَّ مـذاقُ العـودِ والعُـودُ أَخضَـرُ

يقول: "ليس يخفى على من له ذوق أنه لو أتى موضع الظاهر في ذلك كله بالضمير فقيل: "ربما أمر مذاق العود وهو أخضر"... لعدم حسن ومزية لا خفاء بأمرهما، ليس لأن الشعر ينكسر ولكن تنكره النفس ثم يتابع قوله "وقد ترى في بادئ الرأي أن ذلك من أجل اللبس، وأنك إذا قلت: "جاءني غلام زيد وهو" كان الذي يقع في نفس السامع أن الضمير للغلام[1].

يبيّن أيضاً ميزة الإظهار على الإضمار في النصوص، ليس لأمن اللبس فحسب، وإنما في الإظهار "موقع في النفس باعثاً للأريحية لا يكون مع الإضمار".

ومن جميل ما تحدث عنه الجرجاني في التكرار اللفظي حديثه عن التكرار الذي يأتي "ليدل على معنى واحد والمقصود به غرضان لاختلاف المراد"[2] وهو عند عبد القاهر "المجُازاة بالفعل الواحد" إذا عبر كل منها عن غرض مختلف، يقول: "... وهكذا يكون الأمر أبداً كلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير الذي كان، ومن أجل ذلك صح المجازاة بالفعل الواحد، إذا أتى به مطلقاً في الشرط ومعدّى إلى شيء في الجزاء، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾

(1) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص555-556.
(2) ابن الأثير، المثل السائر، ج3، ص5.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[الإسراء: ٧]، وقوله عزّ وجل: ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾ ﴾ [الشعراء: ١٣٠]. مع العلم أنّ الشرط ينبغي أن يكون غير الجزاء من حيث كان الشرط سبباً والجزاء مسبباً، وأنه مُحال أن يكون الشيء سبباً لنفسه، فلولا أن المعنى في أحسنتم الثانية غير المعنى في الأولى وأنها في حكم فعل ثان لما ساغ ذلك"[1].

فهذا تكرار لفظي وقع في سياق أسلوب الشرط ساغ استعماله اختلاف الغرض والمعنى في كل من الفعلين. وهو يلتقي مع ما ذكره علماء النصية حول الإحالة السببية.

- ***التكرار المعنوي:***

وهذا النوع ذكره الجرجاني غير مرة في تحليلاته ويذكره لأغراض منها، ضمان استمرارية المفردة إذا كانت تمثل العنصر الأهم في النص بقوله: "تتكرر الألفاظ لتكرر المعاني" معتبراً التأكيد نوعًا من التكرار يقول: "حدّ التأكيد: أن يتحقق باللفظ معنى قد فُهم من لفظ آخر قد سبق منكَ"، أفلا ترى أنه إنما كان... "كلهم" في قولك "جاء القوم كلهم" تأكيداً من حيث كان الذي فهم بديئاً من ظاهر لفظ القوم"[2].

وتتأكد نظرته هذه ما جاء في قوله: "وإنما أدافع عن أحسابهم أنا ومثلي" إنه إذا قال: "أدافع" كان الفاعل الضمير المُستكن، والحكم يتعلق بالمؤكد دون التأكيد، لأن التأكيد كالتكرير"[3].

---

(1) ابن الأثير، المثل السائر، ج3، ص315.

(2) المرجع نفسه، ص230.

(3) المرجع نفسه، ص343.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما يُعدُّ من باب التكرار المعنوي حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨ – ٩].

يقول: "هذه المخادعة، ليست شيئاً غير قولهم "آمنا" من غير أن يكونوا مؤمنين، فهو بذلك إذن كلام أكد به كلام آخر هو في معناه وليس سواه"[1]. فالجرجاني يرى أن كلمة "يخادعون" تكرار معنوي من كلمة "آمنّا" حدد هذه العلاقة السياق المقالي للكلمات في أنها تحمل المضمون نفسه.

وإذا أخذنا بدعوة بعض الباحثين[2] إعادة النظر في فنون البديع عند البلاغين نظرة جديدة والبحث في فاعليته بربط أجزاء النص والانتقال بهذا الفن من أُفق "التحسين" إلى أُفق "الربط" جاز لنا القول إن ما ذكره عبد القاهر الجرجاني من فنون بديعية في كتابه تُعدّ من عناصر التماسك النصي، وفي تتبّع لهذه الفنون في دلائله نجده يشير إليها في غير موضع وفي إطار تحليله يُظهر أهميتها في ربط النص وإفادتها جمالية أدبية لا يمكن إغفالها. وفي ذلك نورد منها على سبيل المثال قوله في: – التجنيس / أو "الجناس التام" المبني على فكرة المخادعة أو ما يُسميه النصانيون "التوهم اللحظي للسبك المعجمي"[3]، وقد تمثل عند عبد القاهر الجرجاني بنصوص شعرية ونثرية في مثل: "حتى نجا من خوفه وما نجا". وقول أبي تمام:

ذهبَتْ بمذهبِهِ السّماحة والتوتْ فيه الظنون، أمذهبُ أم مذهبُ

وقول المحدث:

نَاظِراهُ فِيمَا جَنَى نَاظِراهُ، أوْ دَعَاني أمُتْ بَمَا أوْدَعَاني

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص228.

(2) انظر في ذلك: عبد المجيد، جميل، كتاب "البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية"، ص7. وبلاغة النص، مدخل نظري ودراسة تطبيقية. ص18.

(3) عبد المجيد، جميل، البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، ص107.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فاستحسنتهُ، لم تشك بحالٍ أن ذلك لم يكن لأمر يرجع إلى اللفظ ولكن لأنك رأيت الفائدة ضعفت في الأول، وقويت في الثاني وذلك أنك رأيت أبا تمام لم يزدك بمذهب ومذهب على أن أسمعك حروفًا مكررة لا تجد لها فائدة إن وُجدت إلّا متكلفة مُتمحلة ورأيت الآخر قد أعاد عليك اللفظ كأنه يخدعك عن الفائدة وقد أعطاها، ويوهمك أنه لم يزدك وقد أحسن الزيادة ووفّاها ولهذه النكتة كان التجنيس"[1].

ومما ذكره أيضاً من فنون البديع ويعدّ من باب التكرار اللفظي حديثه عن "التعطّف" وهو "أن يأتي الشاعر في المصراع الأول من البيت بلفظةٍ ويعيدها بنفسها أو بما يتصرف منها في المصراع الثاني"[2]، وقد ذكره عبد القاهر الجرجاني في تحليله بيت الشعر:

فغنِّهـــا، وهـــي لـــكَ الفِـــداءُ إنَّ غِنَـــاءَ الإِبِـــل الحُـــدَاءُ

يقول: "فانظر إلى قوله: "إن غناء الإبل الحداءُ وإلى ملاءمته الكلام قبله وحسن تشبثه به، وإلى حُسن "تعطفٌ" الكلام الأول عليه"[3].

وقريب من هذه الأنماط "رد العجز على الصدر" في ارتكازه على فكرة التكرار كما وضحه الجرجاني في قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٥٤]. يقول: "ما أشبه ذلك مما يُردُّ فيه العجز على الصدر... لأن الأول من الكلامين فيهما كالثاني"[4].

وحديث عبد القاهر الجرجاني حول ظاهرة التكرار بأنواعه وأغراضه كثيرة أوردنا منها ما يفي غرض إظهار تناوله لهذه الظاهرة ضمن إطار نصي لنبيّن مدى إسهام التكرار أو ما يشاكله في تماسك النص وانسجامه.

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص523-524.
(2) ابن معصوم، أنوار الربيع في أنواع البديع، ص57.
(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص273.
(4) انظر: المرجع نفسه، ص231-232.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً: التضام.

وهو عنصر آخر يقع ضمن المستوى المعجمي يؤدي علاقة بين مفردات النص من خلال استغلال إيحاء الكلمات ومعانيها المعجمية لتوظيفها لخدمة تماسك النص.

و "يكون التضام بأمرين إما "بالتوارد" رصف الجملة، وإمّا أن يستلزم أحد العنصريين التحليليين النحويين عنصراً آخر يُسمّى "التلازم" أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى "التنافي" فالتضاد والتنافر اللفظي يؤديان إلى التضام في النص"[1].

وهذا ما أكده "بالمر" في حديثه عن العلاقات الحادثة بين الكلمات بأنها إمّا "علاقات تلاؤمية" مقابل "العلاقات الاستبدالية" وقال حسباً "لفيرث" "إننا نعرف الكلمة بالمجموعة التي تلازمها وقد أطلق على التضام: "التزام الصحبة"[2].

وهذا العنصر نجده عند عبد القاهر الجرجاني متمثلاً بعلاقات متعددة نبدأها باستخدامه للمصطلح نفسه وهو "التضام" وقد قسّمه نوعين:

1- ***التضام النفسي:*** وقد ذكره في حديثه عن عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب في مثل: "زيد قائم وعمرو قاعد" في أن مسوّغ هذا العطف ليس الإشراك في الحكم وإنما كون "المعنى في هذه الجملة لفقاً لمعنى في الأخرى مضاماً لها مثل أن "زيد" و "عمرو" إذا كانا أخوين، أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة، كانت الحال التي يكون عليها أحدهما من قيام وقعود، أو ما شاكل ذلك مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخر"[3]، بمعنى

---

(1) الهواوشة، محمود حس، أثر عناصر الاتساق في تماسك النص، ص126-127.

(2) انظر: بالمر، علم الدلالة، إطار جديد، ص145.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص225.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن حال الشخصين "في ذهن المتكلم لا يفترقان حتى إذا عرف حال أحدهما تاق إلى معرفة حال الثاني"[١].

٢- ***التضام العقلي:*** وهو الترابط بين المعاني بحسب تعبير عبد القاهر يقول: فإنما قلت مثلاً، "العلم حسن والجهل قبيح لأن كون العلم حسناً مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحاً"[٢].

وهذا التضام مرتبط بتحليل المتلقي وعلاقته بالخطاب أو النص والذي يستند في مجمله على عناصر تداولية والتي سَنُبيّنها لاحقاً. وإذا كان التضام في اللسانيات النصية متمثلاً في حدود علاقات معينة بين كلمات وجمل النص، مثل علاقة التعارض، أو علاقة الجزء والكل، والعام والخاص...، فهو عند عبد القاهر الجرجاني كذلك متمثل في بعض الفنون البلاغية لا سيّما "المحسنات البديعية" مثل: المزاوجة: بوصفها وجهاً من وجوه ربط أجزاء الكلام يقول: "أعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأول... فمن ذلك أن تزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء كقول البحتري:

إذا مـا نهـى النـاهي فلـجَّ بـيَ الهَـوَى أصـاخَتْ إلـى الواشِـي فلـجَّ بِهـا البحْـرُ"[٣]

"بأن يجعل معنين واقعين في الشرط والجزاء مزدوجين، في أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر، كقول البحتري، فقد زاوج بين نهي الناهي وإصاختها للواشي، الواقعين في الشرط والجزاء في أن رتب عليهما لجاج شيءٍ"[٤].

---

(١) خطابي، محمد، لسانيات النص، ص١٠٣.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص٢٢٦.

(٣) المرجع نفسه، ص٩٣.

(٤) القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص٣٥٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما يعد من التضام "التقسيم" في قول عبد القاهر الجرجاني: "خصوصاً إذا قسمت ثم جمعت، كقول القائل:

- لـو أنّ مـا أنـتم فيـه يـدومُ لكَـمْ ظننـتُ مـا أنـا فيـه دائمـاً أبـدا
- لكـنْ رأيـتُ الليَّـالي غَيْـرَ تاركـةٍ مـا سَـرَّ مـن حـادثٍ أو سـاء مُطَّـرِدا
- فَقَـدْ سَـكَنتُ إلـى أنَّـي وأنَّكُـمُ سنسـتجدُّ خِـلاف الحـالتين غَـدا

قوله: "سنستجد خلاف الحالتين غداً، جمع فيما قسم لطيف وقد ازداد لطفاً بحسن ما بناه عليه، ولُطْفِ ما توصل به إليه من قوله: "فقد سكنتُ إلى أنّي وأنّكُمْ". وإذْ قد عرفت هذا النمط من الكلام وهو ما تتحد أجزاؤه حتى يوضع وضعاً واحداً فاعلم أنه النمط العالي"(١).

وبعدُ، هذه هي بعض أنماط ووسائل التماسك المعجمي عند الجرجاني التي جاءت ضمن عنصرين، التكرار، والتضام وقد وافقت ما جاءت به اللسانيات النصية وهي كالآتي:

التكرار		التضام
تكرار لفظي	تكرار معنوي	
- التكرير	- تكرار معنوي	١. التضام النفسي
- إعادة اللفظ	- التأكيد	٢. التضام العقلي
- الإظهار		٣. المزاوجة
- التجنيس		٤. التقسيم
- التعطف		
- رد العجز على الصدر		

(١) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص٩٤، ٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

- الانسجام

المستوى الدلالي:

- مبدأ الجمع والإشراك - الفصل
- الاستفهام المقدر - البنية الكلية

المستوى التداولي:

- السياق المقالي - السياق المقامي
- المتكلم - المتلقي
- المبادئ التداولية في:

▪ التقديم والتأخير ▪ التعريف والتنكير ▪ قصد المتكلم في تحديد الوظيفة النحوية

▪ الاستفهام الإنكاري ▪ الاستفهام المقدر ▪ البنية الإيحائية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

الانسجام:

المستوى الدلالي:

تناول الفصل السابق التنظيم اللغوي، الذي بنى عليه عبد القاهر نظريته، ضمن معيار التماسك الشكلي، على أنساق مختلفة ضمن قيود تركيبية هي "معاني النحو".

وهذا التنظيم في تأليف النصوص كان هدفه الوصول إلى الدلالات التي يريدها المتكلم، أو قل هي دلالات معبرة عن فكر المتكلم كون اللغة "وعاء الفكر وأدواته المادية، ويعني هذا أن المكوِّن الذهني يضع النواة الإدراكية للأداء الكلامي [...] فغاية اللّغة من الوجهة الوظيفية التعبير عن عملية التفكير لدى الإنسان بما يفضى إلى تطابق مضمون اللّغة مع مادة العقل"[1]. وعلى هذا الأساس بنى عبد القاهر نظريته من خلال ربط اللّغة بالفكرة فيرى أن الكلام: "عملية ذهنية، قائمة على ترتيب المعاني في النفس ترتيباً متناسقاً كما يرتضيه العقل ومن ثمّ التعبير عن هذه المعاني بألفاظ مركبة كما يقتضيها علم النحو وأصوله.

يقول: "إنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها ولاحقة بها"[2] بمعنى أن هناك ارتباطًا نحويًا بين اللّغة والأفكار وهو "لا يفصل بينها إلاّ فصلاً مظهرياً لإيمانه بهذه الرابطة وثباتها"[3].

---

(1) الزيادي، تراث، البحث الدلالي، ص26-27.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص54.

(3) مراد، وليد، نظرية النظم وقيمتها العلمية، ص156.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وأساس دراسة الدلالة عند عبد القاهر، متمثلة في إدراكه لكل المفارقات التي تكون في الاستخدام اللغوي للكلمات، من خلال ما حققه من تلاقٍ بين فكره النحوي وفكره البلاغي، ووظّفه في بحثه الدلالي لمعرفة طرق إنتاج النصوص وتأليف الكلام.

وحول تفريق عبد القاهر الجرجاني بين "الدلالة" و "المعنى" نلحظ أنه ينظر "للمعنى بأنه مرتبط بالمواضعة الأصلية للّغة، أي تلك المعاني التي يمكن العثور عليها داخل المعجم، أمّا "الدلالة" فهي ما نتج من التراكيب، بعد اكتسابه طبيعة النظم، أي بعد أن يؤدي النحو دوره في إنشائه وتنسيقه"[1].

بهذا ينطلق عبد القاهر في إنتاج الدلالة، من اللفظة المفردة التي يرى ضرورة وجود دلالتها الأولى ليستقيم النظم يقول: "إن الألفاظ لا تستحق النظم من حيث هي ألفاظ [...] ولو فرضنا أن تتخلع من الألفاظ التي هي لغات دلالتها لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء، ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم"[2]. وبناء على هذا يسير عبد القاهر بخطوط ثلاثة وصولاً إلى الناتج الدلالي، وهي: "خط المعجم، وخط النحو، وخط التعليق، انتهاءً بالحصول على الناتج الدلالي"[3].

وفي المستوى التركيبي يبذل عبد القاهر جُلَّ جهده من خلال "معاني النحو" و "الوجوه والفروق" والتي تشكل "مجموعة من القيود التي تعمل على توجيه الدلالة"[4]، ضمن عملية التعليق

(1) انظر: عبد المطلب، محمد، قضايا الحداثة، ص84.

(2) انظر: الجرجاني، الدلائل، ص50.

(3) الزيادي، تراث حاكم، الدرس الدلالي عند عبد القاهر، ص183.

(4) مزوزه، دليلة، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية. ص444.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بوصفها "عنصراً مركزياً في العملية الذهنية المجردة، وتوجيهها نحو الجهاز الانتقائي في المعجم الذي يتحول إلى جهاز تآلفي دلالي"[1].

ويقول عبد القاهر في هذا: "إنك لا تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة"[2]، ثم يُتابع في موضع آخر، "أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة، وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها"[3]، والأدلة على اهتمام عبد القاهر بالدلالة التركيبية كثيرة وقد شغلت معظم مساحة كتابه الدلائل، منها قوله: "إن أردت أن ترى ذلك عياناً فاعمد إلى أي كلام شئت، وأزل أجزاءه عن مواضعها، وضعها وضعاً، يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقل في:

قِفا نبكِ مِنْ ذكْرَى حَبيبٍ ومنْزِلِ.

"من نبك قفا حبيب ذكرى منزل" ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها"[4].

وعناية عبد القاهر بالدلالة التركيبية، لا يعني التركيز على المعاني النحوية، بل هو يسعى من خلال هذه الدلالة للوصول إلى "دلالة الفحوي"[5] فالكلام ليس بلفظه، ولا بمعناه، وإنما هو بدلالته، المعبّرة "بحُسن الدلالة وتمامها"[6]. فلا يقبل الكلام إذا خلا من الفائدة أو الدلالة يقول: "إن الكلام إذا خلا من الفائدة، يُعدُّ لغواً وحشواً يُكره ويُذمُّ"[7]، وضرب مثالاً على الجملة التي تخلو من

---

(1) مزوزه، دليلة، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، ص445.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص315.

(3) المرجع نفسه، ص46.

(4) المرجع نفسه، ص410.

(5) انظر: المرجع نفسه، ص503.

(6) انظر: المرجع نفسه، ص43.

(7) الجرجاني، أسرار البلاغة، ص140.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المحتوى، أو ما أطلق عليه المحدثون بـ "محتوى القضية"[1]. بقوله: "إننا لا نقول: الشمس ومرارة الأرنب وألف باذنجانة مُحدثة، وإن كان صحيح الإعراب فلا يقبل"[2] ومثله في دلائل الإعجاز ما أطلق عليه عبد القاهر بـ "المناسبة" في دلالة التراكيب ومثّل له، بقوله: "يدلك على ذلك أنك إن جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب، ولا هو ممّا يُذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه، لم يستقم. فلو قلت: "خرجتُ اليوم من داري"، ثم قلت: "وأحسن الذي يقول ليت كذا" قُلت ما يُضحك منه"[3] وفي هذا إشارة ضمنية لعدم قبول أي نص أو تركيب لا تتوافر فيه معايير الانسجام وضوابطه.

والحديث عن الدرس الدلالي في "دلائل الإعجاز" مجاله واسع، يحتاج إلى دراسة خاصة مستقلة، للوقوف على الأبعاد الدلالية فيه، واتجاه هذا البحث يركز على البحث في المستوى الدلالي عنده كما تراها اللسانيات النصية.

من خلال هذه اللمحة في تصور عبد القاهر للمستوى الدلالي، الذي يشكل الموجّه الأساسي لجميع قضايا نظريته، نبحث في هذا الجزء عن تصور عبد القاهر للدلالة من منظور اللسانيات النصية الذي اشتمل على:

- **مبدأ الجمع "الإشراك":**

وهو ما قدّمه عبد القاهر، في باب "الوصل والفصل" وهو طرح يختلف نسبياً عمّا قدمه النحاة القدامى، ومعاصروه، وتمثل "مبدأ الجمع" عند الجرجاني في "الوصل" من خلال استخدام

---

(1) لاينز، جون، انظر اللغة والمعنى والسياق. ص132.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، ص14.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص224-225.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"الواو" بوصفها الأداة التي "يعترض بها الإشكال" في بعض صيغ العطف، وقد قسم الجرجاني العطف بالواو: عطف مفرد على مفرد، وعطف جملة على جملة.

وعطف المفرد على مفرد عنده، "أن يشرك الثاني في إعراب الأول، وإنه إذا كان أشركه في إعرابه، فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله، والمعطوف على المنصوب، بأنه مفعول به، أو فيه، أو له، شريك في ذلك"[1].

ومن عطف المفرد على المفرد يبني عبد القاهر أصلاً له في عطف الجمل على الجمل وهذا الأخير جاء عنده على ضربين[2]:

- **الضرب الأول:**

يكون للجملة المعطوف عليها "موقع من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد [...] وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد، كان عطف الثانية عليها، جارياً مجرى عطف المفرد وكان وجه الحاجة إلى "الواو" ظاهرًا، والإشراك بها في الحكم موجوداً، فإذا قلت: "مررتُ برجل خُلقهُ حسن وخَلقهُ قبيح" كنت قد أشركت الجملة الثانية في حكم الأولى"[3].

وهذا النوع من العطف، تحكمه قيود نحوية تركيبية، تسوّغ عطف الجملة على الجملة وهذه القيود التركيبية كما يراها الجرجاني:

1. يكون حكم الجملة المعطوفة، حكم المفرد.
2. أن يكون للجملة المعطوف عليها، محل من الإعراب.
3. أن تشرك الواو بين الجملتين في نقل حكم الجملة الأولى إلى الثانية.

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص222.
(2) انظر المرجع نفسه، ص223-224.
(3) المرجع نفسه، ص223.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **الضرب الثاني:**

"وهو أن تعطف على الجملة، العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى، كقولك: "زيد قائم وعمرو قاعد" و "العلم حسن والجهل قبيح" فحسب تعبير عبد القاهر هذا العطف الذي يمثل "إشكال المسئلة"[1]. ويتمثل هذا الإشكال في عطف جملة على جملة لا محل لها من الإعراب في "أنّا لا نرى ههُنا حكماً نزعم فيه، أن "الواو" جاءت للجمع بين الجملتين فيه"[2].

بمعنى أن هذا النوع من العطف يحتاج إلى توجيه آخر غير توجيه القيود النحوية كما في الضرب الأول" لذلك، اقترح الجرجاني مصطلح "معنى الجمع" وصاغ منه مبادئ دلالية، تفسر هذا النوع من العطف، الحاصل بين جملتين، لا محل للمعطوف عليها موقع من الإعراب، "إذ لما كان مبرر العطف بين جملتين هو، وجود حكم مشترك بينهما والحكم في هذه الحالة منعدم، اقترح الجرجاني البحث عن علّة تبرر العطف، وقد وجده فيما يسميه "معنى الجمع"[3]، وفي شرح الجرجاني لهذا المبدأ يقول: "إنّا نرى أمراً آخر نحصل معه على هذا الأمر"[4] يقصد علّة هذا النوع من العطف، وقد حددها في:

- إمّا أن زيداً كائن بسبب من عمرو.
- وإمّا أن زيداً وعمراً كالنظيرين والشريكين، بحيث إذا عرف السامع حال الأول، عناه أن يعرف حال الثاني.

---

(1) انظر في هذا الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص224.

(2) المرجع نفسه، ص224.

(3) خطابي، محمد، لسانيات الخطاب، ص102.

(4) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص224.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويؤدي هذا إلى ذكر ما عرف حديثاً بـ "القيود الدلالية للتراكيب"[1]، والذي يوجب العطف فيه وجود شراكة في الدلالة بين الحدين المتعاطفين وهذه الشراكة تمثلت عند عبد القاهر الجرجاني في[2]:

- أن يكون المُحدَّث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى.
- أن يكون الخبر عن الثاني مما يجرى مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر الأول.

ويفسر عبد القاهر هذا بأنك لو قلت: "زيد طويل القامة وعمر شاعر". "كان خلفاً، لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر" وهذا مؤداه خروج الجملة المعطوفة من الحقل الدلالي للجملة المعطوف عليها لذلك امتنع هذا النوع من العطف، والواجب أن يُقال: "زيد كاتب وعمرو شاعر". لتتحقق الشراكة الدلالية بين الحدّين المتعاطفين أو أن يقال: "زيد طويل القامة وعمرو قصير". في أن العلاقة الدلالية متحصلة من مبدأ التناقض بين الحدّين المتعاطفين. وحول الاشتراك في الدلالة بين المعطوف والمعطوف عليه يقول عبد القاهر: لا يتصور إشراك بين شيئين حتى يكون هناك معنى يقع ذلك الإشراك فيه"[3] وليس هذا فحسب وإنما استخدم عبد القاهر مصطلح "النظير" الذي تلقفه بعد ذلك المعاصرون من دعاة النحو الوظيفي: وأطلقوا عليه "قيد التناظر"[4].

وحول مبدأ الجمع، يشير عبد القاهر إلى قضايا دلالية، مرتبطة بأسس تداولية في توجيه هذا العطف. وهو ما أطلق عليه، مصطلح "التضام" في حديثه عن عطف جملة على جملة يقول: "إنها

---

(1) المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربي الوظيفي، ص178.

(2) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص225.

(3) المرجع نفسه، ص224.

(4) انظر: المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص177.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لفقاً لمعنى في الأخرى مُضاماً لها"[1]. وهذا التضام قسّمه عبد القاهر:

1. تضام نفسي: "وهو متعلق بالسامع كأن يعرف أن "زيداً" و "عمراً" إذا كانا أخويين، أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال، على الجملة، بحيث إذا كانت الحال التي عليها أحدهما، من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك، مضمومة في النفس، إلى الحال التي عليها الآخر، من غير شك"[2]، فهذا الذي قاله عبد القاهر، تضام مرتبط بالسامع أو المتلقي وعائدٌ إلى اقتران الأشخاص في ذهنه، وبحسب معرفته السابقة بهم.

2. تضام عقلي: ومثّل له عبد القاهر في المعاني العامة، والأحداث الحاصلة في بيئة معينة، مثل قولنا: "العلم حسن والجهل قبيح" فكون العلم حسناً، مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحاً"[3] وهذا معناه ما تضمهُ عقول الجماعة من عادات، وقيم، ومعارف، تشترك في الحكم، عليها إذْ بمجرد ذكر قضية ما استدعى الذهن الصورة المناقضة لها. فيكون عبد القاهر بذلك قد جعل التضام النفسي إلى الفرد والتضام العقلي إلى العرف الجماعي.

- في العطف المركب:

إذ لم يقف عبد القاهر الجرجاني عند حد تفسير العطف دلالياً، إنما تناول ما يمكن أن نسميه "بالعطف المركب" الذي يقول فيه: "هذا فن من القول، خاص دقيق، اعلم أن مما يقلُّ نظر

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص225.
(2) انظر: المرجع نفسه، ص225.
(3) انظر: المرجع نفسه، ص226.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الناس فيه من أمر العطف أنه قد يؤتى بالجملة، فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان"[1] ويبيّن هذا في إطار تحليله قول المتنبي:

– تَولَّـــوا بغتـــةً، فكـــأنَّ بينـــاً تهيّبنـــــي فَفاجَـــــأني اغتيـــــالاَ

فكـــان مَسِـــيرُ عيسِـــهِمُ ذَمـــيلاً وسَـــيْرُ الـــدَّمْعِ إثْـــرَهُمُ انهمَـــالاَ

يبيّن عبد القاهر أن العطف في هذا النص الشعري واقع بين جملة، "فكان مسير عيسهم" على "تولّوا بغتةً" وليس على "ففاجأني اغتيالاً" لأنه إذا عطفه على الأخيرة فسد العطف، ويرجع الجرجاني هذا الفساد في العطف إلى سببين[2]:

1. أن "كأن" تفيد "التوهم" ولأن ما دخلت عليه أداة التشبيه واقع في حيّز التوهم، وقوله "فكان مسير عيسهم..." حقيقة، امتنع عطف الحقيقة "كان مسير عيسهم" على التوهم في "كأن بيناً تهيبني".
2. والسبب الثاني، قرينة منطقية، وذلك أن الجرجاني يَعدُّ الجملة الداخلة في التوهم، مُسبباً "فكأن بيناً تهيبني" وجملة "تولّوا بغتةً" سببها، وعلى هذا النحو، يكون المعنى، "تولّوا بغتةً فتوهمت أن بيناً تهيبني" ولا شك أن هذا التوهم كان بسبب، أن كان التولي بغتةً فإذا عطفت الثالثة: "فكان مسير عيسهم" على المسبب غدت هي أيضاً مسبباً عن التولي بغتةً وهو معنى لا يستقيم".

ومحصلة هذا الكلام، أن عبد القاهر يتحدث عن عطف جمل متتابعة، داخل نص، بقوله: "فكان مسير عيسهم ذميلاً" وجدته لم يعطف هو وحده على ما عطف عليه، ولكن، تجد العطف قد تناول جملة البيت مربوطاً آخره بأوله، ألا ترى أن الغرض من هذا الكلام أن تجعل "توليهم بغتةً"،

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص244.

(2) انظر في هذين السببين: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص244. – خطابي، محمد، لسانيات الخطاب، ص104-105.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وعلى الوجه الذي يوهّم من أجله أن البين تهيّبه، مستدعياً بكاءه، موجباً أن ينهمل دمعه، فلم يعنه أن يذكر ذملان العيس، إلاّ ليذكر هملان الدمع وأن يوفّق بينهما"[1].

وهذا دليل على توجيه الجرجاني العطف في النصوص توجيهاً دلالياً نصياً يؤكد هذا قوله: "أمر العطف إذن، موضوع على أنك تعطف تارة جملة على جملة، وتعمد أخرى إلى جملتين أو جمل، فتعطف بعضاً على بعض، ثم تعطف مجموع هذي على مجموع تلك"[2].

ومثل هذا أيضاً ما ذكره عبد القاهر في "العطف في الشرط والجزاء" وذلك أنك ترى متى شئت، جملتين قد عُطفت إحداهما على الأخرى، ثم جُعلتا بمجموعهما شرطاً، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا ثُمَّ يَرۡمِ بِهِۦ بَرِيٓـٔٗا فَقَدِ ٱحۡتَمَلَ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ١١٢ ﴾ [النساء: ١١٢]، الشرط كما لا يخفى، في مجموع الجملتين، لا في كل واحدة منهما على الانفراد، ولا في واحدة دون الأخرى"[3]، ثم يمضي في تفسير هذا من خلال قرينتين:

- الأولى قرينة تركيبية، بقوله: "إن قلنا إنه في كل واحدة منها على الإنفراد، جعلناهما شرطين، فإذا جعلناهما شرطين اقتضا جزاءين وليس معنا إلاّ جزاء، وإن قلنا إنه في واحدة منهما دون الأخرى لزم منه إشراك ما ليس بشرط في الجزم بالشرط، وذلك ما لا يخفى فساده"[4].
- والقرينة الثانية دلالية يقول: "إنّا نعلم من طريق المعنى، أن الجزاء الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين، أمر يتعلق إيجابه لمجموع ما حصل من الجملتين" فليس لاكتساب الخطيئة على الانفراد، ولا لرمي البريء بالخطيئة، أو الإثم على الإطلاق، بل لرمي الإنسان البريء

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص245.
(2) المرجع نفسه، ص145.
(3) المرجع نفسه، ص146.
(4) المرجع نفسه، ص246.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بخطيئة، أو إثم كان من الرامي، وكذلك الحكم أبداً"[1] ثم يتابع في هذا الشأن بقوله: "واعلم أن سبيل الجملتين في هذا وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة سبيل الجزئين تعقد منهما الجملة [...]، كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين، لا في إحداهما، وإذا علمت ذلك في الشرط، فاحتذه في العطف، فإنك تجده مثله سواء"[2].

وبهذا القياس "يظهر الجرجاني الطبيعة المركبة لعطف الجموع على الجموع واحتياج هذا إلى ذاك كي يتم الكلام، ويستقيم المعنى، ويتضح تماسك الخطاب، بمراعاة طبيعة التركيب وتوقف المعنى عليها"[3].

- **الفصل:**

وهذا يمثل أيضاً عنصراً في تحقيق الجمع بين الجمل والإشراك بينها ولكن الأداة هنا "معنوية" فالربط الدلالي بين الألفاظ والجمل يكون دون أداة لفظية وذلك أن الجملة "حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف، والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة، لشبه العطف فيها، لو عُطفت، بعطف الشيء على نفسه"[4]، وبمعنى آخر أطلق عليه الجرجاني بـ "ترك العطف للاتصال للغاية"[5]. ولهذا قسّم عبد القاهر "الفصل" قسمين:

1- الفصل / للاتصال للغاية، ومثاله من الجمل قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ﴾ [البقرة: ١ – ٢]، قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله "ذلك الكتاب" وزيادة تثبت له

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، الدلائل، ص246.
(2) المرجع نفسه، ص246-247.
(3) انظر: خطابي، محمد، لسانيات الخطاب، ص106.
(4) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص243.
(5) انظر: المرجع نفسه، ص243.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بمنزلة أن تقول: "هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب، فتعيده مرة ثانية لتثبته"[1]. فمثل هذا يرى الجرجاني أنه لا يحتاج "إلى ضام يضمهُ إليه" لأن الثاني بيان للأول. وهذا ما أطلق عليه النصانيون بـ الربط من خلال "الوظائف البيانية"[2] كما في النعت، والبدل والتمييز، والتوكيد، والإضافة المعنوية.

2- القسم الثاني هو الذي أطلق عليه عبد القاهر [الفصل / للانفصال إلى الغاية] والذي اقترح محمد خطابي تسميته بـ "صيغة الخطاب"[3].

ويقول فيه عبد القاهر: "ومما هو أصل في هذا الباب أنك قد ترى الجملة وحالها مع التي قبلها حال، ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها وقد وجب فيها ترك العطف، لأمر عرض فيها، صارت به أجنبيّة مما قبلها"[4].

فهو يتحدث هنا عن سبب الفصل بين الجمل في الخطاب أو النص ويُبيّنه من خلال تحليله لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [البقرة: ١٤ – ١٥]. فهنا يُبيّن الجرجاني أن الظاهر يقتضي وجوب عطف "الله يستهزئ بهم" على قوله "إنما نحن مستهزئون" وذلك لأنه ليس أجنبياً عنه، ولأن له في القرآن نظائر، جاءت معطوفة على ما قبلها، مثال ذلك، قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ ﴾ [النساء: ١٤٢] [...] فما الداعي إلى أن يفصل قوله تعالى "الله يستهزئ بهم" عما قبله، والمسوِّغ الذي يقدّمه عبد القاهر، في هذا هو اختلاف صيغة

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص227.
(2) انظر في هذا، الزناد، الأزهر، نسيج النص، ص40.
(3) انظر: خطابي، محمد، لسانيات الخطاب، ص108.
(4) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص231.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخطاب في الآية، فقوله تعالى: "إنما نحن مستهزئون" حكاية عن المنافقين، وليس بخبر عن الله عزّ وجل وقوله: "الله يستهزئ بهم" خبر من الله تعالى، إنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم. لذلك امتنع عطف ما هو خبر من الله على ما هو حكاية عن الكفار [...]. بناءً على هذا يمكن أن تعتبر أن أحد المبادئ التي تحكم فصل الخطاب أو وصله هو "صيغته" فإذا كان الخطاب.

- خبر / حكاية ← فصل.
- حكاية / خبر ← فصل.
- خبر / خبر ← وصل.
- حكاية / حكاية ← وصل[1].

■ **الاستفهام المقدر:**

وهو من دواعي الفصل بين الجمل، إذا قُدر في النص سؤال مَقدر غير ظاهر في البُنية الشكلية للنص.

ومثل عليه عبد القاهر نصوصاً من القرآن الكريم والشعر. ومثاله من القرآن الكريم قوله تعالى في قصة فرعون، وفي رد موسى عليه السلام عليه كقوله: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴿٢٩﴾ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾ قَالَ فَأْتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ [الشعراء: ٢٣ - ٣١]. يقول عبد القاهر: جاء

(1) انظر في هذا الشأن: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص231-232، ولسانيات الخطاب، ص108-109.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذلك كله والله أعلم على تقدير السؤال والجواب، كالذي جرت به العادة فيما بين المخلوقين / فلما كان السامع منا إذا سمع الخبر عن فرعون بأنه قال: "وما رب العالمين" وقع في نفسه أن يقول: "فما قال موسى له؟" أتى قوله: "قال ربُّ السموات والأرض" فأتى الجواب مُبتدأً مفصولاً غير معطوف. وهكذا التقدير والتفسير أبداً في كل ما جاء فيه لفظ "قال" هذا المجيء"[1]، ولا شك أنه رغم عدم وجود رابط ظاهر يربط بين السؤال المقدر والجواب الظاهر في النص إلاّ إنه يمثل غاية في الانسجام بالنسبة للمتلقي باعتماده على السؤال المقدر الذي يسبق الجواب الظاهر في النص.

- **البنية الكلية:**

وهي "الفكرة المشتركة بين الجمل"[2] المكونة لنص أو خطاب ما. إذ تمثل هذه البنية "أداة إجرائية حدسية بوصفها تمثيلًا دلاليًا لقضية أو مجموعة من القضايا"[3] بمعنى أن لكل نص بنية كلية تترابط بها أجزاء النص، إذ تشكل البنية الكلية، المحور الرئيسي الذي يدور حوله الكلام، بحيث إذا حُذف، يختل المعنى، وقد اقترح النصانيون عدة إجراءات أو عمليات لتحديد البنية الكلية في أي خطاب وجميعها قائمة على "عمليات حذفية"[4] داخل النص، وفي تحديدها يُعتمدَ على وعي المتلقي وقدرته على كشف هذه البنية من خلال اعتماده على ما يقوم على القرب من مفهوم الحذف مثل، التلخيص والإيجاز والتكثيف... .

وإذا كان تحديد البنية الكلية يتم من خلال، محور الخطاب أو النص والتي هي "الفكرة" عند عبد القاهر، فلا خلاف أن النصوص يُنظر إليها من خلال دلالتها الكلية، وهذا ما أشار إليه عبد

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص240-241.

(2) يول، وبراون، تحليل الخطاب، ص209.

(3) خطابي، محمد، انظر لسانيات الخطاب، ص44.

(4) انظر: المرجع نفسه، ص183.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القاهر، عندما تحدث عن الدلالة المتحصلة أو الناتجة من مجموع التراكيب المكونة للنص، وقد أكد هذا في غير موضع، من كتابة نذكر منها ما يفي بالغرض في هذا المجال، مثل ذكره لجملة: "ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له" يقول: "فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معانٍ [...] وأن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معان"[1].

وكذلك حديثه عن الدلالة الكلية فيما ذكره في تحليل بيت بشار:

– كَـأنَّ مُثَـارَ النَّقـعِ فَـوْقَ رؤُوسَـنَا وأسْـيافَنَا ليـلٌ تَهـاوَى كَواكبُـهُ

يقول: "فبيت بشار، إذا تأملته، وجدته كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم [...] فالمفهوم من الجميع مفهوم واحد والبيت من أوله إلى آخره كلام واحد"[2].

والغرض من إيراد هذه الأمثلة التدليل على نظرة عبد القاهر للتراكيب نظرة دلالية كلية. ومن ثمّ انطلاقه في تفسير وتحليل القضايا النحوية. والتي أهمها ظاهرة الحذف التي عدّها النصانيون العملية الأساسية في تحديد "البنية الكلية" للنصوص.

فقد تناول عبد القاهر الجرجاني ظاهرة الحذف مُبيّناً شروطها وأغراضها فكان مما جاء به يقارب ما تحدث عنه علماء النصية حول العمليات التي يسلكها القارئ لبناء البنية الكلية[3] وهي:

- عدم إمكان حذف قضية تفترضها قضية لاحقة.
- حذف معلومات تمثل أحداثاً عادية أو متوقعة.

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، الدلائل، ص413.

(2) المرجع نفسه، ص414.

(3) انظر: خطابي، محمد، لسانيات الخطاب، ص44–45.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتمثلت عند عبد القاهر "بالحذف إذا كان خارجاً عن الغرض" ومثّل عليه بقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطۡبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ٢٣ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ ﴾ [القصص: ٢٣ – ٢٤]، فيها حذف مفعول في أربعة مواضع [...] وما ذاك إلاّ أن الغرض في أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقي، ومن المرأتين ذود، [...] فأمّا ما كان المسقي؟ أغنماً أم إبلاً، أم غير ذلك، فخارج عن الغرض"[1]. فهذا بيان أن الحذف أتى من خلال القصد إلى استثناء بعض المعلومات في النص القرآني لتوجيه العناية إلى معانٍ أخر قصَد إليها الخطاب القرآني. وهذا الحذف لم يؤد إلى غموضٍ، ذلك أن العنصر المحذوف يَعيهُ كل من المتكلم والمخاطب من خلال سياق الحال، بل إن في هذا الحذف خفايا ودقائق زادت في بلاغة النص وفصاحته وصلت به إلى النمط العالي من الكلام.

وقريب من هذا ما ذكره عبد القاهر في جملة: "أكرمني وأكرمت عبد الله" إذ يقول: "تركت ذكره في الأول، استغناء بذكره في الثاني"[2] فسَّرة بـ "استغناء بذكره في الثاني" دلالة على قبول الحذف، هنا لوجود قرينه هي "السياق المقالي" أي من خلال إحالة العنصر المحذوف إلى سابق أو لاحق في النص، مع الإشارة أن عبد القاهر في عرضه لظاهرة الحذف يضع شروطاً ومعايير، منها مثلاً: "أن يكون الحذف أحسن من الذكر"[3]. و: "دليل الحال عليه"[4]. "إذا لم يوقع في وهم"[5].

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص161.

(2) المرجع نفسه، ص163.

(3) المرجع نفسه، ص153.

(4) المرجع نفسه، ص155.

(5) المرجع نفسه، ص172.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعملية الحذف في النصوص، هدفه الاقتصاد في إنتاج النص من خلال الاقتصار على ما هو مهم نسبياً عن طريق تكثيف الفكرة والتعبير عنها "بالقليل من اللفظ على الكثير من المعنى"[1]. وهو ما يحمل في مضمونه مفهوم التركيز على البنية الكلية أو الدلالة الجامعة للنص.

المستوى التداولي:

وفيه يتشكل المعنى ضمن السياق التواصلي، في مراعاة السياقين المقامي والمقالي ومراعاة طرفي الخطاب المبدع والمتلقي وظروف كل منهما، أضف إلى ذلك الظروف الخارجية المحيطة بالخطاب.

وبمثل هذا، انطلق عبد القاهر الجرجاني من أغراض المتكلم وأحوال الخطاب، وما يترتب على ذلك من كلام، يتميّز بخواص تركيبية وموضعية بالنسبة للألفاظ التي تتلاءم مع المقامات التي تقال فيها، مع مراعاةٍ لظروف المتلقي وأحواله، والحرص على حصول الفائدة عنده تأكيداً منه لأهمية السياق في بعدية المقالي والمقامي.

- **السياق المقالي:**

يُحدُّ السياق المقالي بأنه: "تجسيد لتلك التتابعات اللغوية في شكل الخطاب، من وحدات صوتية، وصرفية، ومعجمية وما بينها من ترتيب وعلاقات تركيبية"[2]، وبمثل هذا أقام عبد القاهر نظريته على نظم الكلمات، والألفاظ، ووضعها مع ما يناسبها ليتشكل نصاً يعبر عن صاحبه أو مُنشئة، لذا نجده ابتداءً يذكر مصطلح "السياق" عند وصفه القرآن الكريم بقوله: "أعجزتهم مزايا

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص463.
(2) الشهري، عبد الهادي، استراتيجيات الخطاب، ص40.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه"[1]. ثم أقام بعد ذلك نظريته على وصف ما يحدث بين الألفاظ من ترابط، وضرورة تعلق اللفظة بما يجاورها في تأليفٍ يؤدي إلى التماسك والانسجام يقول: ليت شعري، كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون، أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد على معاني الكلم، أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه، ومعلوم أنك أيّها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها"[2].

بمعنى أن الجرجاني يرى أنه لا يتعلق الفكر بالمفردات اللغوية المنعزلة عن السياق، من خلال ما يكرره باستمرار في حديثه عن عملية النظم بأنها "انتقال من المستوى التجريدي العميق غير الظاهر الذي يقع في نفس المتكلم، إلى المستوى الواقعي في عملية نطق الألفاظ المناسبة للمعاني والتنسيق والتعليق بينها"[3] مشيراً بذلك إلى تحقق السياق المقالي القائم على، "تعلق الألفاظ بعضها ببعض"[4] وهو بهذا يوافق نظرة المعاصرين للسياق المقالي بوصفه "العلاقة التي تربط الكلمة بما قبلها وما بعدها"[5] كذلك تأكيد عبد القاهر على ضرورة اعتبار موقع الكلمة في السياق، ليتحقق التناسب والانسجام في النص، يقول في الترابط بين الألفاظ أنها: "صلحت ههنا لأن معناها كذا، أو دلالتها كذا، ولأن معنى الكلام والغرض فيه يوجب كذا، ولأن معنى ما قبلها يقتضي معناها"[6] وهذا يؤدي بدقة مفهوم السياق المقالي بأنه: "النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم"[7].

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص39.
(2) المرجع نفسه، ص412.
(3) بحيري، سعيد، دراسات لغوية، ص181.
(4) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل، ص55،
(5) خليل، عبد المنعم، نظرية السياق، ص35.
(6) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص52.
(7) أولمان، استيفن، دور الكلمة في اللّغة، ص55.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **السياق المقامي:**

وإذا انتقلنا إلى السياق المقامي، وهو: "الجو الخارجي الذي يلف إنتاج النص أو الخطاب من ظروف وملابسات ومراعاة طرفي الخطاب، ومكان التلفظ وزمانه"[1]. نجده أساس دراسة المعنى اللغوي عند عبد القاهر، في حديثه عن دور كل من المتكلم والمخاطب، وحضورهما الدائم في تحليلاته دون فصل بين التركيب والمعنى، ومراعاة حال السامع، وربط الكلام بمقام استعماله مشكلاً بذلك أسساً تداوليه، لا سيما فيما يخصُّ عناصر السياق[2]:

- العنصر الذاتي، ويشتمل معتقدات المتكلم ومقاصده واهتماماته ورغباته.
- العنصر الموضوعي، ويشتمل الوقائع الخارجية للخطاب.
- العنصر الذواتي ويشتمل المعرفة المشتركة بين المتخاطبين.

- **المتكلم:**

تناول الجرجاني المتكلم أو مرسل الخطاب، بوصفه الطرف الأول في حدوث العملية التواصلية، مركزاً على "الخاصية الذاتية للإنشاء الإبداعي"[3] فقد طرح جميع قضاياه باحثاً عن اللغة الإبداعية، وعن المبدع بحكم أن "ما يبتدعُه هو نتيجة لحركة ذهنية بكل محتوياتها المعرفية، وبالنظر فيها يمكن الحكم له أو عليه"[4]. وبهذا يكون عبد القاهر الجرجاني يتحدث عن متكلم له خصوصية، ليس متكلماً عادياً بل هو مبدع يُشهد له "بالأستاذية، والحذق، وسعة الذرع وشدة المنة

---

(1) الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص45.

(2) مقبول، إدريس، الأسس الابستمولوجية والتداولية، ص305.

(3) الزهره، شوقي علي، الأسلوب بين عبد القاهر وجون ميري، ص75.

(4) عبد المطب، محمد، قضايا الحداثة، ص199.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وطول الباع، وحتى تعلم أنه شاعر فحل"[1]. لذا نجد عبد القاهر يشير مراراً إلى أن النظم عملٌ فني يحتاج إلى جهد من المبدع ومهارته مشبهاً إياه بالصانع في أن "سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة".

وأن هذا المبدع يختار من الإمكانات النحوية، ما يعكس حركته النفسية فيختار ما سبيله التعبير عما في نفسه، من مقاصد وأغراض معتمداً مبدأ "الاختيار الذي هو عملية إبداعية تتحدد بدورها أساس انتقاء الكلمة وفق المعنى الداخلي المحرك للمبدع"[2]، ويقول عبد القاهر بهذا "أن الخبر وجميع الكلام، معانٍ يُنشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله وتوصف بأنها مقاصد وأغراض"[3]، موضحاً بذلك وظيفة اللّغة، بأنها عملية تواصلية إبلاغية، تتم بين مرسلٍ ومتلقٍ مع مراعاة المتكلم لظروف المتلقي وثقافته ومعارفه، وما هذه الصيغ النحوية المختلفة التي ذكرها الجرجاني في حديثه عن الوجوه والفروق إلاّ مظهراً من مظاهر اهتمامه بالمتلقي، وأن هذه التنويعات الصياغية سوّغتها أسباب دلالية تداولية يعيها كل من المتكلم والسامع، وقد فرّق الجرجاني بين مبدع وآخر ضمن معيار البلاغة والفصاحة مستنداً على مقدار تحقق الغاية الإبلاغية للسامع. يقول: "مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا، وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد، وراموا أن يعلموهم ما في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم"[4].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص88.

(2) الزهرة، شوقي علي، الأسلوبية بين عبد القاهر وحون ميري، ص74.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل، ص228.

(4) المرجع نفسه، ص43.

- **المتلقي:**

أما المتلقي، فالجرجاني يفترض حضوره مسبقاً في ذهن المتكلم، وأن يكون عنصراً أساسياً داخل دائرة إبداعه. وكما افترض الجرجاني متكلماً مُبدعاً افترض كذلك متلقياً ناقداً يمتاز بالذوق، عارفًا باللّغة، قويَّ الملاحظة، قادرًا على الحكم على النصوص ضمن معيار [القبول]، أي قبوله واستحسانه لنص ورفضه لآخر. يقول عبد القاهر: "واعلم أنه لا يصادف القول موقعاً من السامع ولا يجد لديه قبولاً، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة... وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحية تارة، ويعرى منها أخرى، وحتى إذا عجّبته عجب، وإذا نبّهته لموضع المزية انتبه... فأمّا من كان الحالان والوجهان عنده أبداً على سواء، وكان لا يتفقّد من أمر النظم إلاّ الصحة المطلقة وإلاّ إعراباً ظاهراً، فما أقل ما يجدي الكلام معه، فليكن عندك بمنزلة من عدم الإحساس، لعلمك أنه قد عدم الأداة التي معها يعرف، والحاسة التي بها يجد"[(1)]، وهو هنا لا يتحدث عن عموم المتلقين وإنما عن متلقٍ خاص إذ يصعب على أي متلق تأويل النظم الموجهُ إليه، إلاّ إذا كان ذا تجربة ومعرفة سابقة وعلم بما يُقال.

كذلك تناول عبد القاهر، في معرض حديثه عن المتلقي ضرورة حدوث الانسجام بين النص ومتلقيه، إذ يقول: "إذا كان النظم سوياً، والتأليف مستقيماً، كان وصول المعنى إلى قلبك تلو وصول اللفظ إلى سمعك... وإذا كان خلاف ما ينبغي وصل اللفظ إلى السمع وبقيت في المعنى تطلبه، وتتعب فيه وإذا أفرط الأمر في ذلك صار إلى التعقيد الذي قالوا، أنه يستهلك المعنى"[(2)].

لهذا، جاءت معظم تحليلات الجرجاني للأبواب النحوية، ضمن الوجوه والفروق في التراكيب، وربطها بمقام استعمالها والفائدة المتحصلة عند السامع، فقد "ذكر من وجوه الخبر ثمانية، ومن

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص291، وانظر كذلك ص292.

(2) المرجع نفسه، ص271.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجوه الشرط والجزاء خمسة، ومن وجوه الحال ستة، وما يكون لهذا الاختلاف من انعكاس على المعنى"[1].

وغير ذلك، من الأساليب اللغوية التي ترد حسب الأنماط المقامية، وحسب ا لمقاصد والأغراض. يقول: "اعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية تجد لها ازدياداً بعدها، ثم اعلم أن ليس المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي توضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض"[2].

فجاءت هذه الفروق في التراكيب بمثابة مبادئ تداولية في مراعاة حال السامع وموافقتها لمقام استعمالها، ونورد منها ما يؤيد ما ذهبنا إليه في أمثلة تطبيقية ذكرها عبد القاهر بهذا الخصوص.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(1) الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطام، ص109-110.

(2) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص .

■ **المبادئ التداولية عند عبد القاهر في:**

- **سياق التقديم والتأخير:**

يبدأ هذا الباب، موجهاً انتقاده للنحاة الذين اكتفوا بتعليل التقديم والتأخير للعناية، يقول: "وقد وقع في ظنون الناس أنه يكتفي أن يُقال: "أنه قدّم للعناية، ولأن ذكره أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبما كان أهم"[(1)]، وراح بعدها يُبيّن فوائد التقديم والتأخير مراعياً طرفي الخطاب في إيصال غرض المتكلم وتبليغ المخاطب الفائدة. "محدداً مادة موضوعة، منذ اللحظة الأولى بأنها الكلام. وهذا معناه أن الظاهرة ظاهرة كلامية، وليست لغوية ... من ظواهر الاستخدام اللغوي الموظف لأغراض حيوية لا تتحقق إلاّ من خلال ذلك الاستخدام"[(2)]. أي الجانب الاستعمالي للألفاظ والذي يستند إلى عناصر تداولية تسهم في حصول الفائدة.

مثال ذلك تقديم: "المفعول به" عندما يستدعي الموقف تقديمه، يقول: "إن معنى ذلك أن يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من ما لهم في حال "الخارجي" يخرج فيعيث ويفسد، ويكثر به الأذى إنهم يريدون قتله، ولا يبالون من كان القتل فيه، ولا يعنيهم، فإذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر "الخارجي" فيقول: "قتل الخارجي زيدٌ"، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل "زيد" جدوى وفائدة، فيعنيهم ذكره ويهمّهم ويتصل بمسرتهم، ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه وقوع القتل بالخارجي"[(3)].

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص108.

(2) إسماعيل، عز الدين، قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر، مجلة فصول، العددان الثالث والرابع، المجلد السابع، ص38.

(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص107-108.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فتقديم المفعول به هنا، لأن مقام الاستعمال تطلبه، وأحوال السامعين في "ما هو له متوقعون، ومتطلعون".

وهو موقف يختلف عن موطن آخر قُدّم فيه الفاعل لطرافته، وموضع الندرة فيه وبعده كان من الظن"[1]. كذلك يتابع عبد القاهر تحليلاته، في مواضع كثيرة من كتابه موضحاً لتنوع الأساليب اللغوية، رابطاً كل صفة بموقف ومقتضى حال يتناسب معها، موافقاً بهذا ما جاءت به اللسانيات السياقية، في أن "كل نص يُعتبر مكوناً من مكونات سياق ظرف معين"[2].

ومن أهم المبادئ التي تناولها الجرجاني، حديثه عن "الاستفهام" والذي عدّه بمثابة دستور في كون "الاستفهام" أسلوباً يؤدي معنى الخبر مشيراً بذلك إلى ما جاءت به اللسانيات الوظيفية حديثاً في نظرتها للأساليب اللغوية والتي تعتمد التداولية أساساً في وضوح هذه المعاني.

يقول عبد القاهر: "اعلم أن معك دستوراً لك فيه إن تأملت غنىً عن كل ما سواه، وهو أنه لا يجوز أن يكون لنظم الكلام وترتيب أجزاءه في "الاستفهام" معنى لا يكون له ذلك المعنى في الخبر، وذاك أن الاستفهام "استخباراً" والاستخبار، هو طلب من المخاطب أن يخبرك"[3].

أما الفروق في الدلالة في "الاستفهام" من خلال التقديم والتأخير، والتي فيها تظهر الأسس التداولية، فنجدها من خلال حديثه، في مسائل الهمزة خصوصاً، في أن الذي يلي الهمزة هو المشكوك فيه والمستفهم عنه. يقول: "إن موضع الكلام على أنك إذا قلت "أفعلت؟" فبدأت بالفعل

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص108.
(2) لاينز، جون، اللّغة والمعنى والسياق، ص215.
(3) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص140.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: "أأنت فعلت؟" فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه"[1].

ومثاله على ذلك قوله تعالى حكاية عن قول "النمرود": قال تعالى:﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [لأنبياء: ٦٢]. إذ تناولها الجرجاني بالتحليل مراعياً لجوانبها التداولية في فهم مضمون الاستفهام. وذلك بحسب سياق التقديم والتأخير بقوله: "لا شبهةً في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقرَّ لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، وكيف وقد أشاروا له في قولهم: "أأنت فعلت هذا؟ وقال هو عليه السلام في الجواب:﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، ولو كان التقدير بالفعل لكان: "فعلتُ أو لم أفعل"[2].

فهو هنا يفترض حضور السامع في ذهن المتكلم عند إنتاج النص، ولم يقف الجرجاني عند هذه الحدود في بيان أغراض الاستفهام ومعانيه، إنما نجده أيضاً يفرّق بين الاستفهام الذي يتطلب إجابة عن سؤال أو "استخبار" الاستفهام الذي يؤدي وظائفَ ومعاني مقامية أخرى، مُشيراً بذلك إلى ما يعرف في "النحو الوظيفي"[3] "القوّة الإنجازية الحرفية في الاستفهام" و "القوّة الإنجازية المستلزمة" وهذه الثانية هي القوّة الإنجازية التي تأخذها الجملة في طبقات مقامية معينة فتفيد معنى الإنكار، أو العرض، والتوبيخ.... وغيرها، وقد مثّل لها عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن الاستفهام عندما أشار أن الهمزة "لها مذهب آخر، إنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله مثل

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص113.
(2) المرجع نفسه، ص113.
(3) انظر: المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص160-161.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قوله تعالى: ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ ﴾ [الصافات: ١٥٣ – ١٥٤]، فيه ردٌّ على المشركين وتكذيب لهم في قولهم ما يؤدي إلى هذا الجهل العظيم"[1].

كذلك في "إنكار الفاعل، إذا قدّم الاسم مثل قولك للرجل قد انتحل شعراً، "أأنت قلت هذا الشعر؟... أنكرت أن يكون القائل ولم تنكر الشعر"[2] فهذا النوع من الاستفهام بالإضافة إلى قوّته الإنجازية الحرفية، السؤال، يحمل قوّة إنجازية مستلزمة مقامياً، لذا اختلف تبعاً لذلك تأويله في الحالتين.

– **سياق "التعريف والتنكير"**:

وهي من الأساليب التي تناولها عبد القاهر وتُعدُّ ضمن المستوى التداولي والذي أُطلق عليه "التعيين"[3] أي سياق "التعريف والتنكير" في بعض التراكيب الإسنادية، إذ يكون لكل واحدة من هذه الأحوال غرض خاص وفائدة خاصة، يقول: "ومن فروق الإثبات أنك تقول: "زيدٌ منطلق" و "زيد المنطلق" و "المنطلق زيد"، فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص، وفائدة خاصة لا تكون في الباقي، فإذا قلت: "زيد منطلق" كان كلامك مع من لا يعلم أن انطلاقاً كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداءً أي أنك تثبت فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان"[4].

معنى هذا أن عبد القاهر يتحدث عن خبر لم يكن للسامع علم به من قبل والذي يُسمّى "الخبر الابتدائي" ويتابع تبيين هذه الأقوال بقوله: "وإذا قلت "زيد المنطلق" كان كلامك مع من

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص114.
(2) المرجع نفسه، ص115.
(3) انظر: صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ص186.
(4) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص178.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عرف أن انطلاقاً كان إما من زيد وإمّا من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره، أي تثبت فعلاً قد علم السامع أنه كان ولكنه لا يعلمه لزيد"[1].

فالفرق هنا في هذا التركيب، أن السامع لديه معرفة مسبقة بالحدث ولكن لا يعلم صاحبه، فيكون هذا التركيب، حصر الانطلاق في "زيد" دون غيره، فيكون المتكلم بهذا مراعياً لموقف السامع ومعرفته المسبقة، فاختار الصيغة التي تناسبه.

ومثل هذا حديثه عن تعريف الخبر كما في "هو البطل المحامي" و "هو المُتقي المرتجي"، يقول فيه: "اعلم أن للخبر المعرّف بالألف واللام" معنى غير ما ذكرت لك، وله مسلك دقيق، ولمحة كالخلس، يكون المتأمل عنده، كما يقال: "يعرف وينكر" فلست تشير إلى معنى قد علم المخاطب أنه كان، ولم يعلم أنه ممن كان كما مضى من قولك: "زيد هو المنطلق" ولا تريد أن تقصر معنىً عليه... ولكنك تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعت "بالبطل المحامي"؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه"[2].

يُعدّ هذا السياق من أهم السياقات المهيئة لحضور المتلقي ففي مثل قولنا "هو البطل المحامي" و "هو المتقي المرتجي" تعتمد على وعي المتلقي بالسياق الكلي، فالهدف في مثل هذا مواجهته بسؤالك، هل سمعت بالبطل المحامي، وهل حصلت معنى هذه الصفة...؟. "فإن كان السامع على وعي كامل بهذا الإطار الدلالي وتصوره حقّ تصوره فإن عليه أن يمسك به، فهو الهدف الأول من تشكيل الصياغة على هذه النحو المخصوص"[3] فالذي أدّى حصول هذه الفائدة سياق المدح الذي أراده المتكلم، وقد وضح الجرجاني هذه الفكرة في تحليل بيت ابن الرومي:

---

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص178.

(2) المرجع نفسه، ص182.

(3) عبد المطلب، محمد، قضايا الحداثة، ص243.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

– هُو الرّجلُ المشّروكُ في جُلِّ مالِهِ ولكنَّـــهُ بالمَجـــدِ والحَمـــدِ مُفْـــرَدُ

تقديره، كأنه يقول للسامع: فكر في رجل لا يتميّز عفاته، وجيرانه ومعارفه عنه، في أخذ ماله وأخذ ما شاؤوا منه، فإذا حصلّت صورته في نفسك، فاعلم أنه ذلك الرجل"[1].

– قصد المتكلم في تحديد الوظيفة النحوية:

في بيانه لأهمية قصد المتكلم، في تحديد البنية أو الصيغة يؤكد عبد القاهر ضرورة النظر إلى مقاصد المتكلم وأغراضه قبل الحكم على التركيب وتحليله نحوياً، ويمكن في ضوء هذا التوجّه الذي يقترحه عبد القاهر، تفسير العديد من إشكاليات النحو والإعراب في بعض الجمل، ولعل إشارة الدكتور "محمد مندور"[2] إلى منهج عبد القاهر في اللغة والنحو، وضرورة إتباع منهجه في التحليل ما يؤيد هذه الفكرة.

ومثال هذا الاتجاه عند عبد القاهر الجرجاني تحليله بيت "أبو تمام":

– لُعـــابُ الأفَـــاعِي القـــاتِلاتِ لُعَابُـــهُ

وأَرْيُ الجَنَـــى اشْـــتَارتْهُ أيـــدٍ عواسِـــلُ

إن التحليل البنيوي الصوري، يسوّي بين لفظي: "لعاب الأفاعي" و "لعابه" في الوظيفة الإسنادية، أي الأمر متروك للقارئ أو المحلل النحوي، فأيّهما شاء جعله مبتدأ، "مسند إليه" وأيّهما شاء جعله خبراً "مسند" [...] أما عبد القاهر فبيّن خطأ هذا التحليل اعتماداً على غرض المتكلم وقصده موضحاً، "أن غرض المتكلم (هنا الشاعر) أن يُشبّه "مداده بأرْي الجنى لا العكس". وهذا

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص183.

(2) مندور، محمد، في الميزان الجديد، ص201.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المعنى إنما يكون إذا كان "لعابه" مبتدأ و "لعاب الأفاعي" خبراً [...] أما أن يكون مبتدأ والثاني خبراً، فلا يجوز أن يكون "مراداً في غرض" أبي تمام"[1] وفي هذا توجيه من عبد القاهر الجرجاني إلى ضرورة الربط بين التركيب ومقاصد المتكلم أثناء التحليل النحوي.

ومثل هذا في توجيه التركيب توجيهاً تداولياً، بحسب قصد المتكلم، والفائدة المتحققة لدى المتلقي أو السامع قوله في:

– هُــم يَضْــرِبوَن الكَــبْشَ بَيْــرُقُ بَيْضُــهُ

عَلــى وجْهِــهِ مِــنْ الــدِّماءِ ســبائبُ

يقول الجرجاني: "لم يرد أن يدّعي لهم الانفراد، وبجعل هذا الضرب لا يكون إلاّ منهم، ولكن أراد الذي ذكرت لك من تنبيه السامع لقصدهم، بالحديث من قبل ذكر الحديث ليتحقق الأمر ويؤكده"[2]، بمعنى أنه أراد حدوث الفائدة بحسب قصد المتكلم، وحسب المقام الذي يستدعي الصيغة المناسبة له. وهذه جميعها عناصر تداولية تسهم في انسجام النص وتماسكه.

– "**الاستفهام الإنكاري**":

ومن الأبنية اللغوية التي تُفسَّر تفسيراً تداولياً، حسب سياق الحال، حديث الجرجاني عن "الاستفهام الإنكاري" عندما قال: "في قول الرجل لصاحبه "أتخرج في هذا الوقت؟" "أتغرّر بنفسك" "أتمضي في غير الطريق"، أنّه أنكر أن يكون بمثابة من يفعل ذلك، وبموضع من يجيء مِنهُ ذاك

(1) انظر في هذا: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص371–372، صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ص201–202.

(2) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص130.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأن "العلم محيط بأن لا يريدونه" وأنه لا يليق بالحال التي يستعمل فيها هذا الكلام"[1]. مشكّلاً عبد القاهر بهذا تصوراً لما ينبغي أن تكون عليه علاقة المتكلم بالمتلقي، وأن يكون النص "شيفرة بينهما"[2]. المتكلم بإبداعاته، والمتلقي بخبراته اللغوية وغير اللغوية للوصول إلى معاني النص.

- "**الاستفهام المقدّر**":

وقريب من هذا ما قدّمه عبد القاهر من تصور تداولي "للاستفهام المقدّر" في حديثه عن قول أحدهم:

- قـــال لـــي: كيـــف أنـــت؟ قلـــت عليـــلُ

سَـــــهرٌ دائِـــــمٌ وحُـــــزْنٌ طَويـــــلٌ

يقول: لما كان في العادة إذا قيل للرجل: "كيف أنت" فقال: عليل، أن تسأل ثانياً فيقال: "ما بك" وما علّتك قدّر، كأنه قد قيل له ذلك فأتى بقوله: "سهرٌ دائم" جواباً عن هذا السؤال المفهوم "من فحوى الحال"[3]، وهو بهذا يعرض درجة اهتمامه بالمتلقي وما يمكن أن يدور في ذهنه أثناء تلقيه الخطاب مشكلاً بذلك أعلى درجات الانسجام في جمل النص المُتتابعة.

- "**البُنية الإيحائية**"

هي التي تتحقق من خلال المعنى غير المباشر للنصوص. وقد أُطلق عليها "الدلالة "التضمنيّة" وتعني، تلك المعاني البعيدة غير المباشرة، من دلالات رمزية وإيحائية محتملة لا متناهية توحي بها عناصر الخطاب ومتعلقاته وما يحيط بالمبدع والمتلقي أيضاً على حد سواء"[4].

---

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص118..

(2) انظر: الماجد، ماجد بن محمد، المتلقي عند عبد القاهر الجرجاني، ص107.

(3) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص238.

(4) الحمد، علي، مفهوم النص بين الدلالة الحرفية والدلالة التضمّنية، ص48.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونجد هذه الدلالة عند عبد القاهر بقوله: "رُبّ كلمة حق أريد بها باطل... ورُبَّ قولٍ حسن لم يَحسُن من قائله حين تسبب به إلى قبيح، كالذي حكى الجاحظ، قال: "رجع طاوس يوماً من مجلس محمد بن يوسف، وهو يومئذٍ والي اليمن فقال: ما ظننتُ أن قول: "سبحان الله... يكون معصيّة لله تعالى حتى كان اليوم، سمعت رجلاً أبلغ أن ابن يوسف عن رجل كلاماً، فقال رجل من أهل المجلس "سبحان الله" كالمُستعظم لذلك ليُغضب ابن يوسف"[1]؛ "فالدلالة المباشرة لعبارة "سبحان الله" تسبيحٌ لله تعالى، والإيحاء الذي يستتر خلف العبارة معنى آخر مختلف تماماً عن دلالتها الحقيقية"[2] فقد تحمل دلالة سخرية أو استهزاء، وهذه الدلالة يُستدل عليها من خلال سياق الحال الذي قدّمه عبد القاهر ومن خلال قوله "رُبَّ قول حسن لم يَحْسُن من قائله حين تسبب به إلى قبيح". فيكون عبد القاهر بذلك قد قارب الأسس التداولية الحديثة. ومن خلال اهتمامه بأحوال المتكلم والسامع ومن خلال سياق الحال المقامي والمقالي الذي حدث مِنه التلفظ بالنص أو الكلام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص15.

(2) استيتية، سمير، اللسانيات والمجال والوظيفة والمنهج، ص284.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني والبحث في نصوصه وتحليلاته، وعرضها على مفاهيم ومعايير النظرية النصية، لا سيّما في أهم معياريهما "التماسك والانسجام" أمكن لنا صياغة مجموعة من النتائج العامة لهذه المحاولة:

- شهادة الدارسين المعاصرين، لأهمية نظرية النظم عند عبد القاهر، ولنزعته التجديدية في النظر إلى النحو، نظرة مختلفة عمّا قدمه معاصروه في الدرس النحوي، فحظيت بذلك أفكاره وتصوراته النحوية واللغوية اهتمام الدارسين، لالتقائها مع بعض الاتجاهات اللغوية المعاصرة.

- أهمية الدراسات النصية في فتح آفاق جديدة لإعادة دراسة اللّغة دراسة شاملة متكاملة في مستويات اللّغة التركيبية، والدلالية والتداولية، وتجاوز حدود "نحو الجملة" للانطلاق إلى "نحو النص"، بمعاييره الجديدة التي كانت معزولة في نحو الجملة.

- أمّا ما يخصّ، نظرة عبد القاهر للنص واستخدامه للمصطلحات النصية، ففي انطلاقه من التركيب والعلاقات الحاصلة بين الألفاظ والجمل، ومن ثمّ تناوله لنصوص أثناء تحليلاته النحوية واللغوية، دليل على أن عبد القاهر قد تجاوز حدود الجملة إلى النظرة النصية في التحليل ولهذا فلا شك من وجود مصطلحات وتعابير استخدمها عبد القاهر جاءت مماثلة أو مقاربة لما جاءت به اللسانيات النصية من مصطلحات، ابتداءً من مفهوم النص والذي استخدم له مصطلح "الكلام" كذلك نجد مفهوم النظم عنده وباشتراطه لعملية الترابط والتعليق ضمن "معاني النحو" تداخل مع مفهوم النص وإن كان النظم أشمل وأعم.

وفي تعبيره عن مصطلح "التماسك" وجد البحث أن عبد القاهر يستخدم كذلك مصطلحات مماثلة لما ذكره النصانيون حول هذا المصطلح فقد ذكر مصطلح "التضام" أو الضم، وبصورة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أخرى عبّر عنه "بالتعليق" ولعل أكثر مصطلح ذكره الجرجاني ووافق المصطلحات النصية الحديثة مصطلح "السبك".

أما مصطلح الانسجام، فكان له نصيب واضح في الاصطلاح الجرجاني، وذلك لأن هدف نظريته متمثل في البحث عن انسجام النص، وتحقق الفصاحة في أعلى درجاتها، فعبّر عن هذا المصطلح بـ "الاتساق" و "التناسق" والالتئام، والتوافق وغيرها من التعابير التي تكفل للنص انسجامه التركيبي والدلالي.

وإذا كان هدف البحث، النظر في معياري "التماسك والانسجام"، ومستوياتها عند الجرجاني فإن هذا لا ينفي النظر في اصطلاح الجرجاني لسائر معايير النصية، لذا فقد وجدت الدراسة أن عبد القاهر قد أتى على سائر المعايير إمّا مماثلاً للاصطلاح نفسه وإمّا مقارباً له.

إذ عرض لمعيار "التناص" بوصفه أحد المعايير التي تبحث في تداخل النصوص والتأثر بين الشعراء في المستوى الشكلي والدلالي. وقد استخدم عبد القاهر مصطلحات عصره للتعبير عن هذا المعيار مثل: "السرقة، الاحتذاء، الأخذ، الاستمداد.".

أمّا "القصدية" فقد عبر عنه الجرجاني بالمصطلح نفسه، بوصف قصد المتكلم أو غرضه هو مدار البحث في نظريته، وبالمقابل يأتي مصطلح المقبولية المرتبط عند الجرجاني بالسامع أو بالمتلقي وهو طرف مهم في تحليلات عبد القاهر راصداً قبوله أو رفضه للكلام فاستخدم الجرجاني الاصطلاح نفسه وعبر عنه "بالقبول" وكذا ومعيار الموقفية، أو المقامية، إذْ شكل عنصراً مُهمًا في تحليل عبد القاهر، وعرضه للأساليب النحوية وإن كان تعبيره عن هذا المعيار تعبيراً ضمنياً، ضمن إظهار أهمية المقام في فهم النصوص وفي مراعاة أحوال المتخاطبين.

أمّا الإعلاميّة، وإن كان مصطلحاً نصياً حديثاً فقد حاول البحث التوفيق بين هذا المعيار وبين تصور عبد القاهر له، ضمن عنصر توقع المتلقي للمعلومات التي يحملها التركيب أو النص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- وفي النظر في مستويات معياري "التماسك والانسجام" وجدت الدراسة أن عبد القاهر نظر أولاّ إلى العلاقات بين الألفاظ والجمل ضمن "معاني النحو" وإمكانات التركيب من خلال التقديم والتأخير والحذف والإظهار والإضمار والتعريف والتنكير والوجوه والفروق وأثر هذا كله في الدلالة. فقارب بذلك المستوى النحوي للتحليل النصي في الإحالة والحذف والاستبدال والوصل، والتكرار والتضام وأثر هذه العناصر في التماسك النصي.

أما الانسجام في تحليل عبد القاهر وفي النظر فيه ضمن المستويين الدلالي والتداولي. فإنه في المستوى الدلالي عرض لكل إمكانات التراكيب وأثرها في الدلالة رابطاً تغيّر المعنى بتغيير الصيغ، فاستخدم بذلك عناصر المستوى الدلالي وفق المنظور النصي فذكر "مبدأ الجمع، والوصل، والفصل" في إطار البنية الكلية للنص.

والمستوى التداولي إذْ ظهر في تصور عبد القاهر، من خلال مراعاة السياق المقالي والسياق المقامي، ومراعاة ظروف كل من المتكلم والسامع لا سيّما في سياقي التقديم والتأخير والتعريف والتنكير ومن خلال ربط قصد المتكلم في توجيه الوظيفة النحوية، وفي أساليب الاستفهام الإنكاري والاستفهام المقدر ومن خلال أسلوب الإيحاء. مقارباً بذلك بعض المبادئ التداولية في علم اللسانيات النصية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. ابرير، بشير. تعليمية النصوص بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى.
3. إبراهيم، نوال مصطفى أحمد. المتوقع واللامتوقع في شعر المتنبي، مقاربة نصية في ضوء نظرية التلقي والتأويل، الأردن – اربد 2005م. الطبعة الأولى.
4. ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر / تحقيق أحمد الحوفي – وبدوي طبانه، دار نهضة مصر للطبع والنشر – الفجالة، القاهرة 1973م.
5. أرسطو. فن الشعر، تحقيق الدكتور شكري محمد عياد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – القاهرة 1967م.
6. أرسطو. الخطابة، تحقيق عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية 1959م.
7. إسماعيل، عز الدين. قراءة في معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني، مجلة فصول، المجلد السابع، العدد 3، 4. القاهرة 1987م.
8. استيتية، سمير شريف. اللسانيات، المجال، والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى 2005م.
9. أمين، أحمد. النقد الأدبي، دار الكتاب العربي، القاهرة. الطبعة الرابعة.
10. أولمان، ستيفن. دور الكلمة في اللّغة، ترجمة كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة 1975م.
11. الباقلّاني، أبو بكر محمد بن الطيب، إعجاز القرآن، تحقيق مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت 1986م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

12. بحيري، سعيد حسن. علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية، الطبعة الأولى. 1993م.

13. بحيري، سعيد حسن. دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق. 1999م.

14. بالمر، ف. علم الدلالة إطار جديد، ترجمة صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1995م.

15. البطاشي، خليل بن ياسر. الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى. دار جرير – عمان 2009م.

16. بشار، إبراهيم. الاتساق في الخطاب الشعري، مجلة المخبر، بسكرة – الجزائر، العدد السادس 2010م.

17. يول وبراون. تحليل الخطاب، ترجمة منير التريكي وآخرين، الرياض 1993م.

18. بقشى، عبد القادر. التناص في الخطاب النقدي والبلاغي، دراسة تطبيقية، أفريقيا الشرق 2007م.

19. البياني، سناء حميد. قواعد النحو في ضوء نظرية النظم، دار أوائل للنشر، الطبعة الأولى – عمان 2003م.

20. تشومسكي. محاضرات ودن تأملات في اللّغة، ترجمة مرتضى جواد باقر، عبد الجبار محمد علي، دار الشروق الثقافة العامة، الطبعة الأولى – بغداد 1990م.

21. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بكر. الحيوان، تحقيق فوزي عطوي، مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني، اللعازارية – الطبعة الأولى. بيروت 1968.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

22. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بكر. البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط4، دار الفكر للجميع، بيروت 1968م.

23. الجراح، عبد المهدي. الخطاب وأثره في بناء نحو النص، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، [د.ن]، اربد – الأردن 2002م.

24. جرار، شذى. الموازنة بين مذهبي الباقلاني والجرجاني كتابيهما إعجاز القرآن ودلائل الإعجاز. [د.ن] اربد – الأردن 2002م.

25. الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة. دار المدني بجدة – 1992م.

26. الجرجاني، عبد القاهر. أسرار البلاغة في علم المعاني، تحقيق، محد رشيد رضا، دار المعرفة – بيروت.

27. الجرجاني، عبد القاهر. المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1982م.

28. الجرجاني، الشريف علي بن محمد. التعريفات، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى. بيروت 1983م.

29. ابن جني، أبي الفتح عثمان. الخصائص، عالم الكتب، الطبعة الأولى. بيروت 2006م.

30. الجندي، درويش. نظرية عبد القاهر في النظم، مكتبة نهضة مصر، 1960.

31. حسان، تمام. اللّغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة. الدار البيضاء 1980م.

32. حسان، تمام. قراءة جديدة لتراثنا النقدي، مجموعة مؤلفين. النادي الأدبي الثقافي بجدة 1991م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

33. حسان، تمام. البيان في روائع القرآن. دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، الطبعة الأولى. القاهرة 1993.

34. أبو الحسن، القاضي عبد الجبار. المغني في أبواب التوحيد والعدل / تحقيق إبراهيم ادوار الأبياري، الشركة العربية، القاهرة 1961م.

35. حسين، عبد القادر. أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة 1998م.

36. حمادي، صمود. التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة، تونس 1981م.

37. الحمد، علي. مفهوم النص بين الدلالة الحرفية والدلالة التضمينية، مجلة جامعة البعث، مجلد 25، العدد التاسع 2003م.

38. أبو خرمة، عمر محمد عوض. نحو النص دراسة تطبيقية، سورة البقرة نموذجاً، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.

39. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم. بيان إعجاز القرآن، دار الصحابة للتراث، طنطا 2007م.

40. خليل، إبراهيم. اللسانيات ونحو النص. دار المسيرة – عمان 2007م.

41. خليل، إبراهيم. قواعد التماسك النحوي عند عبد القاهر في ضوء علم النص، دراسات العلوم الإنسانية، مجلد 34، العدد 3، 2007م.

42. خليل، عبد النعيم. نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، دراسة لغوية نحوية دلالية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2007م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

43. خطابي، محمد. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى. بيروت 1991م.

44. الخوالدة، فتحي رزق. تحليل الخطاب الشعري. دار عمان أزمنة، الطبعة الأولى.

45. الخولي، إبراهيم محمد عبد الله. مكان النحو من نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، دار البصائر، الطبعة الأولى 2008م.

46. دي بوجراند، روبرت. النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الأولى. القاهرة 1998م.

47. أبو ديب، كمال. جدلية الخفاء والتجلي، دراسات بنيوية في الشعر، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى.

48. دهمان، أحمد علي. الصورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني منهجاً وتطبيقاً، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1986م.

49. بن ذربل، عدنان. اللّغة والدلالة آراء ونظريات، اتحاد الكتاب العربي، دمشق 1981م.

50. أبو الرضا، سعد. في البنية والدلالة، رؤية لنظام العلاقات في البلاغة العربية، منشأة المعارف – الإسكندرية 1988م.

51. الرواشدة، سامح. إشكالية التلقي والتأويل، جمعية عمان المطابع التعاونية، الطبعة الأولى.

52. سلام، محمد زغلول. أثر القرآن في تطور النقد العربي إلى آخر القرن الرابع الهجري، الطبعة الأولى، مكتبة الشباب.

53. الزناد، الأزهر، نسيج النص، بحث فيما يكون به الملفوظ نصاً، المركز الثقافي العربي. تونس 1991م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

54. الزيادي، تراث حاكم. الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2011م.

55. زهران، البدراوي. عالم اللّغة، عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها، دار المعارف الطبعة الرابعة، 1987م.

56. أبو زيد، نصر حامد. مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية، المجلد الخامس، العدد الأول، 1984م.

57. الزهرة، شوقي علي. الأسلوب بين عبد القاهر وجون ميري، مكتبة الأدب. جامعة القاهرة 1996م.

58. سامسون، جفري. مدارس اللسانيات التسابق والتطور. ترجمة محمد زياد كبه، جامعة الملك سعود. 1994م.

59. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر. مفتاح العلوم، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العالمية، الطبعة الأولى. بيروت 1987م.

60. السعران، محمود. علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

61. سعد، محمود توفيق. نظرية النظم وقراءة الشعر، http://www.almeshkat.net.

62. سعيد، منال "محمد هشام". نظرية المقام عند العرب في ضوء البراجماتية، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى. اربد 2011م.

63. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة 2004م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

64. الشاوش، محمد. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، المؤسسة العربية للتوزيع، الطبعة الأولى. بيروت 2001م.

65. الشجراوي، عزام عيد. الفكر البلاغي عند النحويين العرب، دار البشير، الطبعة الأولى، عمان، 2002م.

66. الشهري، عبد الهادي بن ظافر. استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى. 2004م.

67. صحراوي، مسعود. التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى. 2005م.

68. الظهار، نجاح أحمد. الشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز، الطبعة الأولى 1996م.

69. الضامن، حاتم. نظرية النظم تاريخ وتطور، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1979م.

70. عبد الغفّار، محمد عبد الرزاق. عبد القاهر الجرجاني في النقد العربي الحديث، دراسة في إشكالية التأويل المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الأولى 2002م.

71. عبد المجيد، جميل. بلاغة النص مدخل نظري ودراسة تطبيقية، دار غريب، القاهرة 1999م.

72. عبد المجيد، جميل. البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1998م.

73. عبد المطلب، محمد. قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة الأولى. 1995م.

74. أبو العدوس، يوسف. الأسلوبية الرؤية والتطبيق، دار المسيرة، الطبعة الأولى. عمان 2007م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

75. عرفة، عبد العزيز. فن بلاغة النظم، عالم الكتب، الطبعة الثانية. بيروت 1984م.

76. العسكري، أبو هلال، الحسن بن عبد الله بن سهل. كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، دار الكتب العلمية، بيروت 1984م.

77. أبو علي، محمد بركات حمدي. معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، الطبعة الأولى 1984م.

78. عمران، رشيد. نحو لسانيات نصية عربية مقاربة في مفهوم النص، www.aljabriabid.net/n92-10amtan.htm.

79. أبو غزالة، إلهام. مدخل إلى علم النص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية. 1999م.

80. فراج، خالد خميس مصطفى. التماسك النصي في سورة التوبة، دراسة تطبيقية في ضوء لسانيات النص، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن. 2009م.

81. فضل، صلاح. بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1992م.

82. الفقي، إبراهيم صبحي. علم اللّغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية، دار قباء، الطبعة الأولى.

83. القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب. التلخيص في علوم البلاغة، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1932م.

84. القيرواني، أبي علي الحسن بن رشيق. تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1983م.

85. ليونز، جون. اللّغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى. بغداد 1987م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

86. الماجد، ماجد بن محمد. التلقي عند عبد القاهر الجرجاني، جامعة الملك سعود.

87. المبرد. البلاغة، تحقيق رمضان عبد التواب مكتبة دار العروبة، الطبعة الأولى 1965م.

88. المتوكل، أحمد. دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الطبعة الأولى. الدار البيضاء 1986م.

89. مراد، وليد محمد. نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية، دار الفكر، الطبعة الأولى.

90. المراغي، أحمد مصطفى. علوم البلاغة، مكة المكرمة، الطبعة الخامسة.

91. مطلوب، أحمد. مناهج بلاغية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى. الكويت 1973م.

92. مزوز، دليلة، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، دراسة نقدية، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى.

93. ابن معصوم، علي بن أحمد بن محمد. أنوار الربيع في أنواع البديع، مكتبة العرفان، كربلاء 1968م.

94. مفتاح، محمد. تحليل الخطاب الشعري إستراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1985م.

95. مقبول، إدريس. الأسس الأبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى. عمان 2007م.

96. ابن المقفع. الأدب الصغير والأدب الكبير، تحقيق أنعام فوال، دار الكتاب العربي، بيروت 1994م.

97. منقول، عبد الجليل. علم الدلالة أصوله مباحثه في التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2001م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

98. مندور، محمد. النقد المنهجي عند العرب، مكتبة دار النهضة مصر، الطبعة الثالثة، القاهرة 1954م.

99. مندور، محمد. في الميزان الجديد، دار النهضة والهيئة المصرية العامة للكتاب 1973م.

100. أبو موسى، محمد. دلالات التراكيب، دراسات بلاغية، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة. القاهرة 2004م.

101. ناصف، مصطفى. النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة فصول، العدد 2، 3، مجلد 1. 1981م.

102. النجار، ناديا. عناصر السبك بين القدماء والمحدثين، www.dr.nadiaramdan.gf.com.

103. نهر، هادي. علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى. اربد – الأردن 2008م.

104. الهواوشة، محمود سليمان حسين. أثر عناصر الاتساق في تماسك النص، عماد الدين، الطبعة الأولى. عمان 2009م.

105. أبو الهيجاء، عطية أحمد. معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة. عمان 2010م.

106. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي. تحقيق أحمد السيد سيد أحمد وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوقيفية. القاهرة (د.ت).

107. بني ياسين، ياسين فوزي أحمد. الإحالة في النص القرآني، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن. 2006م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Akherisha, Fawzia Abdullah, "Cohoesion and Coherence" of Abdul Qahir Al-Jarjaani in his book" Dalail Al-Ijaz"

Supervisor: Prof. D. Ziad Zoubi

This study is related to the subject of the study textual language within the criteria of "Cohoesion and Coherence" and their respective levels and tools, so the study is established on considering the nature of the nature of contemporary textual study and its importance as well as on presenting its theoretical concepts, and the applying these concepts and standards on the thought and perception of Abdul Qahir in his analysis of the texts of poetry and prose in his book "Dalail Al-Ijaz" and considering the extent of the agreement or disagreement with contemoporary textual analyses.

This study came to pursue the achievement of the criteria of "Cohoesion and Coherence" and their tools in Abdul Qahir's grammatical and linguistic analyses according to the four-language levels the grammatical level, of lexical level semantic level, and deliberative level so that the study reaches findings on top of which are: the Jerjani's approach of the textual theory in this content, concepts, and terminology, making him one of the most famous scientists of old who preceded to the roots of this theory several centuries.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University